DOI:

[10.3927/52132236](https://doi.org/10.3927/52132236)

Document Version

Other version

[Link to publication record in Manchester Research Explorer](#)

Citation for published version (APA):

Pormann, P., Karimullah, K., Carpentieri, N., Mimura, T., Selove, E., Das, A., Obaid, H., Van Dalen, E., & Masry, S. (2017). . University of Manchester. <https://doi.org/10.3927/52132236>

Citing this paper

Please note that where the full-text provided on Manchester Research Explorer is the Author Accepted Manuscript or Proof version this may differ from the final Published version. If citing, it is advised that you check and use the publisher's definitive version.

General rights

Copyright and moral rights for the publications made accessible in the Research Explorer are retained by the authors and/or other copyright owners and it is a condition of accessing publications that users recognise and abide by the legal requirements associated with these rights.

Takedown policy

If you believe that this document breaches copyright please refer to the University of Manchester's Takedown Procedures [<http://man.ac.uk/04Y6Bo>] or contact uml.scholarlycommunications@manchester.ac.uk providing relevant details, so we can investigate your claim.

ابتداء المقالة السادسة

[Y f. 274b] [L5 page 158b -f. 154a]

1

قال¹ أبقرط²: إذا حدث الجشاء الحامض في العلة التي يقال لها زلق الأمعاء بعد تناولها ولم يكن كان قبل ذلك فهو علامة محمودة.

الشرح: هاهنا مباحث خمسة.

البحث الأول في علة: ابتداء أبقرط بهذا الفصل في هذه المقالة وهو أن أبقرط من عادته، إذا انتهى كلامه في فصل، جعل الفصل الآتي بعده أوله مناسباً لآخر الأول، أو يكون حكمه مناسباً³ لحكمه أو مقابلاً له، وهو⁴ لما انتهى كلامه في آخر الخامسة أن حصول حالة تدلّ على عدم حالة كاليرقان، فإنه يدلّ على عدم الرياح، ذكر في هذا الفصل أيضاً أن هاهنا حالة أخرى حصولها يدلّ على عدم حالة أخرى كالجشاء الحامض، فإنه يدلّ على عدم زلق المعاء. والمراد بزلق المعاء في هذا الموضع، على ما ذكره جالينوس في شرحه لهذا الفصل وجمهور الأطباء المتقدمين والمتأخرين، خروج الغذاء والشراب بحالهما من غير أن يتغيرا في لونهما أو في قوامهما أو في طعمهما أو في رائحتهما، وبالجمله لا يتغيران في شيء من كيفياتهما. وعلى هذا كان من الواجب أن تسمّى هذه العلة زلق المعدة، فإن هذا الفصل منسوب إلى المعدة غير أن الذي سمّوها بهذا الاسم تجوزوا⁵ في العبارة، وأبقرط سماها بهذا الاسم المشهور وإن لم يكن اسمها في الحقيقة ولذلك قال «العلة التي يقال لها زلق المعاء» ولم يقل «التي هي زلق المعاء» [Y275a] أو نقول⁶ أن الإمام سمّى الملزوم باسم لازمه⁷ كما سمّى الأطباء ليثريغس بالنسيان، فإنه لازم للعلة المذكورة كذلك زلق المعاء فإنه لازم لزلق المعدة. فإن الغذاء إذا خرج من المعدة وهو بحاله عجزت المعاء عن هضمه وتغييره ومسكه فيتخلّى عنه بل ينفر منه لأنه يصير كلاً عليها فيخرج على سبيل الانزلاق، فهذا القدر لازم للأول ويجوز تسمية الملزوم باسم اللازم. والأفرق بين زلق المعدة وزلق المعاء فإن

1. Y الإمام الأوحّد. L5: add. [قال]
2. Y رحمة الله عليه. L5: add. [أبقرط]
3. Y: om. L5 [لآخر الأول، أو يكون حكمه مناسباً]
4. L5 أنه. Y: add. [وهو]
5. L5 يجوز: Y [تجوزوا]
6. L5 يقول: Y [نقول]
7. L5 اللازم له: Y [لازمه]

في الأول يخرج الغذاء كما ذكرنا وفي الثاني يكون البراز كيلوسياً وذلك لضعف ماسكتها لأن الغذاء لسرعة انحداره عن المعاء لا يتمكن الكبد من جذب صفوه على الواجب فيبقى مخالطاً للبراز ويصير حاله كذلك لكن يجب أن تعلم أن هذا العرض ليس هو خاصاً بضعف القوة المذكورة لخصوصية الأول بضعف المعدة. فإن هذا قد يكون لما ذكرنا وقد يكون لسدة في الماساريقا بحيث أنها تمنع الكيلوس من النفوذ إلى جهة الكبد فتخرج مع البراز وقد يكون لضعف جاذبة الكبد بحيث أنها تعجز عن جذب صفو الكيلوس بكليته فيبقى معظمه مخالطاً للبراز ويخرج، وقد يكون لصغر الكبد بحيث أنها لا تقدر ولا تسع تجاوبها صفو الكيلوس جميعه ففي هذه الصور الأربع يكون البراز كيلوسياً كثيراً لمقدار رقيق القوام ويرتب على ذلك هزال الأعضاء ودبولها لكن الذي يخص ضعف ماسكة الأعضاء أن لا يحس فيه بثقل في أسفل الجوف ولا في الجانب الأيمن ويخص السُددي ثقل ما دون الكبد ما يلي إلى جهة الغور وربما كان معه حمى إن كانت السدد عن ورم ويخص الكائن لضعف جاذبة الكبد وجود الثقل في أسفل الجوف لصحة قوة ماسكة المعاء وقلة البول لقلّة ما ينفذ إلى جهة الكبد من صفو الكيلوس ورقيقه. ويخص الكائن للصغر أمور أربعة. أحدها قصر أصابع اليد فإن هذا القدر خاص بما ذكرنا على ما شهدت به الفراسة. وثانيها إحساس بالثقل في الجانب الأيمن ويرتاح هناك وذلك بسبب ضغط الكبد بالواصل إليها وضعف قواها الفاعلة عن المنقل الواصل إليها. وثالثها [Y 275b] انتفاع العليل باستعمال المذرات المسهلات الخفيفة المنقية للكبد مما هو محتسب فيها من كثرة الغذاء الوارد إليها. ورابعها كثرة الأورام السدد في الجانب الأيمن بسبب الوارد عليها.

البحث الثاني: الجشاء الحامض تارة يكون سببه سوء مزاج المعدة وهو إن تكون حرارتها قد ضعفت عن إحالة الكيلوس على الواجب وهو في هذه الصورة يستحيل إلى الحموضة. ثم هذا القدر تارة يكون بعد جودة الهضم وهو عندما يحصل للمعدة ما يضعف قواها وحرارتها. وتارة يكون حدوثه بعد فساد الهضم وهو عندما تنتعش حرارة المعدة وتنتهض لإجادة الهضم كما في هذه الصورة التي نحن فيها وهو مراد أبقراط. وتارة يكون سببه بلغمًا خاصاً منتشر به خمل المعدة أو سوداء طبيعية. فإن هذين الخلطين إذا كان حالهما كذلك أحوالا ما يرد إلى المعدة من الغذاء إليها وظهر الجشاء الحامض والفرق بين حموضة الجشاء الحاصل من جهة المزاج والحاصل عن المادة المذكورة من وجوه ثلاثة. أحدها أن الكائن للمزاج لا يحس معه بثقل في المعدة عند خلوها من الغذاء البتة، والمادي يحس معه عند خلوها مما ذكرنا⁸. وثانيها أن المزاج إذا أطمع صاحبه غذاء صالحاً وأسقى بعده ماء وأمر⁹ بالقيء بعد ذلك فإنه لا يخرج به سوى الغذاء المستعمل. والمادي إذا فعل بصاحبه كذلك¹⁰ خرج مع الغذاء شيء من المادة. وثالثها أن المزاجي لا يحصل معه جشاء حامض إلا إذا أخذ صاحبه الغذاء وتغير في معدته، والمادي الجشاء الحامض حاصل فيه أبدا سواء أخذ غذاء أو لم

8. L5 ما ذكرنا عند خلوها: Y] عند خلوها مما ذكرنا

9. أو مر: L5] وأمر

10. Y ذلك: L5] كذلك

يأخذه. وأعلم أن المزاجي علاجه أصعب من علاج المادي لأن في المزاجي إيجاد شيء معدوم وفي المادي إعدام شيء موجود. والإيجاد يتوقف على أسباب كثيرة وأقلها (L5 154b) أربعة والإعدام على سبب واحد.

البحث الثالث: قال جالينوس «أول من سمى هذه العلة بالاسم المذكور من اليونان توهم أنها تعرض من قبل ملاسة سطح المعاء الداخل حتى لا تضبط المعاء»¹¹ بسبب تلك الملاسة ما في تجويفها. فإنها لما كانت على [Y 276a] الحالة الطبيعية كانت تمسك ما فيها بخشونتها. وأنا لم أرى منهم تسميتهم هذه العلة بالاسم المذكور فإنهم جهلوا فعل البطن نفسه، أعني المعدة والمعاء، وهو أن المعدة تحتوي على الطعام مدة فعلها فيه فتضبطه وتمسكه ثم تدفعه بعد وتحدره إلى أسفل. فإن ضعفت عن مسكه دفعته أولاً فأولاً بحاله مثل المثانة في تقطير البول، فإنها لا تضبطه إلى حين يجتمع بل تدفعه¹² أولاً فأولاً ولا لحدة فيه. قال «فلو كان أول من سمى هذه العلة ملاسة المعاء عرف ما ذكرنا لما كان توهم ما توهمه من أن حدوث ذلك من ملاسة المعاء بل كان يجعل مكان¹³ ذلك ضعف المعدة. قال: «وأما ما ذكره إرسطراطيس¹⁴ في المقالة الثانية من كتابه في أمراض البطن من أمر هذه العلة فقد كذب على من قبله وأفسد على من جاء بعده» فإنه قال «إن من يقدمنا من الأطباء قسموا زلق المعاء إلى ثلاثة أقسام. أحدها سحج المعاء، وثانيها زلق المعاء، وثالثها الزحير، فإنه متى خرج شيء من جنس الدم ومن جنس المخاط ثم خرج ما يخرج من رطوبات البطن منهضماً، سميت هذه العلة سحج المعاء. ومتى كان البراز غير منهضم ولا نضيج¹⁵ وكان يخالطه شيء من جنس المرار سميت العلة زحيراً. فهذا قول إرسطراطيس.¹⁶ ولا أدري ما دعاه إلى ذلك، فإن هذا القول لم يقل به أحد ممن تقدمه مثل ديوقليس¹⁷ وغيره ولا ممن كان في زمانه من المشهورين مثل فيلوطينس وغيره ولا ممن¹⁸ جاء بعده مثل أرجيحانس¹⁹ وغيره. فالحاصل مما ذكرنا أن تسميتهم هذه العلة بزلق المعاء تسمية غير مطابقة بل الواجب أن يسمى زلق المعدة.

11. Y: omit. L5 [المعاء]

12. L5 تجتمع Y: تدفعه

13. توهم ما توهمه من أن حدوث ذلك من ملاسة المعاء بل كان يجعل مكان Y: L5 add. [مكان]

14. Y إرسطراطيس: L5 [إرسطراطيس]

15. Y ولا تسحج L5: [ولا نضيج]

16. Y إرسطراطيس: L5 [إرسطراطيس]

17. L5 ديوقليس Y: [ديوقليس]

18. Y من: L5 [ممن]

19. L5: Y, no dots [أرجيحانس]

البحث الرابع:

قد عرفت أن زلق المعدة يكون لأحد أمور ثلاثة: إما انسلاخ سطح المعدة فلا تقدر على مسك الغذاء ريث ما يفعل فيه بل يبادر عند انحداره إليه فتدفعه أو لا، فأولاً لأنه عند حصوله فيها إن كان فيه كيفية موزية مثل حرارة فعلية قوية أو كيفية لذاعة حريفة كما يحصل عن الأباذير الحادة أو كان شديد الحمض. فإنه متى كان كذلك لذعها وانكاهها فتدفعه في أسرع وقت لذلك، فإن لم يكن فيه شيء من ذلك فإنه بخشونته [Y 276b] يؤذيها ويزيدها جرداً فيدفعه لذلك ويخرجه مثل هذا لا يكون معه جشاء حامض كما يكون لبغم حامض مزلق متشرب في حملها لأن سببه مواد حادة لذاعة مقرحة فلا يحصل بعد برؤه وانضاجه²⁰ أيضاً جشاء حامض لأن مزاجها لم يكن قبل ذلك ما يلي إلى البرد ثم حصل لها حرارة انهضت قواها لهضم الغذاء لأن حرارتها الأصلية ثابتة لم يتغير وينقص. وأما من رطوبة تملس سطحها الداخل ويزيل خشونتها التي بها تمسك الغذاء وتحتوي عليه بل يزلقه ويحدده بحاله ثم هذه الرطوبة قد تكون بلغمًا حامضاً وقد تكون غير حامض. فإذا قويت حرارتها الغريزية وانهضت²¹ لهضم ما يأتي إليها من الغذاء حللت تلك الرطوبات وشرعت في فعلها في الغذاء فيحصل الجشاء الحامض أولاً لذلك لأن في أول فعل المعدة في الغذاء لا بد أن يحصل الجشاء الحامض غير أن ذلك في الوقت الصحي لم يظهر لقصر الزمان فلا يحصل به شعور. وأما من ضعف قوتها الماسكة فإنه²² عرفت أن الهضم موقوف على قوتين الهاضمة والماسكة: فالهاضمة لها الإحالة والتغير والماسكة لها المسك والضبط رتب ما تفعل تلك القوة فعلها. فإذا قويت حرارتها الغريزية حللت تلك الرطوبات من جرمها وقوى فعل الماسكة وحينئذ تجود الهضم ويحصل الجشاء الحامض لذلك. وهذا هو الذي مدح فيه أبقراط حصول الجشاء الحامض لأنه حاصل فيه بعد أن لم يكن. فإن بقوله حصل ميزة عن القروحي. وبقوله لم يكن كان قبل ذلك ميزة عن الزلقي لبغم حامض. فهذا هو التحقيق في تأويل كلامه. وعند هذا نقول أن الإمام أبقراط لما كان عالماً بأن زلق المعدة حاصل عما²³ ذكرنا أي إن بعضه لم يمكن أن يكون معه جشاء حامض مستمر وبعضه لم يكن معه ذلك في أول أمره عبر بعبارة مهمة ولم يحصر ذلك بحرف السور، وهو أن يقول «إذا حدث الجشاء الحامض في كل زلق المعدة فإن ذلك محال» بل عبر بما ذكره والمهمة عند المنطقيين في قوة الجزئية فكأنه يقول «إذا حدث الجشاء الحامض في بعض أنواع زلق المعدة وهو الضعفي كان ذلك دليلاً محموداً»، ثم هذا [Y 277a] الضعفي إذا كان في الابتداء أوجب نقصاناً في الهضم، وذلك يلزمه جشاء حامض. ثم إذا تمكن وأوجب بطلان الهضم زالت الحموضة ثم إذا انتهضت الحرارة الغريزية وفعلت القوى الطبيعية فعلها الخاص بها حصل الجشاء الحامض لما عرفته. فهذا هو الجشاء الحامض المحمود لأنه حاصل بعد أن لم يكن بخلاف الحمض

20. Y انصلاحه: L5 [انضاجه]

21. L5 ونهضت: Y [وانهضت]

22. قد. Y: L5 add. فإنه

23. L5 عن ما: Y [عما]

الأول، فإنه دال على نقصان الهضم وانذاره بالبطلان، والفرق بين الضعفي في ابتدائه وبين الزلقي لبلغم حامض لاشتراكهما في حموضة الطعم²⁴ أن الضعفي تكون الحموضة فيه عند الضعف والزلقي قبل²⁵ ذلك بزمان وبهذا يندفع اعتراض مقدر على كلام أبقرط وهو قوله «إذا حدث الجشاء الحامض» ولا شك أن الحادث هو الموجود بعد أن لم يكن، ثم قال بعد أن لم يكن هذا هو الأول فيكون كلام أبقرط تكراراً أو الجواب عن هذا الاعتراض ما ذكرناه والله أعلم.

2

قال أبقرط: من كان في منخريه بالطبع رطوبة أزيد وكان منيه أرق فإن صحته أقرب إلى السقم، ومن كان الأمر فيه بالضد من ذلك فإنه أصبح بدنًا.

الشرح: هاهنا مباحث ثلاثة.

البحث الأول: في الصلة وهي أن حكم هذا الفصل كالمقابل لحكم الفصل الماضي فإن الماضي يتضمن ذكر حالة مدمومة مُنذرة بحالة صحية في بدن مريض وهذا²⁶ يتضمن ذكر حالة مدمومة منذرة بحالة مرضية في بدن صحيح.

البحث الثاني: قوله من كان في منخريه بالطبع (L5 155a) رطوبة أزيد، أقول رطوبة المنخريين بالطبع تدل على فرط رطوبة الدماغ الطبيعية، وذلك لأن المنخريين²⁷ مخرج فضلات الدماغ والدماغ وإن كان له مخرج آخر لفضلاته وهو أعلى الحَنَك غير أن هذا أظهر للحس فكان أظهر في الدلالة فلذلك خصَّصَ بالذكر وقوله أزيد أي أكثر من الحاجة وذلك لأن الرطوبة من الكيفيات الانفعالية وهذه الكيفيات لا تنذر بحالة مرضية وبعد البدن لقبولها إلا إذا كانت كذلك أي تكون أزيد وضرب المثال في الإفراط المعد للبدن لقبول السقم بهذه الكيفية لأن الانفعالية²⁸ من شأنها الإعداد وخصص الذكر بالرطوبة دون البيوسة لأنها أقوى المنفعتين²⁹ وضرب المثال بذكر رطوبة المنخريين والمنى لوجهين: أحدهما أن رطوبة المنخريين [Y 277b] دالة على ضعف الدماغ وكثرة فضلاته، ورقة المنى دالة على مائية الدم الواصل إلى الأثنين وذلك يدل على فرط رطوبة الكبد وضعف فعلها في الهضم وذلك لأن مادة شهوة الجماع المنى وهي آتية إلى الأثنين من الكبد ونفس الشهوة والإحساس آت إليه من الدماغ والانتشار من القلب ومن عادة أبقرط أن يستدل

24. L5 البلغم: Y [الطعم]

25. Y عند: L5 [قبل]

26. L5: om.Y [يتضمن ذكر حالة مدمومة مُنذرة بحالة صحية في بدن مريض وهذا]

27. Y لأنه: L5 [لأن المنخريين]

28. لأنها انفعالية: L5 [لأن الانفعالية]

29. Y المنفعتين: L5 [المنفعتين]

بسلامة فعل هذابين على سلامة³⁰ البدن وبضرهما على ضرره على³¹ ما ذكرناه في شرح قوله في المقالة الثانية³² «صحة الدهن في كل مرض علامة جيدة»³³ وإنما لم يذكرها هنا ما يدل على ضرر الحيوانية لما ذكرناه في شرح ذلك³⁴ الفصل والعلّة فيما ذكرنا أن الأعضاء الرئيسة على نوعين منها ما يتعلق بتدبير النوع ومنها ما يتولى³⁵ بتدبير الشخص فالمتمولي لحفظ الدماغ³⁶ الأنثيان والمتولي لبقاء الشخص وتدبيره القلب والكبد والدماغ أما القلب فبإمداده له بالحياة وبالحرارة الغريزية التي هي آلة كل قوة وأما الكبد فبإمدادها له بالغذاء الذي به بقاء البدن والزيادة فيه بالنمو وأما الدماغ فبإمداده له³⁷ بالحسّ والحركة المحتاج إليها في تكميل الحياة. وثانيهما أن الدماغ بطبعه رطب فإذا اتفق أن كان مزاج البدن رطباً كان الدماغ رطباً جداً وكانت فضلاته كثيرة جداً وذلك يلزمه كثرة انحدار الرطوبات من المنخرين لأنهما مجرى فضلات الدماغ وكذلك الأنثيان فإنهما رطبتان بالطبع فيكونان في البدن الرطب رطبتين جداً وذلك يلزمه رقة المنى ومائية فإن قيل هاهنا علامات آخر تدلّ على رطوبة المزاج وهي مثل ترهل البدن ولين البراز وبياض اللون وغير ذلك وقد عرفت ذلك³⁸ وإذا كان كذلك فلم خصص أبقرات بالذكر المأخوذ من المنخرين والمنى دون تلك قلنا هذه العلامات لا تظهر إلا لغلبة الرطوبة وإفراطها وذلك موجب لحصول الأمراض لا لاستعدادها³⁹ فقط بخلاف حال رطوبة المنخرين والمنى فإن أدنى⁴⁰ رطوبة أزيد مما يقتضي مزاج الشخص يوجب ما ذكره أبقرات فيكون ذلك منذاراً بالاستعداد للمرض فإن قيل فلم لا [Y 278a] اقتصر في الاستدلال على ذلك باحدي العلامتين دون الأخرى. قلنا يجوز أن يكون ذلك المزاج خاصاً بعضو ويكون مزاج باقي الأعضاء معتد

30. Y: om. L5 [فعل هذابين على سلامة

31. على ضرر: Y [على ضرره على

32. L5: om. Y [في المقالة الثانية

33. L5: Y add. في ثانية هذا الكتاب. جيدة

34. L5 هذا Y: ذلك

35. L5 يتعلق Y: يتولى

36. L5 النوع: Y [الدماغ

37. Y: omit. L5 [بالغذاء الذي به بقاء البدن والزيادة فيه بالنمو وأما الدماغ فبإمداده له

38. Y ما قد عرفت L5: [وقد عرفت ذلك

39. L5 لاستعداد لها Y: [لاستعدادها

40. L5 أدنى Y: [أدنى

لا بخلاف ما إذا اجتمع ذلك فإنه في الغالب وأكثر الأحوال يكون لمزاج عام.

البحث الثالث: في كيفية إعداد ذلك للسقم وذلك من وجوه أربعة. أحدهما أن الأعضاء إذا كانت أرطب كانت أرخى⁴¹ وألين وأسخف وكل ذلك يوجب سهولة الانفعال مما يؤثر في البدن سوى كان منبعثاً من داخله أو وارداً عليه من خارجه. وثانيهما أن رطوبات البدن متى كانت بهذه الصفة لزمها ضعف الحرارة الغريزية ومتى ضعفت، قصرت عن التصرف فيها على الواجب وعند ذلك تتصرف فيها الحرارة الغريبة. ثم إنها تقوى كلما طال الزمان بها وتعفن وتوجب أمراضاً عفنة وردئية. وثالثها أن مزاج الدماغ متى كان كذلك تعذر على القوة المحركة النفوذ في منافذ الأعصاب لوجهين: أحدهما أن الرطوبة تغلظ قوام الأرواح الحاملة لها، وثانيهما أنها تسد منافذ الأعصاب ومسالكها. ومتى تعذر على القوة المذكورة النفوذ إلى آلتها تعذرت الحركة وعند ذلك تخمد الحرارة الغريزية وتستولى الرطوبات على البدن. ثم إنها تعفن وتؤذيه وكذلك الحال في رطوبة المنى ورقته. فإنه يلزمه ضعف الانتشار وذلك يلزمه قلة الجماع المترتب عليها قلة تحليل الفضول وإنهاض الحرارة الغريزية. ورابعها أن الدماغ متى كان كذلك كثير حدوث التزلات وانحدار المواد الرطبة إلى قسبة الريه وعند ذلك تضيق مجاريها التي هي مجاري الهواء البارد والبخار الدخاني وذلك مما يضعف الحرارة الغريزية ويوقع صاحبه في أمراض الرئة. فإن قيل كما أن إفراط الرطوبة بعد البدن للأمراض كذلك الإفراط في اليبوسة بعد البدن للأمراض الساذجة اليابسة كالذبول وغيره. ونقول قد ذكرنا الجواب⁴² عن هذا وهو أن الرطوبة لما كانت أضعف المنفعلين كان إعدادها للبدن لقبول الأمراض أبلغ من إعداد اليبوسة له⁴³. فإن قيل قوله «ومن كان الأمر فيه بالضد فإنه أصح بدءاً» ليس بصحيح [Y278b] فإن الذي هو على ضد ذلك المائل إلى اليبوسة بمقدار مثل ذلك إلى الرطوبة، وإذا كان كذلك فتكون اليبوسة مستولية إذا كان حال الضد كذلك كيف يصح قوله ويكون أصح بدءاً. فنقول ليس المراد بالضدية ما أريد به في حد الضدين وهو أن يكون البعد بينهما في غاية الخلاف حتى يكون المائل إلى اليبوسة المفرط فيها على حكم المائل إلى الرطوبة، بل المراد به أن يكون انقاص رطوبة وهو المعتدل، ولا شك من كان⁴⁴ حاله كذلك فهو⁴⁵ أصح بدءاً لأنه ليس فيه استعداد لقبول الأمراض⁴⁶ المادية ولا الأمراض الساذجة. ومع هذا فقد

41. L5 وأرخى: Y: [كانت أرخى]

42. Y: in marg. L5 [الجواب]

43. Y: om. L5 [له]

44. Y: om. L5 [كان]

45. L5 فإنه: Y: [فهو]

46. L5 المادة: Y: [الأمراض]

رأينا في بعض النسخ «ومن كان الأمر فيه على خلاف ذلك فإنه أصبح بدنًا» وعلى هذا يصح أن يقال للمعتدل⁴⁷ أنه مخالف للمفرط في الرطوبة والله أعلم.

3

قال أبقرط: الامتناع من الطعام في اختلاف الدم المزمن رديء وهو مع الحمى أردى.
الشرح: هاهنا ثلاثة مباحث.

البحث الأول: في الصلة وهي أنه ذكر في الفصل الماضي حالة مدمومة منذرة بمرض في بدن صحيح وفي هذا الفصل ذكر حالة مدمومة منذرة بأمر رديء في بدن مريض. فإن الحالات المنذرة بحسب هذه القسمة تنقسم إلى أربعة أقسام وهي هذه الثلاثة وأخرى قبالة بهذه⁴⁸ الثلاثة، وهي⁴⁹ حالة جيدة منذرة بأمر جيد في بدن صحيح. ولما كان ذكر هذا ليس فيه فائدة طبية ترك ذكره وابتداء بالأول لأنه أفضل لكونه مندرًا بحالة صحية. ثم ذكر الثاني لأنه دونه في الفضيلة لأنه في بدن صحيح منمذر بحالة مرضية. ثم الثالث لأنه دون الثاني في الفضيلة لأنه في بدن مريض مندر بالرداءة.

البحث الثاني: في⁵⁰ المراد باختلاف الدم إسهاله. ثم هذا تارة يكون من جهة الكبد وتارة يكون من جهة المعاء والكل إذا حصل، حصل⁵¹ معه ذهاب شهوة الطعام وهو رديء لا سيما متى كان مع ذلك حمى. أما الكبدي فهو أن الكبد إذا كان بها أفة [L5 155b] عظيمة من سوء مزاج حار مذيبي يجوهرها بحيث أنه يجعله صديدًا أو يستمر سيلانه إلى جهة المعاء وأسافل المعدة. فإنه متى حصل منه ذلك بطلت الشهوة لوجوه ثلاثة⁵² [Y 279a] أحدها لضعف القوة بسبب خروج الدم واشتغال الكبد بمقاومة أفتها عن أن تحدث شيئاً من الكيلوس لتيحلله دماً وتغتذي به الأعضاء. وثانيها أن شهوة المعدة ثورانها وانتهاضها إنما يحصل عند خلو ما فيها، وذلك يكون بجذب الكبد كذلك⁵³ والجذب قد وقف لما قلنا. وثالثها أن المعدة تشارك المعاء في أفتها وأذيتها بما هو منصب إليها من ذلك الصديد. وإذا كان كذلك فيكون ذهاب الشهوة في هذا المرض رديئاً من حيث هو علامة ومن حيث هو سبب. أما من

47. L5 المعتدل: Y [للمعتدل]

48. L5 هذه: Y [بهذه]

49. L5 وهذه: Y [وهي]

50. Y: om. L5 في

51. Y: om. L5 [حصل]

52. L5 لثلاثة أوجه: Y [لوجوه ثلاثة]

53. Y لذلك: L5 كذلك

حيث هو علامة فلما ذكرنا وأما من حيث هو سبب فإنه يتبعه قلة الغذاء الوارد إلى الأعضاء أو عدمه، وذلك موجب لضعف القوة الموجب لتمكن المؤدي الموجب لفرط الإسهال. وأما المعوي فهو إذا حصل في المعاء سحج وهو المعروف «بالدوسنطاريا»⁵⁴ المعوية وآل أمره إلى اختلاف الدم، فإنه يدلّ على أن القرحة قد تعمقت في جرم المعاء، وعند ذلك تتأدي الأفة إلى المعدة إذا تطاول أمرها ويعرض لها بسبب ذلك سوء استمرار ثم امتناع أخذ الطعام وهو المراد به ذهاب الشهوة. وقوله المزمن أي الذي قد طالت مدته وشرط ذلك لأنه متى لم يطل زمانه لم يكن الامتناع من الطعام بذلك الرديء لدلالته على بقاء الرطوبات الأصلية والقوى البدنية.

البحث الثالث: قوله «وهو مع الحمى أردى». يجوز أن يكون هو عائد إلى الامتناع من الطعام لأن الامتناع من الطعام مع اختلاف الدم رديء وهو مع الحمى أردى بدلالته على قوة الحمى وتوفر مادتها واشتغال الطبيعة بمقاومتها. ويجوز أن يكون عائد إلى الاختلاف لأن الاختلاف مع الحمى أردى من الامتناع من الطعام مع اختلاف الدم لدلالته على ورم الباطن أو على فرط سوء مزاج وفرط فساد المادة الموجبة للاختلاف. وأيضاً فإن الحمى يلزمها التحلل، وزيادة التحلل مع قروح⁵⁵ الدم وعدم الغذاء لا شك أنه رديء. فإن كان مع المجموع حمى كان أردى والمجموع أولى لأنه ظاهر كلام أبقراط. فإن إسهال الدم إذا قارنه ذهاب الشهوة وحمى كان ذلك أردى مما إذا⁵⁶ كان خالياً من الحمى لزيادة الحمى نقصان أو عدم اغتذاء الأعضاء [Y 279b] بما عساه أن يتصل⁵⁷ إليها من الغذاء. فإن كان سببها ورماً كان ذلك أبلغ في الرداءة. قال ابن أبي صادق «وأحسب أن أبقراط عني بقوله الامتناع من الطعام في اختلاف الدم رديء الاختلاف السحجي»⁵⁸، ويقول «وهو مع حمى أردى» الاختلاف الكبدي لدلالة الأول على تمكن أفة المعاء ووصولها إلى المعدة، والثاني على استيلاء سوء المزاج المرتب⁵⁹ واستحالة الدم إلى الصديدية. فنقول هذا حق غير أن أبقراط ما⁶⁰ فصل الاختلاف وقسمه إلى ما ذكره بل قال اختلاف الدم مطلقاً وجعل الضمير في الحمى عائداً إليه والله أعلم.

.4

54. Y الدورنطاريا: Y [بالدوسنطاريا]

55. Y التحلل مع خروج الدم: L5 [التحلل، وزيادة التحلل مع قروح]

56. فإن: L5 [مما إذا]

57. L5 يصل: Y [يتصل]

58. Y السحي: L5 [السحجي]

59. L5 (sic) المذب: Y [المرتب]

60. L5 لما: Y [ما]

قال أبقراط: ما كان من القروح يتناثر⁶¹ ويتساقط ما حوله من الشعر فهو خبيث.

الشرح: هاهنا بحثان.

البحث الأول: في الصلة وذلك من جهين. أحدهما أن المادة الغذائية تارة تكون أذيتها للبدن من جهة كميتها، وهي أن تقل أو تكثر⁶². وتارة تكون من جهة كلفتها وهي أن تفسد وتخرج عن مزاجها الصالحة به⁶³ للتغذية. والفصل الأول لما ذكر فيه الضرر الحاصل منها من جهة كميتها وهي قتلها ذكر في هذا الفصل الضرر الحاصل من جهة كلفتها. وثانيهما أنه لما تكلم⁶⁴ في الفصل الماضي فيما⁶⁵ يدلّ على رداءة القرحة الباطنة وهي⁶⁶ ذهاب الشهوة الدال على رذالة⁶⁷ سحج المعاء وتمكنه بحيث أن أفته وصلت إلى المعدة حتى أوجبت ذلك ذكر في هذا الفصل ما يدلّ على رداءة القرحة الظاهرة وخبت مادتها، وهو انتشار ما حولها من الشعر.

البحث الثاني: الشعر له سبب مادي وصوري وفاعلي وغايي. فالمادي الأبخرة المتصاعدة من المادة الغذائية فإن كثرت وقلته بكثرتها وقلتها بشرط صلاحيتها لذلك ولذلك صار يتساقط في حال المرض لا سيما الطويل المدة لانقطاع مدده ويقل في أبدان الناقهين لنقصان مادته ويكثر فيمن حاله بضد ذلك. لكن هذا بشرط اعتدال محله الذي هو الجلد في اللين والصلابة. فإنه متى كان مفرط اللين انطبقت المسام بعد خروج البخار كحال السمكة عند خرقها للماء. فإن الماء ينطبق بعد خرقها له ولذلك صار الشعر يقل في الصبيان. ومتى كان مفرط الصلابة بقيت المسام مغلقة بعد خروج [Y 280a] البخار منها. فإنها عند ذلك تتحلل وتتلاشي ولذلك صار يقل في أبدان المشايخ. وأما الصوري فهو القوام الخاص واللون الخاص به. وأما الفاعلي فالطبيعة البدنية بالحرارة الغريزية⁶⁸. وأما الغايي فمنه عام ومنه خاص: فالعام هو تنقيه البدن من تلك الأبخرة. فإن نسبتها إلى الحرارة الغريزية نسبة فضلات الغذاء إليه. والخاص إما التوقيه وإما الزينة وإما هما معاً. وأما التوقيه فكشعر الرأس والأهداب فإن الأول يوقي الرأس من الأفات الواردة عليه. والثاني

61. L5 ينتثر: Y[يتناثر]

62. Y تكو: L5 [تكثر]

63. L5 الصالح: Y [الصالحة به]

64. L5 ذكر: Y [تكلم]

65. L5 الفصل ما: Y [الفصل الماضي فيما]

66. Y وهو: L5 [وهي]

67. L5 رداءة: Y [رذالة]

68. Y: om. L5 [وأما الصوري فهو القوام الخاص واللون الخاص به. وأما الفاعلي فالطبيعة البدنية بالحرارة الغريزية]

يوقى العين مما ينحدر إليها من الرأس وما يرد عليها من خارج. وأما هما معاً⁶⁹ فكما في شعر اللحية فإنه يزين الرجل ويخرج به من هيئة النساء إلا هيئة الرجال ويحصل به الابهة والوقار ويوقى الصدر مما يرد عليه من البرد الخارجي. إذا أعرفت هذا فنعود إلى غرضنا فنقول إذا تنأثر ما حول القرحة من الشعر فإنه يدلّ على خبث المادة المنصبة إليها بحيث إنها خرجت عن صلاحية التغذية للعضو وامتدادها للشعر بالبخار الصالح لتوليدته ويلزم من ذلك فساد المنبت، أعني المسام أيضاً. فلذلك صار يتساقط ويتأثر وهذا كله يدلّ على رداءة القرحة وخبثها. فإن تساقط مع ذلك ما حولها من الشعر⁷⁰ كان⁷¹ أخبث وأردى، فإن وصل ذلك إلى اللحم كان ذلك⁷² أيضاً أردى والله أعلم⁷³."

5.

قال أبقرط: ينبغي أن يتفقد الأوجاع العارضة في الاضلاع ومقدم الصدر وغير ذلك من سائر الأعضاء عظم إختلافها.

الشرح: هاهنا مباحث أربعة.

البحث الأول: في صلة، وهو أن أبقرط من عادته إذا أثبت حكماً في صورة خاصة نقله إلى ما هو أعم منها ولما ذكر في الفصل الماضي ما يعرف به رداءة حال القرحة والأردى بها وهو سقوط ما حولها من الشعر. والا سقوطه نقل هذا الحكم إلى الوجد مطلقاً فإنه⁷⁴ ينبغي أن يعرف السليم منه وغير السليم وذلك [L5 156a] من عظم إختلافه أي مقداره في القوة الذي هو العظم وفي الضعف الذي هو الصغر. ومراده هنا بالأوجاع الأمراض والأعراض، فإن القوية من ذلك رديئة والضعيفة سليمة لدلالة الأول على قوة السبب وضعف القوى والثاني على العكس. وابتداء بذكر هذا الحكم [Y 280b] في الاضلاع ومقدم الصدر لأنه محل لأربس الأعضاء وأشرفها، وهو القلب. ثم قال ولست أقول ذلك فيما ذكرنا بل وفي سائر الأعضاء. وأعلم أن ما ذكره من الحكم في هذا الفصل والذي قبله فإننا ننتفع به في أمر العلاج وفي عاقبة المرض. أما الأول فإننا⁷⁵ متى رأينا القرحة يتأثر ما حولها والأوجاع قوية زدنا في قوى الأدوية التي نعالج العضو بها لتقوى على مقاومة السبب الموجب للخروج، ومتى كان الأمر بالخلاف فالمعالجة بالخلاف. وأما أمر العاقبة فأنا

69. L5: om. Y [معاً]

70. Y الجلد: L5 [الشعر]

71. Y كانت: L5 [كان]

72. Y: om. L5 [ذلك]

73. Y: om. L5 [والله أعلم]

74. L5 وهو أنه: Y [فإنه]

75. Y فأنه: L5 [فإننا]

متى رأينا حال القرحة كذلك والأوجاع قوية تقدمنا وانذرنا بتلاف؟ العضو الذي القرحة فيه وبهالك العليل، ومتى كان الأمر بالخلاف فالانذار بالخلاف.

البحث الثاني: قوله «ينبغي أن تتفقد الأوجاع عظم اختلافها» تارة يقرأ العظم بكسر العين وفتح الظاء وتارة بفتحها وضم الظاء. فإن قرئ الأول، فهم منه مقدار الوجع في قوته وضعفه ويكون مراده بالعظم المقدار. قال جالينوس في شرحه لهذا الفصل كان من عادة الأطباء أن يسموا كل شيء هو أشد وأقوى على طريق الاستعارة أعظم⁷⁶. وإن قرئ بالثاني فهم منه مقدار النفع والفائدة من معرفة اختلافها تختلف. فإنها بحسب السبب الموجب لها وبحسب محلها في الأعضاء على ما سنبينه والمعالجة كما تختلف بحسب المفهوم الأول كذلك تختلف بحسب المفهوم الثاني بل اختلافها بالمفهوم الثاني أكثر منه بالمفهوم الأول. مثال ذلك⁷⁷ الأول ذات الجنب فإنها متى كانت أعراضها قوية ظاهرة دل ذلك على قوة السبب الموجب لها وضعف القوة وعند ذلك لها معالجة مخصوصة، ومتى كان حالها بالعكس كان لها معالجة أخرى. ومثال الثاني الوجع متى كان في العصب كانت معالجته غير معالجته⁷⁸ عند كونه في اللحم وهي غير معالجته عند كونه في الغشاء.

البحث الثالث: الأطباء قد حصروا أنواع الأوجاع في خمسة عشر نوعاً، وهي⁷⁹ الحكاك، الخشن، الناحس، الضاغط، الممدد، المفسخ، المكسر، الرخو، الثاقب، المسلي، الخدري، الضرباني، الثقيل، الاعيائي واللاذع. فالحكاك سببه خلط حريف أو مالح أو سوداء حادة. فإن [Y 281a] هذه المواد إذا استولت على العضو أكلته وأوجبت فيه الحكاك. والخشن عبارة عن وجع يكون معه اختلاف في سطح العضو وسببه خلط غليظ القوام يابس المزاج. والناخس وجع يحس معه بنخس في العضو ومن خواصه امتداده على العضو لأن هذا الوجع خاص بالاغشية وهي منبسطة على العضو محيطة به وسببه شيء ممدد يفرق اتصاله وذلك إما خلط يمدد الغشاء ويوجب ذلك له وإما ريح يمدده ويفرق اتصاله. والضاغط سببه شيء يراحم العضو ويضييق عليه مكانه، وذلك إما ريح تكثفه وتحتوي عليه فيصير كأنه مقبوض عليه وإما مادة تضيق عليه مكانه. والممدد سببه الريح أو خلط يمدد العصب والعضل كأنه يجذبه إلى أطرافه⁸⁰ والمفسخ سببه شيء يتحلل بين العضلة والغشاء المحلل لها يمدد الغشاء ويبرئه عن جرم العضلة وذلك الشيء إما ريح وهو الأكثرى وإما خلط غليظ وهو الأقل لأن الريح أسهل مداخلة وأسرع نفوذاً وتفريقاً. والمكسر خاص بالغشاء المحيط بالعظام وذلك

76. Y: om. L5 [أعظم]

77. L5: om. Y [ذلك]

78. Y: om. L5 [غير معالجته]

79. L5: om. Y [وهي]

80. L5: om. Y [والممدد سببه الريح أو خلط يمدد العصب والعضل كأنه يجذبه إلى أطرافه]

لتحليل⁸¹ شيء بين الغشاء والعظم فيمنعه من ملاصقته وملاقاته وذلك إما مادة أو ريح، والمادة هاهنا أقوى في إيجاب ذلك من الريح لأنها معما أنها توجب⁸² التفريق المذكور تضغط⁸³ العظم وتحدث فيها⁸⁴ حالة شبيهة بالتكسير وقد يكون سبب هذا الوجع برداً قوياً استولى على العظم وكثف الغشاء وأوجب شدة قبضه واحتوايه عليه. والرخو خاص بلحم العضل فإن الأفة متى حصلت في هذا العضو مددته وأوجبت له تفرق الاتصال غير أن التمديد هاهنا يكون⁸⁵ أقل منه فيما ذكرنا. وسُمي هذا الوجع رخواً لأن محله، أعني اللحم، أرخى من العصب والوتر والغشاء فسمي بذلك المجاز اشتقاقاً من محله. والثاقب وجع يحس فيه بشيء ينفذ في جرم العضو مع دوران حتى كأنه يثقب، وسببه مادة غليظة تداخل جرم عضو غليظ⁸⁶ الجوهر كمعاء قولون⁸⁷ أو ريح تداخله. والثاني أولى بإيجاب الوجع المذكور فإنه بطبعة متحرك. والمسلي هو أن يحس فيه بوجع ساكن وسببه ما ذكرنا في العضو المذكور. والمادة الغليظة هي أولى بذلك لأنها بطبعها ساكنة فالوجع الثاقب والمسلي يشتركان في المحل ويختلفان⁸⁸ [Y 281b] في السبب وفي الحركة. والخدري هو أن يحس فيه ينقصان الحس وضعفه وسببه إما من داخل وإما من خارج. والداخل إما سوء مزاج بارد يكثف منافذ الاعصاب ويغلظ جوهر الروح ويمنعه من سرعة النفوذ والشریان أو مادة لرجة تسد منافذ الاعصاب وإما سوداء مضادة لقوى الحس والحركة ويمنعها من النفوذ، والخارج إما من أدوية مخدرة تفعل في الاعصاب وفيما ينفذ فيها ما يفعله سوء المزاج البارد أو مسك⁸⁹ السمكة المعروفة بالرعادة.⁹⁰ والضرابي له شروط ثلاثة: أحدها أن تكون المادة الموجبة له حارة، فإن الباردة سواء كانت مرخية أو مصلبة. فإنها توجب الخدر على ما عرفت. وثانيها أن يكون الورم في عضو حساس فإن الغير حساس لا يشعر بالوجع. وثالثها أن يكون الورم بقرب شريان فإنه يظهر بمزاحمة الورم له ويظهر حركته. والثقيل وجع يحس معه بثقل في العضو الضعيف وكونه ثقیلاً تارة يكون من جهة المرض

81. Y لتخلل: L5: [لتحليل]

82. L5 أوجت: Y: [توجب]

83. L5 بضغط: Y: [تضغط]

84. Y فيه: L5: [فيها]

85. L5 يكون هاهنا: Y: [هاهنا يكون]

86. العضو الغليظ: Y: [عضو غليظ]

87. Y قولن: L5: [قولون]

88. L5 يفرقان: Y: [ويختلفان]

89. مسك: Th4: [مس]

90. L5 بالرعادة حية: Y: [بالرعادة]

نفسه وتارة يكون من جهة العضو. أما الأول فبميزله⁹¹ الورم الصلب إذا حصل في عضو حساس كقم المعدة فإنه لسوداويته يبطل حسه ولغلظه يهبطه إلى أسفل ويحس معه بثقل. وأما الثاني فإن الأعضاء الغير⁹² الحساسة كالكبِد والطحال والرئة كل هذا على رأيهم. فإن هذه متى حصل فيها ورم انجذبت إلى أسفل فاتجذبت علائقها. والاعياي وجع يحس معه بكلال في القوة المحركة للأعضاء وقد عرفت أقسامه في المقالة الثانية من هذا الكتاب. واللاذع وجع يحس معه بلذع في الأعضاء وحرقان وسببه خلط حاد لذاع ماربا⁹³ أعضاء حساسه.

البحث الرابع: فيما يوجب الوجع.

الوجع يوجب أموراً أربعة: أحدها تحليل القوة وضعفها وذلك لوجهين: أحدهما لتحليل الأرواح بسبب مجاهدة الطبيعة للأمر الموزي. وثانيهما لقلّة ما يرد على الأعضاء من الغذاء المقوي [L5 156b] للقوى بسبب اشتغال الطبيعة بمقاومة الموزي عن تدبير الغذاء. وثانيها أنه يشغل الطبيعة البدنية عن خواص فعلها حتى أنه يشغلها عن التنفس الذي هو ضروري في [Y 282a] بقاء الحياة، ولذلك صار التنفس يتواتر معه لاشتغالها عن استعمال العظم. وثالثها أنه يجذب إلى العضو مواد متوفرة المقدار وذلك من وجهين: أحدهما بسبب قوة الألم على ما دلّ عليه الاستقراء الطّبي وذلك لثوران الحرارة الغريبة الجاذبة للمادة. وثانيهما لاتجاه الطبيعة البدنية إلى جهته. وقد عرفت أن الدم يتجه معها وكذلك الأرواح وكل هذه زائدة في مقدار المادة المائلة إليه. ورابعها اشتغالنا عن استعمال التدبير الواجب في مداواته، ولذلك صرنا نستعمل المخدرات في القولنج لأنها⁹⁴ خارجة عن مقتضى مداواته. وأما سبب الألم فقد عرفت أنه تفرق الاتصال وتغير المزاج دفعة أو أحدهما على اختلاف المذاهب. وقد تكملنا في هذا فيما مضى والله أعلم

6.

قال أبقرط: العلل التي تكون في المثانة والكلَى يعسر برؤها في المشايخ.

الشرح: أما صلة هذا بما قبله فهي أنه لما ذكر في الفصل الماضي أن الأوجاع تختلف بحسب عظمها وضعفها وبحسب محلها وسببها كذلك تختلف بحسب وضعها في القرب البعد من مورد الدواء و يحسب الأسنان. أما القرب والبعد فإن العضو الذي هو محل الأفة متى كان بعيداً عن مورد الدواء كانت افته عسرة البرؤ. فإن الدواء المستعمل لمداواتها إذا وصل إلى محلها وصل⁹⁵ وقوته ضعيفة

91. Y فيميز له: L5 [فبميزله]

92. Y غير: L5 [الغير]

93. L5 مازتاً: Y [مارباً]

94. L5 فإنها: Y [لأنها]

95. L5 om. Y [وصل]

لا تفي بمقاومة الأفة وشفائها بسبب أنه يمرّ بأعضاء كثيرة فيعمل كل واحد منها فيه وهي منافية له فيكون فعلها فيه فعل المنافي فيكسر من قوته ويضعفه وينضاف إلى هذا ما يخالطه من رطوبات الأعضاء المارّ بها فيغمر قوته ويضعفها. ولذلك يجب أن تكون أدوية البعيد أقوى مما تقتضيه علته. فإن انضاف إلى ذلك⁹⁶ البعد أن يكون محل الأفة كثير الحركة كانت آفته أعسر برؤاً لأن كثرة الحركة تخرج الأدوية وتمنعها من طول الملامسة والملاصقة له ويمنع شفتي القرحة من الالتئام والالتصاق ولذلك صارت قرحة الرئة أسر برؤاً من قرحة الحجاب وقرحة الحجاب أعسر برؤاً من قرحة عضلات الاضلاع لذلك. وإن كان مخرجاً للفضلات فإنه بمرورها دائماً به تجرد الأدوية وتخرجها عنه وتمنع قروحه [Y 282b] من الالتئام ولذلك كانت قرحة المعاء عسرة البرئ. فإن كانت الفضلات بورقية لذاعة كانت أكد في ذلك كحال علل الكلى والمثانة. ولذلك ضرب أبقراط المثل بهما فإنه قد اجتمع فيهما البعد وكثرة الحركة ومرور الفضلات وكونها حادة بورقية. فإن كانت هذه العلل حاصلة في سن الشيخوخة كانت أعسر برؤاً وذلك لأنه شفاء كل ألم بالقوى البدنية والحرارة الغريزية التي هي التها ولا شك أن قوى المشايخ ضعيفة لأنهم أخذون في التلاشي والانحلال وكذلك حرارتهم الغريزية لكثرة الفضلات في أبدانهم والله أعلم.

.7

قال أبقراط: ما كان من الأوجاع التي تعرض في البطن أعلى موضعاً فهو أخف وما كان منها ليس كذلك فهو أشد. الشرح: أما الصلة فهي أن حكم هذا الفصل كالمقرر والمؤكد لحكم الفصل الماضي⁹⁷ وهو اختلاف الأوجاع باختلاف مواضعها واختلاف مداواة كذلك فإن معنى قوله أعلى موضع ليس المراد به الأعالي في الطول في البدن والأسافل ما هو في سفلى البدن بل المراد بالأعلى ما كان أعلى إذا استلقى العليل على ظهره. فإن عادة الأطباء أن يعتبروا أوجاع البطن بأن يضجعوا العليل على ظهره ثم يمر الطبيب يده على جوفه فما كان منه ظاهراً ناتياً فهو أخف لبعد مادته عن الأعضاء الباطنة التي هي أشرف من الظاهرة لتمكننا من مداوته، وما كان منه غائراً فهو أشد لقربه من المعدة والمعاء وبالجملية الأعضاء التي داخل الصفاق، وعلى هذا التقدير الفاصل بين الأعلى والأسفل في العمق هو الغشاء والله أعلم.

.8

قال أبقراط: ما يعرض من القروح في أبدان المستسقيين ليس يسهل برؤه.⁹⁸

الشرح: هاهنا بحثان

96. L5: om. Y ذلك

97. للفصل الماضي: Y [لحكم الفصل الماضي

98. القروح التي تعرض في البطن في أبدان أصحاب الاستسقاء ليس: Y [ما يعرض من القروح في أبدان المستسقيين ليس يسهل برؤه

L5 بسهل برؤها

البحث الأول: في الصلة، فهو⁹⁹ أنه يتضمن ذكر بيان اختلاف حال الأوجاع باختلاف الأمزجة بمعنى أنه متى كان مزاجه مزاجاً صالحاً كانت أمراضه كالقروح الحاصلة فيه أسهل برؤاً، ومتى كان فاسداً كانت الأمراض الحاصلة فيه أعسر برؤاً لفساد المادة الواصلة إليها. ولذلك صار ما يعرض في بدن المستسقي من القروح أعسر برؤاً لوجهين. أما [Y 283a] الأول فلأن المزاج الصالح هو المعد للشفاء وآلة الطبيعة في أفعالها. وأما الثاني فلأن القرحة محتاجة في برؤها الحامها إلى التجفيف وتنشف الرطوبات والمستسقي كثير الرطوبة الغريبة لا الغريزية كـرطوبات الصبيان، وذلك لسهل نبات اللحم فيهما ثم الحامها. ولذلك احتجنا في مداواتها ومعالجتها إلى ما يجفف باعتدال ليثلاً يبلغ تجفيفه إلى أن يجفف الرطوبات الغريزية. وهذا الدواء هو المسمى عند الأطباء بالمنبت للحم، وفي الحقيقة المنبت هو الطبيعة البدنية بالمزاج المعتدل غير أن هذا هو المنزيل للمانع من الأنبات وهو الرطوبات الغريبة وقد عرفتها.

البحث الثاني: قال الأطباء إذا فرضنا قرحتين متساويتي الرطوبة ثم حصلت الواحدة في بدن¹⁰⁰ شيخ الأخرى في بدن صبي فالحاصلة في بدن الصبي أسهل برؤاً من الحاصلة في بدن لأن مناسبة القرحة لبدن الصبي أبلغ منها لبدن الشيخ بسبب رطوبة بدن الصبي ويس بدن الشيخ. وقد عرفت أن المرض المناسب أقل خطراً من غير المناسب، والذي أقوله لهم أنه على هذا التقدير تكون قرحة الشيخ أسهل برؤاً من قرحة الصبي لأن رطوبة الشيخ غريبة ورطوبة الصبي غريزية، فيكون مزاج الشيخ أنسب للقرحة من مزاج الصبي لأن رطوبة القرحة غريبة. فإن قالوا أن رطوبة الصبي عند صيرورة؟ القرحة في بدنه تصير غريبة بالعفونة الحاصلة لها. فنقول وكذلك رطوبة الشيخ عند حصول ذلك له لكن بقي شيء وهو أن رطوبة الشيخ في الأصل غريبة ثم حصلت لها الغرابة بالعفونة. وأما رطوبة الصبي فإنها كانت غريزية ثم حصل لها الغرابة بالعفونة فهي غريبة من وجه واحد وتلك من وجهين. وإذا كان [L 157a] كذلك فتكون مناسبتها للقرحة أبلغ من مناسبة القرحة لبدن الصبي بل ألحق في أمر القرحتين المفروضتين أن الحاصلة في بدن الصبي صارت أسهل برؤاً منها في بدن الشيخ لأن القوى في بدن الشيخ ضعيفة والقوى في بدن الصبي¹⁰¹ متوفرة لا سيما المتولدة لتدبير القرحة وأصلها التي هي القوى الطبيعية [Y 283b] وضعف هذه في بدن الشيخ. وكذلك الحال في الحرارة الغريزية والرطوبة الغريزية. ولذلك لما كان بدن الصبي كذلك في الرطوبة أمر الأطباء أن يكون المجفف المستعمل في بدن الصبي أقل تجفيفاً منه في بدن الشيخ خوفاً من أن تجفف الرطوبات الغريزية وتولد لحماً صلباً منافياً للحمة بخلاف حال قرحة الشيخ. فإن الدواء المستعمل في مداواتها يجب أن يكون أقوى تجفيفاً ليبلغ إلى أن تجفف الرطوبات الغريبة المتوفرة في بدنه ولتولد لحماً مناسباً للحمة والله أعلم.

9.

قال أبقراط: البثور العراض لا يكاد يكون معها حكة.

99. L5 وهي: Y [فهو]

100. Y: [في بدن]

101. L5 الشيخ: Y [الصبي]

الشرح: أما الصلة فلأنه يتضمن ذكر اختلاف الحالات باختلاف هيئاتها كالبثور مثلاً¹⁰²، فإن العراض منها لا يكاد يكون معها حكة كما يكون في الدقيقة المرؤوسة فإن نتوء ما يخرج من البدن يكون لحدة الخلط الفاعلي له وشدة حرارته فبسبب حدته ولذعه يكون معه حكاك مفرط فتطلب¹⁰³ الطبيعة بذلك لأن تفتح المسام وتحلل تلك المادة. وأما إذا أخذ الخارج في الانبساط والاستعراض فإنه يدل على برد مادته وغلظها، ومثل هذه لا يكاد يكون معها حكة ولم يقل «لا يكون معه حكة» لبرد المادة وعدم¹⁰⁴ الحرافة والحدة الموجبة لذلك. وقال «لا يكاد» ولم يقل «لا يكون معه حكة»، لأن بعض البثور العراض يكون معها ذلك كالشرى الحادث عن مائية الدم¹⁰⁵ عند غلبانها والله أعلم.

.10

قال أبقراط: من كان به صداع أو وجع شديد في رأسه فأنحدر من منخريه أو من أذنيه قيح أو ماء لأن مرضه ينحل بذلك.

الشرح: هاهنا بحثان.

البحث الأول: في الصلة وهي أن هذا الفصل يتضمن ذكر اختلاف الاوجاع باختلاف خلقة الأعضاء في كثرة منافذها وقلتها. فإنه متى كان عضو من الأعضاء كثير المنافذ سهل خروج مادته المرضية منه، وكان مرضه سليماً في الأكثر. ومتى كان قليل المنافذ عسر خروج تلك المادة عنه فإن حاله بالعكس. مثال الأول الدماغ، فإن المنافذ الصالحة لخروج فضلاته ثلثة المنخران والأذنان وأعلى الحنك. ومثال الثاني الاعصاب، فإنها ليس لها منافذ محسوسة تخرج منها موادها [Y 284a] ولذلك صرنا إذا أردنا استفراغ مادة هذين العضوين جعلنا قوى ما يستفرغ من الاعصاب أقوى قوة مما يستفرغ من الدماغ فالمادة الحاصلة إذا أنحدرت من المنخرين أو من الأذنين زال بذلك الألم وإنما ترك ذكر اللهوات لأن مادة ألم الدماغ اندفاعها في الأكثر من المنخرين المذكورين لأن أعظم بطون الدماغ البطن المقدم الذي المنخران مخرج لفضلاته ومع كونه أعظمها هو أقبلها لرطوبة مزاجه وشدة لين قوامه وتخلخل جرمه. فإن كان سبب ذلك ورماً أو مادة ذات قوام دفعته الطبيعة قيحاً لأنها لا يمكنها ذلك على الواجب إلا بعد صيرورتها كذلك. وإن كانت مادته مائية، دفعته أيضاً من دنك المنخرين.

البحث الثاني: مراده بالصداع والوجع ما كان مزمناً فإن من عادته إذا قال «من كان به كذا وكذا» المراد به من كان به منذ زمان طويل. وأما إذا كان قريب العهد فإنه يقول «من حدث به كذا وكذا» أو «من عرض له كذا» وإن كان ذلك مزمناً فإنه يكون في الغالب مادياً وعند ذلك يحصل منه ما ذكرنا عند نضج مادته ودفع الطبيعة لها. وقوله انحل بذلك مرضه وذلك لزوال سببه وهذا يشعر

102. Y: om. L5 [مثلا]

103. L5, Y بطلب, scripsi: [تطلب]

104. Y عدمها: L5 [عدم]

105. Y: om. L5 [الدم]

بأن ذلك الانحلال يكون عقب خروج القيح والماء وهو حق والله أعلم.

.11

قال أبقرط: أصحاب الوسواس السوداوي وأصحاب البرسام إذا حدث بهم بواسير كان ذلك دليلاً محموداً فيهم.

الشرح: هاهنا بحثان.

البحث الأول: في الصلة وذلك من وجهين: أحدهما أنه لما ذكر في الفصل الماضي أن الدماغ يندفع مادته من منافذ قريبة منه، قال في هذا الفصل وقد يدفع العضو مادته في منافذ بعيدة منه كما في هذه الصورة. وأعلم أن هذا الدفع أجود من الأول فإنه يتبعه نقاء العضو الضعيف من مادته المرضية بالكلية بخلاف الأول. فإنه لا بد أن يبقى منه بقية ولو ما يتلطف منها بمنافذ ولذلك لما كان حال الدفيعين كذلك عبّر في هذا الموضع بعبارة أجود من عبارة في الدفع الأول. فقال «محموداً فيهم» وقال في الأول «انحل بذلك مرضه» فإن الانحلال يحتمل أن يكون يريد به [Y 284b] الخفة ونقصان المرض وذلك قد يكون لنقصان المادة لالزوالها بالكلية، وقد يكون لزلزالتها بالكلية بخلاف قوله محموداً فإنها لفظة دالة على السلامة أكثر من دلالة الأول عليها وثانيها أنه ذكر في الفصل الماضي مرضاً من أمراض الدماغ أعقبه السلامة. وفي هذا الفصل ذكر مرضاً آخر من أمراضه أعقبه ذلك.

البحث الثاني: مراده بالوسواس السوداوي على ما ذكره حنين هو تغير الظنون والفكر عن الحالة الطبيعية إلى الفساد وإلى الخوف وهو المعروف بالماليخوليا. والبرسام وهو المسمي باليونانية فرانطس وهو عبارة عن ورم أحد حجايي الدماغ أو جرمه على ما عرفت ويلزمه اختلاط العقل وقد جاء في بعض النسخ عرض¹⁰⁶ السرسام البرسام وهو خطأ. فإن كلام أبقرط في أمراض الدماغ والبرسام من أمراض الصدر. وأصحاب هذه العلل إذا حدث لهم¹⁰⁷ البواسير انتفعوا به من وجهين. أحدهما من جهة عكس المادة ميلها إلى خلاف الوجع وثانيهما من جهة استفراغ مادتهما. وقوله «كان ذلك دليلاً محموداً فيهم» لأن حدوث البواسير ليس هو دليلاً محموداً فيمن لم يلزمه ذلك. قال الرازي رحمه الله عليه: «البرسام لا يكون عن الدم الغليظ المستغرق بالبواسير بل حدوثه في الأكثر عن مواد لطيفة صفراوية أو دم رقيق.» وإذا كان كذلك فكيف يجوز أن يقال أن البواسير نافعة في ذلك؟ قلنا الأمر وإن كان كذلك لكن السرسام يلزمه احتراق المواد بسبب قوة الحرارة فمتى انحدرت هذه المادة إلى أسفل انتفع صاحبه بخروجها، وأيضاً فإن تلك المواد وإن كانت لطيفة فإنها تخرج بطريق الاستتباع ومع هذا جميعه. فإن عكس المواد إلى خلاف الجهة نافع جداً منذر بزوال المرض المخالف والله أعلم.

.12

قال أبقرط: من عولج من بواسير مزمنة حتى يبرأ ولم¹⁰⁸ يترك منها واحد فلا يؤمن عليه أن يحدث به استسقاء أو سل.

106. L5 عوض Y: في بعض النسخ عرض

107. L5 بهم Y: لهم

108. Y ثم L5: ولم

الشرح: أما الصلة فهي أنه لما ذكر في الفصل الماضي البواسير ذكر¹⁰⁹ في هذا الفصل الطريق في معالجتها أن استمر وجودها بصاحب المرض المذكور [Y 285a] فإن من حصل له المرض المذكور نادر أن لا يستمر به لأن موضعه هو جهة ميل المادة بطبعها بل¹¹⁰ نقول دم البواسير دم فاسد مائل إلى السوداء¹¹¹. فإذا اعتادت الطبيعة لدفعه استراحت الأعضاء الأخر منه¹¹² وسلمت من أذنيه وقوله مزمنة أي طويلة المدة لأنها متى كانت قريبة العهد بالحدوث لم [L5 157b] يضر قطع الجميع فمثل هذه البواسير إذا عولجت الواجب أن يترك منها واحد وذلك لأن في قطع كلها حبس المادة المحتاجة الخروج منها وقد عرفت أن هذه المادة فاسدة رديئة الكيفية فمتى احتبست في البدن أحدثت أحوالاً رديئة أكثرها وأشهرها الاستسقاء والسل ولذلك خصصهما أبقراط بالذكر. أما الأول فلأن الدم المذكور إذا حصل له ذلك رجع القهقرى إلى الكبد وأفسد مزاجها ثم إنه بعد ذلك إما أن يورمها أو لا يورمها فإن ورمها كان الورم الحاصل منه ورماً سوداويًا فيحدث الاستسقاء من جهة أنه يضعف هضمها ويمنع القوة المميزة من تمييز المواد بعضها عن بعض فينفذ إلى جهة الأعضاء وهو بهذه الصورة لا شك أنه متى كان كذلك خرج عن الصلاحية لتغذية الأعضاء فيتولد منه الاستسقاء لأن القوى وإن قدرت على تشبيهه لكنها تعجز عن الصاقه فإن هذا القدر حاصل من القوة المغيرة في الاستسقاء وفي البرص بعكس هذا وهو أنه قد¹¹³ حصل فيه الالتصاق ولم يحصل التشبيه. وأما عدمها لأمرين معاً فكما في العلة المسماة باليونانية بأطروفا وبالعربية الهلاس. وإن لم يورمها غمرت حرارتها وطفاتها أو أضعفتها صنيع الحطب الكثير بالنار القليلة لا سيما والمادة العامرة فاسدة. فإن الصالحة إذا أكثر مقدارها فعلت ذلك فضلاً عن الفاسدة وحينئذ تفعل ما يفعله الورم في أحداث الاستسقاء. وأما إيجاب ذلك للسل فهو أن الكبد إذا قويت عليها ودفعتها عن نفسها فإنها عند ذلك تميل إلى الأعضاء القابلة لها وأقبلها لها الرئة لأنها متخلخلة ودائماً الحركة فتقرحها لحدتها وشدة أذيتها¹¹⁴ نكايتها وتحدث السل. وقد يوجب بوجه آخر وهو أنها ربما مالت إلى الدماغ [Y 285b] وأوجب نزلات حادة إلى جهة الرئة وقرحتها وأوقعت في السل والذي علمناه في هذا الفصل أن استمرار دم البواسير رديء من جهة أنه يقع في فساد المزاج وتجحف بالقوى ومنعه بالكلية رديء من جهة ما ذكرنا، بل النافع في ذلك ما توسط بين ذلك وهو أن يخلي منها واحد ليسيل منها ما كان معتاد الانصباب إلى الأسفل ولا يجحف بالقوة لقلّة مقدار الخارج هذا كله إن كانت البواسير أكثر من واحدة. وإن كانت واحدة وكان مزمنًا فينبغي أن ينظر في الدم الخارج منه فإن كان كثير المقدار بحيث أن يخاف منه أن يجحف بالقوة. فالواجب قطعها لكن بعد تنقية البدن من المادة السوداوية ثم إصلاح مزاج الكبد وإن لم يكن الخارج منها كثيراً فلا يجب الخارج منه إلى في النادر إذا كانت البواسير مزمنة إن يكون واحداً لأن المادة السوداوية إذا اعتادت الميل إلى جهة السفلى فلما تخرج من موضع واحد بحيث أنها توجب بأسوراً واحداً. ولما كان كلام الإمام في البواسير المزمنة قال

109. Y: om. L5 [ذكر]

110. Y ثم: L5 [بل]

111. L5 السوداء: Y [السوداء]

112. Y: om. L5 [منه]

113. Y: om. L5 [قد]

114. L5: om. Y [أذيتها]

«من عولج من بواسير» ولم يقل «من باسور» ثم قال يترك منها واحد لأنها متى كذلك نادر أن تكون واحداً وقد علمت أن قوانين الطب أكثرية والله أعلم.

.13

قال أبقرط: إذا اعتري انسان¹¹⁵ فواق وحدث به عطاس سكن فواقه.

الشرح: أما الصلة فهي أن الفصل لما كان يتضمن ذكر حدوث مرض منذر بزوال مرض هو حدوث البواسير لمن به وسواس سوداوي أو سراسم ذكر في هذا الفصل حصول مرض منذر بزوال مرض كالعطاس بمن به فواق امتلائي. وعلى هذا كان من الواجب أن يكون هذا الفصل لاحقاً بالماضي غير أنه لما ذكر البواسير احتاج أن يذكر معالجتها وتدبيرها على ما عرفته. ومراده بالفواق هنا¹¹⁶ الامتلائي لوجهين. أحدهما أن الاستفراغي يضره العطاس لأنه يزيد في¹¹⁷ سببه وهو التحليل. وثانيهما قوله اعتري إنما يحسن أن يقال فيمن¹¹⁸ كان حدوثه دفعة. وأما ما كان حدوثه قليلاً قليلاً فلا يقال فيه، ومراده بالعطاس هنا الكثير الملح ولذلك قال حدث بصاحبه [Y 286a] عطاس لأنه إذا عطس¹¹⁹ مرة أو مرتين لا يقال له ذلك بل يقال له عطس. ومثل هذا لا يقوى على إخراج مادة للفواق¹²⁰ المذكور ووجه إخراج الحركة لمادة هذا المرض هو أنها بزغرتها تخرج منها بالعضو¹²¹، وعند ذلك تقوى الطبيعة على تحليلها وإخراجها من جرم المعدة والله أعلم.

.14

قال أبقرط: إذا كان بانسان¹²² استسقاء فجرى منه الماء¹²³ في عروقه إلى بطنه كان بذلك انقضاء مرضه.

115. من اعتراه Y: [إذا اعتري انسان

116. Y: om. L5 [هنا

117. L5 به: Y [في

118. Y فيما: L5 [فيمن

119. الكائن Y: L5 [إذا عطس

120. Y الفواق: L5 [للفواق

121. تززع ما يخرج ما التصق منها بالعضو: L5 [بزغرتها تخرج منها بالعضو

122. L5 من كان به: Y [إذا كان بانسان

123. L5 الماء منه: Y [منه الماء

الشرح: هاهنا بحثان

البحث الأول: في الصلة وهي أن الإمام لما ذكر في الفصول الماضية أن من الأمراض ما ينتقض موادها من منافذ طبيعية كخروج مادة الصداغ وأوجاع الرأس من المنخرين والأذنين ومنها ما تندفع موادها في منافذ غير طبيعية كخروج مادة الوسواس والسرسام بالواسير ذكر في هذا الفصل أن من الأمراض¹²⁴ قسماً ثالثاً وهو منها¹²⁵ ما تندفع موادها في منافذ طبيعية من وجه وغير طبيعية من وجه كالعروق التي تخرج منها مادة الاستسقاء فإنها طبيعية من حيث هي منافذ للمواد وغير طبيعية لخروج المائية منها لأنها إنما أعدت لنفوذ الغذاء. وأما المائية فإن لها منافذ مخصصة وهي التي بين الكبد والكلى وبين الكلى والمثانة والإحليل بخلاف الأذنين والمنخرين فإنهما مجريان بالطبع لفضلات الدماغ. وكان من الواجب على ما ذكرنا أن يذكر هذا الفصل بعد قوله أصحاب الوسواس السوداوي والسرسام¹²⁶ غير أنه قدم عليه ما قدمه لما عرفته ومع هذا فذكره عقب فصل مناسب له فإن المتقدم يتضمن ذكر كون الشيء إذا أزيل سببه زال. وهذا يتضمن ذكر ذلك أيضاً فإن المائية إذا أخرجت زال الاستسقاء.

البحث الثاني: قد عرفت الاستسقاء وأصنافه ومراده هاهنا¹²⁷ به اللحمي والرقبي لأنهما الذين تخرج فيهما رطوبة. فإذا أخرجت تلك الرطوبة حتى نقي البدن منها زال ذلك المرض¹²⁸ حقيقة. وبيان كيفية خروج تلك المادة في العروق أما في¹²⁹ اللحمي فهي إذا قويت الطبيعة على ذوبان تلك الرطوبة وتحليلها أخرجت الرطوبات التي عند الأعضاء في العروق إلى أن تصل إلى الكبد وحينئذ إما أن تدفعها إلى جهة مجذبها [Y 286b] أو مقعرها، فإن كان الأول مالت إلى جهة المثانة ثم إلى خارج والمثانة يجوز تسميتها البطن. وإن كان الثاني خرجت من الماء سرياً إلى المعاء ثم إلى خارج. والمعاء يسمي بالبطن الأسفل. وأما الرقي فقد ذكر ابن أبي صادق في كيفية خروج مادته ثلاثة أوجه. أحدها أن الطبيعة إذا قويت على دفع المائية عن الفضاء إلى مجذب الكبد ثم منها¹³⁰ إلى البريخين ثم منها¹³¹ إلى الحالبين ثم منها إلى خارج، ويكون مراد أبقراط بالعروق المجاري والبطن جوف المثانة ولا شك أن حصول ذلك به يكون انقضاء مرضه. وهذا وجه ضعيف جداً لأنه كيف يتصور أن المائية تخرج إلى الفضاء المذكور وتدخل في النقب الذي خرجت منه في العروق ثم ينفذ منه إلا الكبد ثم يخرج منها إلى مجاري الكلى والمثانة إلى القضيب. وثانيها أن يفهم من العروق، العروق التي في حدة الكبد لأن

124. [Y: om. L5] أن من الأمراض

125. أنها L5: منها

126. L5 البرسام: Y [والسرسام

127. Y هنا L5: هاهنا

128. L5 منها: Y [المرض

129. Y: om. L5] في

130. Y: om. L5] منها

131. Y: om. L5] منها

[L5 158a] المائية إذا خرجت فيها وهي صائرة إلى بطن الكلى وفضاء المثانة لا محالة، وهذا هو الأول وفيه ما فيه، وثالثها أن المائية متى دفعته الطبيعة من البطن في العروق التي في مقعر الكبد إلى العروق المعروفة بالماساريقي ومنها إلى جوف المعاء كان بذلك انقضاء المرض. وهذا أيضاً ضعيف لما قلناه والحق عندي أن مراد ابقراط بالاستسقاء هنا اللحمي فقط. فإن مادة هذا إذا قويت الطبيعة على تحليلها أخرجتها في العروق المتصلة بالكبد ثم إلى المعاء ثم إلى المثانة كما تخرج الأدوية المسهلة للمواد المراد استفراغها والله أعلم.

.15

قال أبقراط: إذا كان بانسان اختلاف قد طال فحدث به قيء من تلقاء نفسه انقطع بذلك اختلافه.

الشرح: هاهنا مباحث ثلاثة

البحث الأول: في الصلة وهي أن هذا الفصل يشتمل على ما أشتمل عليه الفصل الماضي فإنه تضمن¹³² ذكر مرض ينقضي بخروج مادته في منفذ طبيعي من وجهه وغير طبيعي من وجهه. فإن المري والمعدة كل واحد منهما منفذ طبيعي لمادة لكن لا للمواد الفضلية إلى فوق، بل للغذاء إلى الأسفل. فلما شارك الماضي في هذا القدر استحق أن يجعله بعده¹³³. فإن قيل فإذا كان هذا يشتمل على ما أشتمل عليه الماضي فليس تقديم [Y 287a] الماضي عليه بأولى من العكس. فنقول تأخر هذا الذي نحن في شرحه أولى لأنه قد ذكر بعده فصولاً تتضمن ذكر الاختلاف والأول، وإن كان فيه اختلاف على تقدير اندفاع مادة هذا الاستسقاء المشار إليه إلى جهة المعاء لكن ليس هو اختلاف براز بل مائية. ومع ذلك فإن أكثر اندفاع مادة هذا الاستسقاء بالبول.

البحث الثاني: في نفع القيء من الإسهال، وذلك من وجهين. أحدهما، لما فيه من الجذب إلى خلاف جهة المرض فإن الجذب على نوعين منه ما يكون معه خروج مادة كالمحاجم التي بالشرط ومنه ما لا يكون معه ذلك¹³⁴ كالمحاجم بلا شرط بل بالنار أو بلا نار. فالقيء والإسهال وإن كان فيهما جذب لمادة المرض إلى خلاف جهتهما ففيهما إخراج المادة عن البدن ولا شك أن هذا أبلغ من الأول في سلامة العضو العليل من غائلة المادة المرضية لأنه متى كان الجذب فقط بالإسهال لم يؤمن على المادة أن تعاود الانصباب إلى مغيضها الأول لعادتها بذلك ولقبول العضو الضعيف لها. فلذلك خصص كلامه بالقيء لا بالتهوع والغثيان لخلوهما من الاستفراغ. وإن كان فيهما جذب وشرط في الاختلاف طول المدة لأنه متى كان مدته قصيرة ثم حصل لم ينذر بانقطاعه لاحتمال أن يكون ذلك تابعاً لكثرة المادة بحيث أنها عمت الجهتين. أما إذا كان قد طال فإنه في الغالب¹³⁵ الأمر يكون الرطوبات والأخلاق قد نقصت فلا يبقى منها من الكثرة بحيث أنها تعم الجهتين بل تخصص جهة واحدة فقد، وعند ذلك أي الجهتين مالت إليها

132. L5 يتضمن Y: [تضمن 132.

133. Y: om. L5 [بعده 133.

134. L5 كذلك Y:] 134.

Y في غالب الأمر L5: [في الغالب 135.

انقطعت عن الأخرى.

البحث الثالث: قوله من تلقاء نفسه معناه أن لا يكون صناعياً فإنه رديء لما في الأدوية المقيئة من القوى السمية. فإنه قد ثبت أن الأدوية المقيئة أقوى من الأدوية المسهلة¹³⁶. ومثل هذه الأدوية تضعف القوة وتزيد نكاية والقوى في الإسهال المتطاوّل ضعيفة. فإذا ورد عليها مثل ذلك زادها نكاية وضعفاً. فلأجل هذا مدح القى الطبيعي في الإسهال المزمن وما لا يكون صناعياً، أعني الدفع، فهو [Y 287b] لأحد أمور ثلاثة: إما أن يكون ذلك لكثرة المادة بحيث أن الطبيعة تتخلي عن مسكها وتحركت هي بطبيعتها كانت حركتها إلى أسفل لثقلها ولأنها أجسام سيالة لا نارية ولا بخارية. وقول الأطباء أن الصفراء متحركة بالطبع إلى جهة العلو قول مجازي معناه أن ليس فيها من الممانعة من الحركة إلى فوق كما في باقي المواد من الممانعة لأنها ألطفها جميعها فإنها لو بلغت من الحق ما بلغت لكان الشراب الممزوج أخف منها وهو مع ذلك حركته الطبيعية إلى أسفل¹³⁷. وإما إن يكون ذلك لحدة المادة وشدة نكايتها للطبيعة ومثل هذا لا يكون¹³⁸ معه قى لأن الطبيعة تكون في هذا ضعيفة لأذية المادة لها عن دفعها إلى خلاف جهة ميلها بطبيعتها. وإما أن يكون ذلك لقوة القوة البدنية وشدة عنايتها بالعضو الضعيف المعتاد انصباب المادة إليه بحيث أنها تتشمر لدفعها إلى خلاف جهة ميلها المعتاد. وهذا هو المعتاد لأبقراط¹³⁹ هنا. ولذلك صار منذراً بانقطاع الإسهال. وإنما قلنا أن هذا مراد أبقراط لأن الإسهال متى أزمّن لم يكن حصول القى معه لكثرة المادة¹⁴⁰ لأن المواد قد نقصت جداً ولا للحدة لأن حدة المواد قد أنكسرت باستمرار المداوات ولأن اللطيف منها الذي هو الحاد يكون قد سبق خروجه والباقي منها ليس يجاد فبقي أن يكون للقسم الثالث وهو المطلوب والله أعلم.

.16

قال أبقراط: من أتعرت ذات الجنب أو ذات الرئة فحدث به اختلاف فذلك دليل سوء.

الشرح: هاهنا مباحث ثلاثة

البحث الأول: في الصلة، وهو أن أبقراط لما بيّن في الفصل الماضي أن المرض المادي إذا أخرجت مادته من الجهة المقابلة زال ذلك المرض. قال في هذا الفصل ليس ذلك مطلقاً بمحمود بل إنما يكون كذلك بعد اعتبار شرطين. أحدهما أن يكون بين العضوين مشاركة. وثانيهما أن يكون ذلك الدفع بعد نضج مادة المرض. [Y 288a] أما الأول فإنه متى كان من عضو غير مشارك فإنه في غالب الأمر يكون المادة غير مادة المرض لأن مواد الأعضاء

136. [Y: om. L5] الماسهلة.

137. [Y: om. L5] إلى أسفل.

138. Y لم يكن: L5 [لا يكون]

139. Y مراد أبقراط: L5 [المعتاد لأبقراط]

140. [Y: om. L5] المادة.

الآلئة اندفاعها في الأكثر إلى الأعضاء المشاركة لها. وأما الثاني فإن الطبيعة البدنية في الغالب¹⁴¹ دفعها المواد الأمراض بعد نضجها لتتهيا لذلك. أما إذا كان قبل ذلك فهو للكثرة. وإذا أثبت ذلك ظهر أنه ليس كلما كان ميل المواد إلى خلاف جهة المرض فهو محمود.

البحث الثاني: قوله من اعترته ذات الجنب أو ذات الرئة وقد عرفت أنه متى ذكر هذه العبارة يكون المراد منها أن مدلولها حصل دفعة أو كان قريب العهد بالحدوث. فإذا أعرض إسهال في المرضين المذكورين كان رديئاً من وجهين. أحدهما أنه يكون من مادة غير مادة المرض وذلك مضعف للقوة. وثانيهما أن الاختلاف متى حصل في مادي المرضين المذكورين ولم يكن بسبب خطأ العليل في تدبيره فهو لعظم الأفة بحيث أنها شاركت الكبد وتؤدي الألم إليها إذا كانت الأفة عظيمة في الكبد، فإنها تشارك آلات التنفس وتحدث السعال وضيق النفس فالحاصل أن الاشتراك في العليل إنما يكون إذا كانت الأفة عظيمة. وأما إذا كانت ضعيفة فلا تتأدي الأفة إلى العضو الآخر فلا يحصل فيه ضرر. وإذا حصل للكبد من الألم للآلات التنفس ذلك ضعفت عن جذب الغذاء وتوليد الدم. ولا شك أنه عند ذلك يحصل الاختلاف لا سيما إذا اتصلت الأفة بالمعدة.

البحث الثالث: قوله فحدث به يريد أن حدوث الاختلاف كان عقب حدوث ذات الجنب وذات الرئة. فإن الفاء للتعقيب والغرض أن ذات الجنب [L5 158b] وذات الرئة كانتا قريبتا العهد بالحدوث، فيكون الإسهال حاصلًا قبل النضج فيكون دليل سوء لدلالته على أنه حاصل من غير مادة المرض، وكل إسهال فهو مضعف للقوة على ما عرفته واستعرفه، ومتى ضعفت القوة في المرضين المذكورين عجزت عن نضج مادتها، ومتى تأخر النضج فيهما تؤدي القلب أذية عظيمة لقرب الأفة منه، وذلك رديء جداً وإلا فمادة ذات الجنب إذا نضجت وكمل نضجها فإن الطبيعة تدفعها في بعض الأوقات إلا الكبد فتخرج إما بالإسهال أو بالبول¹⁴² وقد شاهدت ذلك مراراً، وطريق دفعها من الرئة [Y 288b] إذا مالت إلى جهة الرئة¹⁴³ من الوريد الشرياني إلى جهة الكبد ثم يخرج منها في أحد السيلين. وذلك بحسب استعدادها وقوة أحد جانبي الكبد. وإن لم تميل إلى الرئة ودفعتها في الأوردة المتصلة بالحجاب أو في العرق العظيم الصاعد إلى الصلب ثم من ذلك إلى الكبد على ما قلناه وكذلك مادة ذات الرئة إذا أنضجت الطبيعة ودفعتها إما بالسعال وإما إلى جهة الكبد في الوريد الشرياني والله أعلم.

قال أبقرط: إذا كان بانسان رمد فاعتره اختلاف فذلك دليل محمود.

الشرح: هذا الفصل له صلة بالذي قبله وبالذي قبل ذلك. أما الذي قبله فهو كالمؤكد والمقرر له وذلك من وجهين. أحدهما أنه ربما أن قائلاً استبعد مشاركة الجنب والرئة للمعاء لا البعد بينهما. قال في هذا الفصل «هذا الاستبعاد ليس بصحيح»¹⁴⁴ فإن الاستقراء الطبي قد شهد بنفع الإسهال إذا حصل بعد حدوث الرمد والعين أشد بعداً من ذات الجنب والرئة للمعاء ففاس الباطن على الظاهر وهذا حق. فإن الظاهر أعرف من الباطن. وثانيهما أننا قد بينا

141. L5 غالب الأمر: L5 [الغالب]

142. L5 بالبول أو بالإسهال: Y [بالإسهال أو بالبول]

143. L5 om. Y: [إذا مالت إلى جهة الرئة]

144. L5 ليس الاستبعاد له بصحيح: L5 [«هذا الاستبعاد ليس بصحيح»]

أن الإسهال إنما ذمه أبقرط في ذات الجنب وذات الرئة إذا كان حصوله قبل نضيج¹⁴⁵ مادتهما. وأما إذا حصل بعد ذلك فهو محمود على ما عرفت. قال والدليل على هذا نفع الإسهال في الرمد بعد نضج مادته، فإن قوله إذا كان بانسان رمد هذه العبارة من عادته أن لا يطلقها إلا إذا كان الشيء بعيد العهد بالحدوث، وفي ذلك الوقت يكون المادة قد نضجت وفي الحقيقة المادة المحتبسة في العضو الذي قد استقرت فيه يستحيل خروجها بالإسهال لأنها لا يقوى الدواء المسهل على إخراجها والطبيعة لا يتمكن منه، وإن أخرجتها ربما أعقبها ضرر لأنها ببورقيتها تجرد المعاء وتوجب فيها سحجاً ولذلك منع الأطباء من أن يتعرض للإسهال في الجدري بعد السابغ لأنه في هذا الوقت إن كانت عاقبته سليمة تكون مادته قد اندفعت إلى الظاهر بالتمام والكمال وقاحت بل إخراج المادة المشار إليها يكون بالأدوية الموضوعة عليه. ويكون معنى [Y 289a] قولنا هذا هو أن عند نضج المواد المذكورة تكون المواد البدنية قد سكنت عن حركتها وهدأت وانكسرت سورتها، فإنها عند ذلك تنهيناً للاندفاع والخروج عن البدن وأيضاً فإن الطبيعة تتمكن من دفعها لفراغها من الاشتغال بتوليد القيح، ولذلك كان الاختلاف المذكور في الرمد محموداً. وأما اتصاله بما قبل ذلك فلأن ذلك الفصل يتضمن ذكر الاستفراغ الطوعي وهذا أيضاً كذلك بدليل قوله فاعتراه اختلاف أي حصل له اختلاف من تلقاء نفسه والله أعلم.

.18

قال أبقرط: إذا حدث في المثانة خرق أو في الدماغ أو في القلب أو في الكلى أو في بعض الأمعاء الدقاق أو في المعدة أو في الكبد فذلك قتال.

الشرح: هاهنا مباحث أربعة

البحث الأول: في الصلة، وهي أن أبقرط لما ذكر ذات الجنب وذات الرئة والرمد وكل هذه يحصل فيها تفرق الاتصال أراد أن يبين لنا في هذا الفصل الأعضاء التي إذا حصل فيها تفرق الاتصال كان قتالاً لأنه لا يلتحم أصلاً وتفرق الاتصال قد يراد به الجراحة وقد يراد به الخرق وقد يراد به القطع. أما الجراحة فتترك ذكرها في هذه الأعضاء لأن حكمها في الأخطر والأخطر حكم الخرق فإن الجراحة متى كانت نافذة إلى الجهة الأخرى سميت خرقاً. وأما القطع فسنذكره في الفصل الذي بعد هذا ولفظة القتال قد تطلق على ما يقتل كثيراً وقد تطلق على ما يقتل دائماً. فإن عني به المعنى الأول كان صحيحاً فإن الأعضاء المذكورة ماعداً القلب لا يقتل خرقها إلا إذا كان عظيماً جداً وإلا فمتى كان صغيراً أمكن برؤه. وإن عني به الثاني لم يصح ذلك إلا في القلب فإن جراحته أو خرقه لا يرجو معه حياة البتة سوى كان عظيماً أو صغيراً. ولذلك قيل أن ورمه لا يقيح ولما كان حال الأعضاء المذكورة كذلك أطلق لفظة القتال إطلاقاً مهماً من غير أن يعين أن ذلك أكثرياً أو دائماً والله أعلم.

البحث الثاني: إنما ابتداء بذكر المثانة لوجهين. أحدهما أن كلامه في الفصل الماضي كان قد انتهى في الإسهال وهو من أسافل الأعضاء. ثم لما كان غرضه أن يبين لنا [Y 289b] أن الأعضاء التي إذا تفرق اتصالها لم تلتحم ابتداء بذكر العضو الذي هو كذلك من هذه الجهة وهي المثانة. وثانيهما أن موانع الحامها كثيرة جداً على ما ستعرفه بحيث أنها أكثر من موانع الحام غيرها من الأعضاء المشاركة لها في ذلك الحكم. ثم ذكر ما يقابلها في الجهة وهو الدماغ. ثم ذكر ما توسط بين ذلك وابتداء بالقلب لأنه أشرف الأعضاء وأريسها ليكون الاهتمام بدفع مضاره أبلغ ومعالجة ما حصل له من ذلك أشد

145. Y: om. L5 [نضيج

والله أعلم.

البحث الثالث: في بيان علة ما ذكره في كل واحد من الأعضاء المذكورة. أما المثانة فلوجوه عشرة. أحدها عصبية جوهرها فيكون ألمها قوياً جداً وذلك مما يعين على جذب المواد، وذلك مانع من الالتحام. وثانيها رقة جوهرها مع ميله إلى الصلابة، وذلك مما يعين على عسر الالتحام، فإنها بسبب الرقة تكون قابلة للخرق. وسبب الصلابة تكون عسرة الالتحام. فإن لين الجواهر مما يعين على ذلك. وثالثها قلة¹⁴⁶ الدم في جرمها، ومنع ذلك من سرعة الالتحام ظاهر. ورابعها مرور المائية بها، فتمنع شفتي العضو من الالتئام ولا انضمام. وخامسها تندية المائية لها¹⁴⁷، ومنع ذلك من سرعة الالتحام ظاهر لأنه مفتقر إلى التجفيف. وسادسها لدغ المائية لها عند احتباسها وعند مرورها بها، واللدغ جالب للوجع والدفع لما ذكرنا. وسابعها تركها بالمائية، فإن ذلك موجب للتمديد، والتمديد مفرق الاتصال غير معين على الاتحام. وثامنها كثرة حركتها للانضمام عند فراغها. والتوسع عند تركها. وتوسعها بعد موضعها والدواء لا يصل إليها إلا وقد ضعفت [L5 159a] قوته لمروره بأعضاء كثيرة ومخالته رطوبات متوفرة. وعاشرها قلة ثبات الأدوية الواصلة إليها لأنها بجري لفضلة مستمرة الجريان والسيلان. أما الدماغ فقال جالينوس في ثمانية منافع الأعضاء أن فتى أصابه نفت في أحد بطنى دماغه المقدمين فسلم، ولو أصيب فيهما لهلك¹⁴⁸ لا محالة. وقال في شرحه لهذا الفصل «وقد رأيت رجلاً [Y 290a] مرة واحدة في بلاد برقيا في مدينة سوريا في حياة معلمي قاليس أصابه في دماغه جراحة عظيمة غائرة فبرأ منها» إلا أن هذا من الأمور النادرة والعظيمة قاتلة، وذلك لأنها يلزمها تحليل الروح النفساني وتعطيل التنفس لأن المحركة لأعضاء الصدر انبساطاً وانقباضاً يتعذر عليها النفوذ إلى النهاية. وأما القلب فإن الهلاك يسبق الحام جراحته سواء كانت عظيمة أو صغيرة، وذلك لتبدد الأرواح الحيوانية التي مادة كل روح، وعند ذلك يتعطل حركته الانبساطية والانقباضية اللتان بهما حفظ المزاج الصالح لقبول الحياة، وكل ذلك لضرورة نقصان المحمول لنقصان الحامل فإن القوة الحيوانية حالة في روحها. قال الأطباء والدليل على أن الروح حامل للقوة أن السدة تمنع نفوذ القوى النفسانية والسدة لا تمنع إلا جسماً والروح جسم وعندما امتنعت الروح من النفوذ امتنعت القوة من ذلك. وأما الكلى فإن خرقها متعذر الانحام لوجوه أربعة: أحدها صلابة جوهرها، وثانيها أنها ممر الفضلات، وثالثها أن الفضلات المارة بها حادة لذاعة بورقية، ورابعها لقوة حركتها. وأما المعاء الدقاق فلوجوه أربعة: أحدها لعصبية جوهرها، وثانيها لكثرة ما ينحدر إليها من المعدة من المادة الكيلوسية وتتركها وتمدها، وثالثها¹⁴⁹ لقربها من عضو رئيس وهو الكبد، ورابعها دوام انصباب الصفرة إليها. وقوله «أو في بعض الأمعاء الدقاق» أي أن بعض الأمعاء الدقاق لا يمكن إلحام خرقها البتة سواء كان كبيراً أو صغيراً بخلاف غيره من المعاء الدقاق¹⁵⁰، وتلك المعاء هي المعروفة بالصائم وذلك لشدة رقة جرمها¹⁵¹ أو كثرة ما ينصب إليها من الصفراء الصفرة

L5 دقة Y: قلة 146.

L5: om. Y: نها 147.

L5 هلك Y: لهلك 148.

L5 وذلك Y: وثالثها 149.

L5 الغلاط Y: الدقاق 150.

L5 رقتها Y: رقة جرمها 151.

الخالصة. وخصص أبقراط الدقاق بالذكر لأن الغلاظ قد تبرا خروقتها وذلك لغلظ جرمها وكثرة لحميتها وانكسار حدة الصفراء المنصبة إليها وبعدها عن الأعضاء الرئيسة. وأما المعدة فإن كانت جراحته غائرة¹⁵² جداً لم يمكن إحامها، [Y 290b] فإن لم يكن كذلك أمكن إحامها لكثرة لحمها وتمكن الدواء وثباته فيها وقرب موضعها عن مورده. وأما الكبد فمتى وقع فيها قطع وذهب شيء من جرمها وانخرق عرق عظيم لم يلتحم ذلك القطع لافراط النزف، فإن ذلك يجحف بالقوة¹⁵³ ويضعفها. إن حصل القطع في زوائدها فقد يبرأ صاحبها كثيراً وقد تكلمنا في كيفية انحدار هذه القطع إلى المعاء والله أعلم.

.19

قال أبقراط: متى انقطع عظم أو غضروف أو عصب أو الموضع الرقيق من اللحمي والقلقة لم ينبت ولم يلتحم.

الشرح: هاهنا بحوث ثلاثة.

البحث الأول في الصلة وهو أنه لما تكلم في الفصل الماضي في حكم من أحكام تفرق الاتصال للأعضاء مطلقاً المنوية والدموية ذكر في هذا الفصل حكماً من أحكام تفرق الاتصال للأعضاء المنوية ومنه يعرف حكم تفرق الاتصال للأعضاء الدموية، فلذلك لم يفردها بالذكر ومراده بالقطع ما يعم الانفصال بالكلية وما بقي متصلاً بالأصل ببعض أجزائه بدليل قوله «لم ينبت ولم يلتحم» فإن قوله «لم ينبت» عائد إلى الأول، ويقول لم يلتحم عائد إلى الثاني، لكن قوله «لم يلتحم» لم يصح في القلفة ولا في الموضع المذكور من اللحمي، وبالجملة جميع أجزاء الجلد فإنه متى انقطع منه قطعه ولم ينفصل إذا أعيدت إلى موضعها في الوقت والتصقت بما انفصلت منه وربطت فإنها تلتصق ومع ذلك فإن الحكم المذكور لا يصح في الأعضاء الصلبة إلا في سن الصبي. فإن العظام الغضاريف متى انفصلت والقي أطرافها بعضها إلى بعض فإنها تلتحم على ما ستعرفه. وأما فيما عدا ذلك، أعني في غير سن الصبي¹⁵⁴ فإنها إذا انفصلت لم تلتحم لكن الطبيعة تحيط بها شيئاً يسمى الرشيد وإذا كان كذلك فحكم أبقراط هاهنا فيما ذكره بحسب الأغلب والاکثر فإن الأسنان التي لا تلتحم تلك الأعضاء فيها عند انفصالها أكثر من الأسنان التي تلتحم فيها والله أعلم.

البحث الثاني: في ذكر قوله جامع لنوعي الأعضاء منه يعرف الحكم المذكور نقول الأعضاء لها أسباب أربعة: مادي وصوري وفاعلي وغائي. أما الفاعلي فهو القوى الطبيعية بالحرارة [Y 291a] الغريزية. وأما الغائي فهو المنفعة الخاصة بكل واحد منها. بقي المادي والصوري غير أن فيضان الصوري من الفاعلي على المادة بحسب استعدادها وقبولها والمادة المتكونة منها الأعضاء مادتان المنى والدم على المذهب الحق وعلى غير هو باقي الأخلاط، فالأعضاء على نوعين منوية ودموية. ثم المنوية منها ما يتكون من المنى بغير واسطة ومنها ما يتكون منه بواسطة، والأول كالعظام والغضاريف والرباط والأعصاب والأوردة والشرابين. والثاني كالأغشية والأوتار فإنها متكونة من العصب والرباط على ما عرف التشريح والدموية. أما إن يكون من دم قريب

L5 غائصة: Y [غائرة 152.

L5 القوة: Y [بالقوة 153.

Y وأما فيما عدا سن الصبي: L5 [وأما فيما عدا ذلك، أعني في غير سن الصبي 154.

الاستحالة إلى المنوية أو لا فالأول كالأسنان ولذلك أمكن ردها بعد سقوطها في السابوع الأول. والثاني إما أن يكون من متين الدم أو¹⁵⁵ من لطيفه، فإن كان الأول فهو كاللحم الأحمر، والثاني إما أن يكون من دسمه أو مما هو الغالب عليه المائية، فإن كان الأول فهو كالسمن الشحم، والثاني كاللحم الغددي، والكائن من الدم والمنى غير أنه لا ينبغي أن يفهم من هذا أن المنى والدم امتزجا حتى صار¹⁵⁶ منهما عضو واحد بل معنى ذلك أن كل واحد منهما يكون منه عضو ذلك العضو صار جزؤاً من المجموع كالعضل. فإن فيه عصباً ورباطاً وهما منويان ولحمياً وهو دموي، فهذه الأعضاء المتكونة من المنى والدم، والمراد بالتكون هاهنا الحاصل في أول الخلقة. وأما بعد وجوده فزيادته إنما هي مما يفتدي به من الدم. وهذا القول يدفع به اعتراض يورد على الأعضاء المنوية وهو أن يقال إذا جاز رد عوض ما ذهب من الاعضاء المنوية بالغذاء جاز رد عوض ما ذهب منها بالتفرق بالغذاء. فنقول الذهاب من العضء المنوية بالتحليل ليس هو جزؤاً من الأصل بل هو من الأجزاء الدموية الزائدة فيه والدم موجود في البدن والذهاب بالتفرق قطعه من الأصل ومادة الأصل ليست موجودة هناك. وإن كانت موجودة في البدن لكن وجودها فيه على سبيل إنها فضلة مستغني عنها محتاج إلى قذفها وخروجها. فإن قيل فلم لا يقال أن طبيعة العضو المنوي الذهاب [Y 291b] منه القطعة تحيل ما يصل إليه من الدم إلى المنى ثم يكون منها عوض ما قد ذهب. فنقول في محل توليد المنى خلاف قد عرفته فعلى قول من جعله متولداً في كل عضو تكون طبيعة العضو المتفرق عاجزة عن إحالة [L5 159b] الدم الواصل إليه إلى الصورة المنوية ثم منه إلى العضوية بسبب مانا لها من ألم التفرق. وعلى قول من جعله متولداً في الأنثيين لا يجوز إعادته البتة فإن البدن الذهاب منه إن كان فيه منى فهو فضلة فيه محتاج¹⁵⁷ إلى قذفها ودفعها. وفي هذا الباب تفصيل آخر سنذكره.

البحث الثالث: في ذكر ذلك التفصيل نقول التفرق الواقع بالأعضاء تارة يكون بين أجزائها وتارة في نفس أجزائها. فإن كان الأول فإنه يمكن عوده في كل سن وهو أن تضم أجزاء العضو بعضها إلى بعض وتربط، فإنها تلتصق وتعود إلى ما كانت ومثل هذا النوع لا يقال له في الحقيقة تفرق بل تباعد وإن كان الثاني¹⁵⁸ المسمى بالحقيقة تفرقاً فهو إما أن يكون في الأعضاء الدموية أو في الأعضاء المنوية. فإن كان الأول فهذه الأعضاء منها ما يسهل التحامها ومنها ما يتعذر. أما الأول فكاللحم والشحم¹⁵⁹ فإن هذه متى حصل فيها تفرق التحم بسرعة للين قوامها ولوجود مادتهما ولسكونهما ولأنهما ليسا بمجريين. فإن هذه مما تعين على إلحام التفرق ومقابلاتها تمنع منه لكن يجب أن تعلم أن اللحم الأحمر أسهل التحاماً من الشحم والسمن ومعظم اللحم الغددي وذلك لكثرة مائية هذه الأعضاء والمتعذر الحامه كالرئة. وقد اختلف الأطباء في تعليل ذلك فقال قوم «وذلك لدوام حركتها». فإن الالتحام متفقر إلى السكون. وأعلم أن هذا الدليل لا يكفي في ذلك فإنه ينتقض على قائله بقرحة الصدر، فإنها تلتحم أسرع من التحام تفرق الرئة وهو مع ذلك دائم الحركة.

155. Y: om. L5 [من متين الدم أو

156. Y: om. L5 [صار

157. L5 يحتاج Y: [محتاج

158. فهو Y: L5 add. [الثاني

159. Y فكالشحم واللحم L5: [فكاللحم والشحم

والحق أن يقال¹⁶⁰ إنما كان حال تفرق الاتصال للرئة كذلك لوجوه سبعة بعد موضعها ودوام حركتها وسخافة جرمها ورقة دمها وسعة عروقها وغضروفيتها وإنها يجري. وإن كان الثاني فهو أن يكون التفرق المذكور واقعاً في الأعضاء المنوية فهذه [Y 292a] الأعضاء منها ساكنة ومنها متحركة ومنها حساسة ومنها غير حساسة ومنها مجري ومنها مجوفة ومنها غير مجوفة فما كان منها ساكناً وليس بمجري ولا حساس على مذهبهم أو قليلة على مذهبي يُسهل التحامه ولذلك لما كانت العظام كذلك كانت أسهل التحاماً من غيرها من الأعضاء المنوية. وإن كان تفرقها في سن الصبي اتصلت اتصالاً حقيقياً لا سيما متى كان العظم صغيراً ووقع التفرق في شعبة صغيرة منه. وأما متى كان التفرق في غير سن الصبي سواء كان حصوله في عظام صغيرة أو كبيرة فإنها لا تتصل اتصالاً حقيقياً بل تلتصق وتتنسج عليها ما ذكرناه وصار حال ذلك ما ذكرنا في سن الصبي كذلك، وذلك لقرب عهدهم بالكون فيكون قد بقي في أبدانهم بقايا من المادة المنوية ولأن عظامهم لينة قابلة للاتصال ولأجل هذا كلما قرب الصبي من الكون كان أبلغ في ذلك وبعد العظام في سهولة¹⁶¹ الالتحام الغضاريف، فإنها وإن كانت عديمة الحسّ على رأيهم أو قليلته على رأينا وغير مجوفة غير أنها دائمة الحركة بحركة المفصل التي هي ملتصقة به ثم بعدها الرباط. فإن كان الساكن كذلك في الحس لكنه دون ما ذكرناه في القوام غير أنه مجري فالتحامه يكون أسهل من الغضروف والرباط للين قوامه ولسكونه وذلك كالوريد. ولذلك كانت مرتبة هذا الجوهر في الالتحام قريبة من العظم لا سيما متى كان الوريد صغير المقدار. فإن تجويفه يكون أضيق فيكون الممدد له وهو ما في تجويفه أقل ولأن موئنه على الطبيعة أقل. وإن كان العديم¹⁶² الحس أو القليلة ذو التجويف متحركاً فالتحامه أعسر وربما لا يلتحم أصلاً، وذلك كالشرابين لا سيما متى كان حاصلاً في الكبيرة منها. وأما الحساسية فمنها ساكنة ومنها متحركة ومنها مجري ومنها ليست مجري ومنها ذات تجويف فالساكنة كالأغشية التي على الكبد الطحال والمجري كعصبة البصر والتي ليست بمجري كباقي الأعصاب والمجوفة كالمثانة والمعاء الدقاق والغلاظ أيضاً وقد عرفت [Y 292b] علة¹⁶³ عسر الالتحام في هذه [Y والله أعلم].

20.

قال أبقرط: إذا أنصب دم إلى فضاء على خلاف الأمر الطبيعي فلا بد من أن يتقيح.

الشرح: أما صلة هذا بما قبله فهي أنه لما تكلم في تفرق الاتصال أشار في هذا الفصل إلى نوع آخر من التفرق وهو ما يحدث عو المواد المورمة من استحداثها للفرج. فإن الأعضاء على نوعين صلبة ولينة، فالصلبة كالعظام وفرج هذه ظاهرة للحس واللينة فرجها خفية عن الحس فإذا أنصب إليها مادة زاحمة ما حولها من الأعضاء واستحدثت لها فرجاً وسكنت فيه. ومراده بالفضاء الفضا الذي يحدثه الدم المنصب قوله على خلاف الأمر الطبيعي يجب أن يكون نعتاً للفضاء أي إذا أنصب دم إلى الفضاء الذي هو غير طبيعي لا بد أن يتقيح ذلك الدم المنصب لأن الدم إذا أنصب إلى فضاء غير طبيعي

160. Y: om. L5 [أن يقال 160.

161. Y: om. L5 [سهولة 161.

162. L5 فإذا كان العدم Y: [وإن كان العديم 162.

163. L5: om. Y [علة 163.

يتقيح سواء كان الدم¹⁶⁴ طبيعياً أو غير طبيعي. فإذا أنصب الدم إلى فضاء طبيعي لم يتقيح سواء كان طبيعياً أو غير طبيعي¹⁶⁵ كالدوالي. فإن الدم الفاسد متى أنصب إلى فضاء بادرت الطبيعة البدنية إلى إخراجها وهو عند ذلك لا يواتي في الخروج ما لم ينضج ونضجه هو أن الطبيعة تشبّه بجوهر العضو المنصب إليه وذلك عند صيرورته قيحاً لأن شأنها أن تشبه ما يرد على العضو بجوهره ولونه أبيض فلذلك صار المندفع إلى العضو من المادة الفاسدة يصير قيحاً. وعند ذلك يتهيأ للدفع والدم الجيد متى أنصب إلى فضاء غير طبيعي له حصل بينه وبين ذلك الدم منافرة فيفسد لذلك فيروم دفعة. ومتى رامت ذلك لم يواتيها الدم المشار إليه إلا إذا اعتدل قوامه وذلك هو صيرورته قيحاً. وقوله «ولا بد أن يتقيح» فيه نظر لأنه قد يصلب وقد يتحلل، فإن مائل كل ورم إلى أحد أمور ثلاثة إما جمع أو تحليل أو صلابة إلا أنه إنما ذكر التقيح لأنه أكثر وقوعاً ولأن شأن الطبيعة أن تفعل ذلك. وأما التحليل فيحصل له بالعرض وذلك لقوة حرارة محلله، وكذلك التصليب فإنه يحصل إما لامعان الطبيب في استعماله المحللات فتحلل لطيفه المادة ويبقي كثيفها أو استعمال المبردات المجمدة [Y 293a] فلذلك اعتبر التقيح وترك ذكر التحليل والصلابة لكن أجود المالات جميعها التحليل ثم التقيح وادهاا التصليب لأن التحليل يدلّ على لطف المادة المورمة واستيلاء القوى عليها والحرارة الغريزية والتقيح يدلّ على اعتدال قوام المادة واستعصائها على الطبيعة البدنية، ولذلك آل أمرها إلى التصليب وضرب المثل في حدوث الورم بالدم¹⁶⁶. وإن كان يحصل ذلك من غير الدم لانه أكثر الأخطا مقداراً وأشرفها ولأنه قلما ينصب إلى عضو من الأعضاء مادة منفردة عن الدم والله أعلم.

21.

قال أبقرط: من أصابه جنون فحدث به اتساع العروق [L5 160a] التي تعرف بالدوالي أو البواسير انحل عنه جنونه.

الشرح: هاهنا مباحث أربعة.

البحث الأول: في الصلة. وهو أنه لما ذكر في الفصل الماضي أن دم إذا أنصب إلى فضاء غير طبيعي فإنه يتقيح ذكر في هذا الفصل ما يقابل ذلك، فإن الدوالي الدم المنصب إليها دم غير طبيعي ومع ذلك فإنه لم يتقيح. وليس لهذا علة سوى أن الفضاء المنصب إليه ذلك الدم فضاء طبيعي وهو الاوردة، فإنها محل الدم وعاءه وفضاؤه وبينه وبينها سبة بسببها لم يتقيح، وكذلك الحال في انصباب هذا الدم إلى جهة المقعدة فإنه يخرج من أفواه العروق فإن حصل له أمر يحبسه ويمنع من خروجه فإنه يحدث البواسير ثم يخرج منها. فلو كان انصباب ذلك الدم إلى الفضاء غير طبيعي يحصل له ما ذكره أبقرط والله أعلم.

البحث الثاني: قوله «من أصابه جنون» مراده بالجنون كل اختلاط يحصل للأفعال الدماغية عن مادة سوادوية سواء كانت مورمة له أو غير مورمة. فإن صاحب هذا الألم إذا حصل له أحد هاتين الأمرين المذكورين انتفع بهما وهما إما الدوالي أو البواسير لأن فيهما جذب المادة الممرضة إلى خلاف

164. L5: om. Y [الدم]

165. Y: om. L5 [إذا أنصب الدم إلى فضاء طبيعي لم يتقيح سواء كان طبيعياً أو غير طبيعي]

166. L5: om. Y [بالدم]

الجهة. قد عرفت أن الجذب تارة يكون معه استفراغ كالمحاجم بالشرط وتارة يكون خالية منه كالمحاجم بلا شرط. فلما كان الجذب كذلك ذكر في هذا الفصل ذلك فإن الدوالي فيها جذب بلا استفراغ والبواسير جذب مع استفراغ لكن يجب أن تعلم أن هذا الجذب لا ينتفع به إلا إذا كانت المادة في مبادي أحداثها للألم المذكور وإلا بعد [Y 293b] أن يتمكن في العضو لم ينتفع به لأن المادة يكون قد استقرت في العضو الضعيف فلا يقي حيله في إخراجها إلا من نفس العضو. وعند هذا إذا حصل شيء مما ذكره أبقرط فحصوله إنما يكون للكثرة لا لدفع الطبيعة. ولما كان الحال كذلك قال «من أصابه جنون» أي من كان قريب العهد لحدوثه ولم يقل من كان به جنون فإن قوله من كان به ذلك يفهم منه أن الجنون كان به من مدة زمنية. ومثل هذا لا ينتفع بما ذكره لما قلنا وإن كان ينتفع به كان الانتفاع قليلاً بخلاف ما إذا كان الحادث قريب العهد. فإن الانتفاع بحدوث ما ذكره يكون أسرع وأكثر. ثم قال فحدث به والفاء للتعقيب أي مع كون الجنون يكون قريب العهد بالحدوث يكون حدوث الدوالي عقيب حدوثه والله أعلم.

البحث الثالث: في معنى الدوالي. الدوالي هي اتساع عروق الساقين لكثرة ما ينزل إليها من الدم وأكثره سوداوي. وقد يكون دمًا غليظاً بلغمياً. وكيف كان يكون خالياً من العفونة وإلا لما سلمت الرجل من التقرح وأكثر عروضه للرجال المشاة والحمالين والقوامين بين يدي الملوك وأكثر عروضها بعد أمراض سوداوية لدفع الطبيعة مادتها إلى هناك والمستعدين لها والله أعلم.

البحث الرابع: في البواسير، وهي زوائد تنبت على طرف المقعدة وسببها مواد سوداوية¹⁶⁷ وهي تنقسم إلى ظاهرة وباطنة، وكل منهما ينقسم إلى ثلاثة أقسام: ثالولية وعننية وتوتية. فالثالولية شبيهة بالثاليل الصفار والعننية عريضة مدورة الرأس أرجوانية اللون. والتوتية رخوة دموية. والباطنة أرى من الظاهرة وخصوصاً التي تلى أصل القضيب، فإنها ربما زاحمت البول في خروجه. وكل واحد من هذه ينقسم قسمين: مفتحة وعمى. فالأولى هي التي يسيل منها دائماً والثانية لا يسيل منها شيء بل تكون متزكرة ممثلة، وهذه ألمها أشد من ألم الأولى. وأعلم أن هذه العلل لعسرة البرؤ بل وجميع علل المقعدة، وذلك لوجوه أربعة: أحدها أنها تمر الفضلات، وثانيها أن قوى أدويتها تكون معكوسة نافذة من تحت إلى [Y 294a] فوق، وثالثها أنها شديدة الحس، ورابعها أن وضعها في أسفل البدن، فإنه هو أحد أسباب ميلان المادة والله أعلم.

22.

قال أبقرط: الأوجاع التي تنحدر من الظهر إلى المرفقين يحلها فصد العروق.

الشرح: هاهنا مباحث ثلاثة

البحث الأول في الصلة وهي أنه قد عرفت أن الأفعال الطبية يُحذى بها حذو الأفعال الطبيعية¹⁶⁸، ولما مرّ في الفصل الماضي أن الدوالي والبواسير تحلان الجنون علمنا من ذلك أننا لو فعلنا ذلك بالصناعة وهو أن يحجم الساقين أو نفتح أفواه عروق المقعدة نجذب المواد الفاسدة عن الرأس لنفع أيضاً منفعة

167. Y: om. L5 [وسببها مواد سوداوية 167.

L5 الطبيعية والأفعال الطبية بحداتها حد: Y [الطبية يُحذى بها حذو الأفعال الطبيعية 168.

بالغة وبالجملّة كنفع الدفع الطبيعي ولذلك عبر عن نفع الجذب الصناعي بما عبر عن نفع الطبيعي. فقال يحلها فصد العروق كما قال في الفصل الماضي انحل عنه جنونه والله أعلم.

البحث الثاني: قوله الأوجاع المراد بها مواد الأوجاع. فإن أبقرط لا فرق عنده بين الوجع والألم والمرض، وكثيراً ما يطلق لفظة المرض على مادته كما قال في ثمانية هذا الكتاب البقايا التي تبقى من الأمراض بعد البخران، أي من مواد الأمراض، وغير ذلك في فصول شتى. فالأوجاع التي تنحدر من الظهر أي من أعلى الظهر، وهو ما بين الكتفين أو من الرقبة إلى المرفقين، تخرج مواد هذه الأمراض من فصد العروق، وذلك لأنه قد عرف أن قانون الجذب مخالف لقانون الاستفراغ. فإن الجذب ينبغي أن يكون من جهة المخالفة والاستفراغ من الجهة المائلة إليها المادة. وذلك كما قال أبقرط في أوله هذا الكتاب الأشياء التي ينبغي أن تستفرغ تجب أن تستفرغ من المواضع التي هي إليها أميل بالأعضاء التي تصلح لاستفراغها، لكن المادة المائلة من الظهر إلى المرفقين ينبغي لنا أن ننظر إلى أحوال جملة البدن، فإن كانت علامة الامتلاء ظاهرة جعلنا إخراج المادة المنحدرة من اليد الأخرى المقابلة، وهو أن يفصد أحد عروقها ويخرج من الدم إلى حين يحصل الخفة والراحة. وإن لم يكن علامة الامتلاء ظاهرة فصد اليد التي المادة منحدرة إليها أو اليد الأخرى والله أعلم.

[Y 294b] البحث الثالث: قوله تنحدر من الظهر إلى المرفقين. قال جالينوس «المراد به الانحدار على سبيل الانتقال» بمعنى أن المادة انتقلت من الظهر إلى المرفقين. وقال غيره المراد به عموم الوجع وسريانه إلا أن السبب ينتقل، والعلة في ذلك أنه قد جاء في بعض النسخ الأوجاع التي تنحدر من الظهر إلى المرفقين وجاء في بعض النسخ الفسخ التي ينحدر من الظهر إلى المرفقين والفسخ تفرق اتصال يحصل¹⁶⁹ في الأعضاء اللحمية وتفرق الاتصال لا ينتقل بل وجعه يسري ويعم لعموم المواد المنصبة إليه. فمن قال بالنسخة الأولى قال بالانحدار على معنى الأول. ومن قال بالنسخة الثانية قال بالانحدار على المعنى الثاني.

.23

قال أبقرط: من دام به التفزع وخبت النفس زماناً طويلاً فعلمته سوداوية.

الشرح: هاهنا مباحث ثلاثة

البحث الأول: في الصلة لهذا الفصل صلة بما قبله وبما قبل ذلك أيضاً. أما الأول فلأن الفصل الأول يتضمن ذكر حاله حاصلة للبدن من أعاليه، وهذا أيضاً يتضمن ذلك. وأما الثاني فلأن ذلك يتضمن¹⁷⁰ ذكر حالة سببها مواد سوداوية، وكذلك هذا الفصل والله أعلم.

البحث الثاني: الأعراض التي توجد لأصحاب السوداء كثيرة جداً غير أن الذي يعمها عرضان، وهما المذكور هاهنا: التفزع والكأبة، المراد بها خبت

L5 يعرض: Y [يحصل. 169.

Y: om. L5 [ذلك. وأما الثاني فلأن ذلك يتضمن. 170.

النفس. والعلة في ذلك [L5 160b] أن المادة السوداوية لونها أسود، فإذا كثرت في البدن بخرت لعمل الحرارة فيها، وإذا بخرت أرتفع منها ذلك البخار إلى جهة القلب والدماغ وبخار المادة لونه¹⁷¹ كلونها لأنه جزء منها، فيكون أسود. وعند ذلك يكدر الروح ويظلمه ويكون حاله في هذه الصورة كحال الإنسان إذا أقعد في الظلمة الشديدة. وعند ذلك يحصل لمن استولى عليه هذا البخار الوحشة والحزن والكآبة والهم والغم بلا سبب ولذلك صارت هذه الأعراض متى ظهرت بانسان ولم يكن لها سبب من خارج فصاحبه واقع في السوداء. وقوله فعلته سوداوية أي مادتها سوداوية لأنه قد علم أن أبقرات كثيراً ما يطلق لفظه¹⁷² العلة والمرض على المادة المرضية والله أعلم.

البحث الثالث: قد عرفت فيما تقدم حيث ذكرنا شرح قوله لأن يملأ [Y 295a] البدن من الشراب خير من أن تملأه من الطعام في ثانية هذا الكتاب¹⁷³ أن الروح الحيواني من حيث هي هي لها القبول لما يرد عليها لأنه قد علم أن القوة الحيوانية شأنها أن¹⁷⁴ تعدّ الأرواح البدنية لقبول إثارة الحرارة¹⁷⁵ ولا شك أن هذه من إثارة الحرارة¹⁷⁶ فالروح لها القبول فقط. وأما الاستعداد فلا أمور طارئة؟ عليها، ولذلك قيل أن الاستعداد هو استكمال القوة بالقياس إلى أحد المتقابلين، وقد علمت المعدات للفرح فيجب أن يكون معدات الغم مقابلة لذلك ومعدات الفرح على ما عرفت¹⁷⁷ توفر مزاج الروح واعتدال قوامها بين الرقة والغلظ ونورانية والسوداوي قد اجتمع فيه مقابلات ذلك وهي قلة الروح الحيواني وكثرة قوامها وظلمتها. فبسبب قلة المقدار تنحل الطبيعة بها ولمسكها¹⁷⁸ في الباطن خوفاً عليها لأنها متى كانت كذلك لم تف تدبير الظاهر الباطن ومتى لم تف بذلك مسكتها في الباطن عند المبدأ، وذلك كما هو عليه الناقهون والمشايخ والمهزولون. ومتى لم تنبسط الأرواح إلى جهة الظاهر لم تنبسط القوى لأنها محمولة الأرواح فلم يحصل الفرح على ما عرفت بل الغم والكآبة. فإن كان الأرواح مع ذلك كثيرة المقدار بحيث أنها نفى بالانسياط في الظاهر حصل من ذلك غضب ثابت وهو الحقد. أما الغضب فتتميل المادة إلى الحدة ولاستعدادها للغم والكآبة. وأما الثبات فلغظ المادة. وبسبب الغلظ لا تطاوع في الحركة كما تطاوع اللطيف، ومتى لم تطاوع مالت إلى الجهة الباطن فيحصل الغم والحزن والكآبة. وبسبب ظلمتها توحش النفس كما هو عليه حال الظلمة في الخارج. ولما أجمعت هذه الأمور

171. Y: om. L5 [لونه 171.]

172. Y: om. L5 [لفظه 172.]

173. Y: om. L5 [في ثانية هذا الكتاب 173.]

174. Y: om. L5 [شأنها أن 174.]

175. L5 الحياة: Y [إثارة الحرارة 175.]

176. L5 إثارة الحياة: Y [إثارة الحرارة 176.]

177. Y: om. L5 [على ما عرفت 177.]

178. Y: بتمسكها [ولمسكها 178.]

الثالثة في السوداوي صار لا يفرج إلى لمفرج قوى جداً¹⁷⁹ بخلاف من كان حاله بالخلاف. فإنه يفرج من أدنى بسبب مفرج¹⁸⁰ كما هو عليه شارب الخمر إذا راعى في شربه ما ذكرنا في حفظ الصحة والله أعلم.

.25

قال أبقرط: إنتقال الورم الذي يدعى الحمرة من خارج إلى داخل ليس بمحمود، وأما انتقاله من داخل إلا خارج محمود.

الشرح: هاهنا مباحث ثلاثة.

البحث الأول: في الصلة ولهذا صلة بما قبله وبما¹⁸¹ قبل ذلك. وأما الأول فلأن هذا الفصل يتضمن ما يتضمنه الفصل الماضي وهو ذكر حاله ظاهرة [Y 295b] دالة على أمر باطن. فإن الفزع والكأبة أي خبث النفس دالان على استيلاء السوداء على الباطن وكذلك هذا الفصل فإنه يتضمن ذكر حالة ظاهرة دالة على أمر باطن. فإن انتقال الحمرة من الظاهر إلى الباطن دليل على غور المادة إلى جهة الباطن والعكس¹⁸² دليل على العكس. وأما الثاني فلأنه ذكر فيه انجذاب المواد من الظنر إلى المرفقين ففيه ذكر نوع من الانتقال، وهذه أيضاً يتضمن ذلك.

البحث الثاني: قال جالينوس ليس ينبغي أن يتوهم أن الورم الذي يدعى¹⁸³ الحمرة فقط هذه قضيته لكن كل علة إذا انتقلت من الأعضاء الباطنة التي هي أشرف إلى ما يلي الجلد فانتقالها دليل محمود وسبب محمود. ومتى كان الأمر على خلاف ذلك فانتقالها دليل رديء وسبب رديء. وهذا الذي قاله جالينوس هو الحق من كلام أبقرط. فإن عاداته أن يثبت الحكم الكلي بذكر أمر جزئي. فإن هذا أحق في جميع الأمراض وذلك لأن الباطن أشرف من الظاهر واحتماله للادي أقل. أما الأول فلأنه محل الأعضاء الرئيسة والحرارة الغريزية فيه أقوى مما هي في الظاهر، وكذلك القوى. وأما الثاني فلأن قوام الأعضاء الباطنة ألين وألدن من قوام الأعضاء الظاهرة وإذا كان حال الأعضاء الباطنة كذلك فيكون نقل المادة الفاسدة فيها¹⁸⁴ إلى خارج نقلاً لها إلى حيث ضررها أقل، وبالعكس نقلها من خارج إلى داخل. ولا شك أن هذا يدل على سقوط السبب بحيث أنه قهر القوى حيث هي قوية متوفرة، فيكون

179. Y: om. L5 جداً

180. Y: om. L5 مفرج

181. Y: ما بما

182. L5 بالعكس Y: والعكس

183. Y: om. L5 [الورم الذي يدعى

184. L5 عنها Y: فيها

دليلاً رديئاً وسبباً رديئاً¹⁸⁵ وعكسه عكسه.

البحث الثالث: لقائل أن يقول هاهنا نظر من ثلاثة أوجه: أحدها أنه لم خصص المثال بالورم، وثانيها لم خصصه بالحمرة دون باقي الأورام، وثالثها لم قال في الانتقال من داخل إلى خارج محمود وفي العكس ليس بمحمود ولم لا قال¹⁸⁶ مذموم ضد حكمه الأول فنقول الجواب عن الأول أن الأورام انتقال موادها يظهر ظهوراً بيناً بخلاف باقي الأمراض والعادة جارية أن يقاس الخفي بالظاهر. والجواب عن الثاني أن الورم الصفراوي مادته لطيفة سريعة الحركة فيكون انتقالها أسهل وأكثر من انتقال غيرها من المواد. والجواب عن الثالث أن الانتقال إلى داخل قد يكون لقهر المادة للقوى الباطنة [Y 296a] وغور المادة إلى الباطن. فإن ميل المادة إلى الأعضاء الباطنة بالنظر إلى ذاتها أكثر من ميلها إلى الأعضاء الظاهرة لأن¹⁸⁷ الباطنة أليين وألدن. وقد يكون على سبيل البحران ودفع المادة الممرضة بالإسهال ولا شك أن هذا ليس بمذموم والأول مذموم. ولو عبّر عن المجموع بإحدى العبارتين لم يصح، فلذلك قال «ليس بمحمود». أما الأول فذلك ظاهر فيه، وأما الثاني فلما يلزمه من مرور المادة الرديئة الفاسدة بالأعضاء الباطنة الكريمة والله أعلم

.26

قال أبقرات: من عرض له في الحمى المحرقة رعشة فإن اختلاط ذهنه يحلها عنه.

الشرح: هاهنا مباحث أربعة.

البحث الأول في الصلة وذلك من وجهين: أحدهما أن الأول يتضمن ذكر مرض حادث عن مادة صفراوية وهذا أيضاً كذلك. فإن الحمى المحرقة حادثة عن تلك المادة إذا كانت قريبة من القلب. وثانيهما أن الفصل الماضي يتضمن ذكر¹⁸⁸ حكم انتقال المادة المرضية من موضع إلى موضع وهذا أيضاً كذلك على ما ستعرفه.

البحث الثاني: قد اختلف أقاويل الجماعة في تأويل هذا الفصل ونحن ننقلها جميعها ونختار الحق منها. قال جالينوس أن مادة الحمى المحرقة في العروق. فإذا قويت الطبيعة عليها ودفعتها إلى الأعصاب انقلتها ومنعتها عن الحركة الخاصة بها على الواجب وحدت الرعشة. ثم إذا شارك في العلة الأصل الذي منه ينبت [L5 161a] الأعصاب وهو الدماغ حدث اختلاط الذهن. فيكون اختلاط الذهن مندر بانحلال الحمى لدلالته على دفع مادة الحمى بالكلية. وهذا القول يفهم منه أنه فهم من الضمير في قوله يحلها أنه عائد إلى الحمى غير أنه قال لكن من عادته أبقرات أنه إذا أطلق لفظة الحل أن يريد به البرؤ بالكلية لا الانتقال إلى علة أخرى إلا أن يكون قد يجوز في قوله هذا، وأراد بالحل سكون العلة. وعلى هذا التقدير يكون التأويل الذي

185. Y: om. L5 [وسبباً رديئاً 185.

186. Y: om. L5 [قال 186.

187. Y: om. L5 [الظاهرة لأن 187.

188. L5: om. Y [ذكر 188.

ذكره جالينوس ليس مطابقاً لقول أبقرات وذهب الشيخ في رابع القانون إلى أن الضمير في قوله يحلها عائد إلى الرعشة لأنه أقرب المفهومين. قال وذلك لأن الدماغ يسخن جداً، فإذا سخن سخنت الأعصاب وتحللت المادة المندفعة [Y 261b] إليها من مادة الحمى المحرقة. وقال ابن أبي صادق «الخلط الفاعل للحمى محضور في تجايف العروق، فإذا انتقل إلى العصب أحدث الأرتعاش»، فإذا شارك الدماغ العصب في سوء المزاج وصارت إليه بخارات حارة نارية حدث اختلاط الدهن، وهذا الاختلاط يحل الحمى لكنه يلقيه في علة أخرى، ولم يبين بعد ذلك شيئاً من أمر الضمير. ثم قال وزعم بعضهم أن الاختلاط يحدث لأن المادة تنتقل من البدن إلى الدماغ، وهذا قول فاسد، فإنه غير مطابق لقول أبقرات، وذلك لأنه لم يقل إذا حدث في الحمى¹⁸⁹ المحرقة اختلاط الدهن فإن اختلاط الدهن يحل عنه الحمى، بل قال «من عرض له في الحمى المحرقة رعشة فإن اختلاط ذهنه يحلها عنه». وأيضاً كيف يتصور أن المادة تنتقل من عروق البدن إلى الدماغ الذي هو عضو أرتس من تلك، ومع هذا فإن هذه المادة غفنه فإذا مالت إلى جهة الدماغ وورته لأنه قابل لها، وعند توريمها له تحدث حمى. وعلى هذا لا يكون اختلاط الدهن يحل الحمى بل هو زائد فيها وفهم علاء الدين بن نفيس من الضمير أنه عائد إلى الرعشة. قال فإن مادة الحمى المحرقة قريبة من القلب فإذا انتقلت إلى الدماغ أوجبت اختلاط الدهن بحرارتها وحدتها إذ هي مادة الحمى المحرقة، وحينئذ تنقي الأعصاب ويتحلل ما فيها لاندفاعه إلى الدماغ وقوة الحرارة المحللة وذلك يحل الرعشة. والحق عندي أن الضمير عائد إلى الحمى لا إلى الرعشة لأن على قول الشيخ كيف يتصور أن يقال أن الحرارة الحاصلة للدماغ تحلل المادة المندفعة إلى الأعضاء بل لعل زيادتها فيها أولى من تحليلها لأنها مادة حارة وكيف لا وهي مادة عفنة؟ وأما قول علاء الدين فنقول له كيف يتصور أن يقال أن الأعصاب أقوى من الدماغ حتى دفعت المادة المندفعة إليها إليه وهو أليئسى منها أو كيف يقال أن اعتناء الطبيعة بعضو خادماً لبعضو رئيس أكثر من اعتنائها بعضو رئيس؟ ولا شك أن هذا كله محال وإذا فهم ظهر أن الحق في الضمير أنه عائد إلى الحمى، يكون¹⁹⁰ مراده بالانحلال أحد أمرين: إما النقصان وإما الانتقال إلى علة أخرى. وبالجمله قد خرج عن اصطلاحه المشهور عنه وتجاوز في العبارة. أما النقصان فهو أن الرعشة لما حصلت في الحمى المحرقة [Y 262a] ولا شك أنها نقصت منها لاندفاع مادتها إلى الأعصاب وتكون اختلاط الدهن دليلاً قوياً على تمكن القدر المندفع من المادة إلى الأعصاب. وأما الانتقال فهو أن يقال أن الحمى الحاصلة عن اختلاط الدهن غير الحمى الأولى التي هي المحرقة. فإن هذه حمى سرسامية لا محرقة لأن المادة انتقلت من قرب القلب إلى الدماغ. ومتى لم يفهم كلام أبقرات في هذا الفصل على هذه الصورة لم يصح ما قاله فيه.

البحث الثالث: في معنى الحمى المحرقة. هذه الحمى تسمى باليونانية قاوسوس وسببها مادة صفراوية خالصة والأنسب أن تكون هي الطبيعية منحصرة في العروق التي حول القلب والكبد وفم المعدة. وهذه المادة متى كانت منبثة في جميع عروق البدن فإن الحمى الحادثة عنها تسمى صفراوية دائمة. وقد ذكر أبقرات في كتاب إبيديميا أن هذه الحمى تحدث عن البلغم المالح، والمشايخ النساء قلما تعرض لهم الحمى المحرقة والشبان بالعكس

189. Y: om. L5] الحمى

190. Y: om. L5] يكون

ولذلك¹⁹¹ صار عروضها للمشايخ والنساء دليلاً رديئاً وللشباب دليلاً ضعيفاً في ذلك والله أعلم¹⁹².

البحث الرابع: في الرعشة. الرعشة علة الية تحدث لعجز القوة المحركة عن تحريك العضل على الاتصال مقاومة للثقل المعاق المداخل بتحريكه لتحريك الإرادة، فتخلط حركات إرادية بحركات غير إرادية أو ثبات إرادي بتحريكات غير إرادية. والموجب لهذا العجز إما من جهة القوة وإما من جهة الآلة وإما منهما جميعاً. والكائن من جهة القوة إما خوف مفرط كالنظر في¹⁹³ موضع عال أو مشى على حائط دقيق عال أو على جدع ملقي على جبلين أو على حائطين مرتفعين أو مخاطبة رجل جليل القدر أو غم مفرط. فإن هذه الصور جميعها تنقبض المواد المحركة إلى الباطن فيعجز القدر المتبقي منها في الظاهر عن تحريك العضو على الواجب، ومن أسباب ذلك انهماك القوة بالجماع المفرط. وأما الكائن من جهة الآلة فهو كما إذا¹⁹⁴ حصل لها استرخاء بحيث أن لا يبلغ بها إلى الفالج فلا تماسك عند التحريك كما يحصل لها عند الشرب الكثير والسكر المتواتر وشرب الماء البارد في غير وقته. وأما الانسداد يحصل في منافذ [Y 297b] الأعصاب بسبب تخم تقدمت. وأما المشترك فكما يحصل من لسعة العقرب والله أعلم.

.27

قال أبقرط: من كوى أو بطّ من المستسقيين أو من المتقيحين فجرى منه من المدة أو من الماء شيء كثير دفعة فإنه يهلك لا محالة.

الشرح: هاهنا بحثان

البحث الأول: في الصلة، وهي أنه لما بين في الفصل الماضي أن الحمى المحرقة قد تحصل عنها الرعشة بانتقال مادتها إلى الأعصاب وهذا القدر إنما يحصل من تلك المادة¹⁹⁵ إذا كانت محتبسة في البدن ولو تستفرغت لسلم البدن من نكايتها غير أنه ربما سبق إلى الوهم أن هذه المادة¹⁹⁶ كلما تولغ في استفراغها كان أجود لأنها مادة فاسدة. نبه في هذا الفصل على فساد هذا الوهم هو أنه لا يجب أن يكون استفراغها دفعة ولو كانت فاسدة لما سبق له وضرب المثال بما ذكره لأن العادة جارية باستعمال ما ذكره من المعالجة في المرضين المذكورين.

L5 لهذا Y: [ولذلك 191.

Y: om. L5 [والله أعلم 192.

Y من L5: [في 193.

Y: om. L5 [إذا 194.

Y: om. L5 [المادة 195.

L5 إذا كانت محتبسة في البدن Y: add. [المادة 196.

البحث الثاني: عادة أبقرات أن يعني بالتقيح اجتماع المدة في فضاء الصدر، فالمتقيحون¹⁹⁷ هم الذين اجتمع في صدورهم القيح وقد عرفت كيفية اجتماعه. ومراده بالمستسقيين من به استسقاء رقي، فإن إخراج المائية بالبزل لا تستعمل إلا¹⁹⁸ فيه. فقله من كوى أو بطاً من المتقيحين أو المستسقيين فالكي يستعمل في التقيح والبط في الاستسقاء، وأراد بالبط البزل. قال فكل واحد من المرضين إذ استعمل فيه ما ذكرنا وخرجت مادته فلا ينبغي أن تخرج دفعة واحدة [L5 162b] بل قليلاً قليلاً. فإن في إخراجها دفعة اسقاط القوة واجفافها، وإن كانت فاسدة وقد عرفت الاختلاف في تعليل ذلك والله أعلم.

.28

قال أبقرات: الخصيان لا يعرض لهم الصلع ولا النقرس.

الشرح: هاهنا مباحث أربعة.

البحث الأول في الصلة وهي أن حكم هذا الفصل كالمقابل لحكم الفصل الأول فإنه يتضمن بوجه ما ذكر إخراج مادة وهذا يتضمن بوجه ما احتباس مادة. فإن الخصيان تحتبس فيهم المواد التي كانت تستفرغ بالجماع بعد تكونها منياً، ولذلك صارت الرطوبة تكثر في أبدانهم حتى أنهم كثيراً ما يعتر بهم الاستسقاء وقلمما يصيبهم الصلع. وأما الخصى فالكلام فيه خارج عن صناعة الطب لأن شأن هذه الصناعة رد الأبدان من الحالة الغير طبيعية إلى الحالة الطبيعية والخصى بالعكس غير أن الأطباء لما كانوا يستشارون في هذا الأمر احتاجوا إلى أن تكلموا فيه، وهو على أنواع منها أن يقطع القضيب من أصله مع الخصيتين وهذا هو أجود أنواع الخصى، ومنها أن تقطع الأثنيان فقط، ثم هذا تارة يشق جلدة الخصيتين وتسل، وتارة تقطع بجلدتها ومنهما أن يقطع القضيب أيضاً فقط ومنها أن يشق أحد الفخذين ويجعل القضيب في وسط الشق ويضم عليه جوانب اللحم ويخيّط ويلحم وتخرج الكمرة من وسط الفخذين لأجل خروج البول، وتارة يجعل الشق في أسفل الجوف تحت السرة وتخرج الكمرة من تحت السرة غير أن هذا لا يسمّى خصياً ولا يستني بهذا الاسم حقيقة سوى الأول.

البحث الثاني: في بيان علة امتناع عروض ما ذكره للخصيان. أما النقرس فلوجوه أربعة. أحدها أن هذا المرض مادته في الأكثر حارة والخصيان كثير الرطوبة لما عرفت ولكثرة توسعهم في المأكّل والمشارب. وثانيها أن العروق التي يأتي المواد فيها إلى أرجلهم أنسد أكثرها لكي موضع الخصى، ولذلك صارت سوؤك الخدام رقيقة في الأكثر ضامرة أو إعجازهم عظيمة لتوفر المواد هناك. وثالثها قلة حركاتهم، فإن الخصيان كيف كانوا حركتهم أقل من حركة غيرهم؟ ورابعها عدمهم للنكاح، فإنه من أقوى الأسباب له لأنه يجذب المواد إلى أسفل البدن ويهز مفاصله. وأما الصلع فلوجهين: أحدهما لكثرة الرطوبة في أبدانهم، وذلك لعدم النكاح ولكثرة ما يستعملون من الترفّة والدعة. وثانيها لعدم استعمالهم النكاح والجاذب للمواد إلى أسفل البدن.

البحث الثالث: النقرس هو نوع من أوجاع المفاصل وهو ما كان خاصاً بمفصل إبهام الرجل، ولتبسط القول في أوجاع المفاصل فقول أوجاع المفاصل

L5 فالمتقيحون Y: [فالمتقيحون 197.

198. Y: om. L5 [لا]

لها سبب فاعلي وقابلي وآلي. والفاعلي الامزجة الرديئة والمواد الفاسدة، والقابلي ضعف العضو، والآلي المجاري كسعتها. أما خلقه أو لعارض أحدثته الحركة كالتلهل والتخلخل وأعلم أن العضو القابل يصير سبباً لحدوث هذه الأمراض. فأما¹⁹⁹ [Y 298b] متى صار كذلك أحوال كل ما يرد عليه من المواد الصالحة إلى مادة تلك الأوجاع، والأوجاع تكثر في المفاصل دون غيرها من الأعضاء لوجوه أربعة: أحدها لوجود التجويف فيها، وثانيها لكثرة حركاتها، وثالثها التسفل أكثرها، ورابعها²⁰⁰ لبرد مزاجها. وكثيراً ما تتحجر المواد في المفاصل وتصير شبيهة بالحصّ وخصوصاً الخام منها، وذلك إما للإفراط في استعمال المبردات القوية أو المسخنات القوية. وكثيراً ما يثبت اللحم في تجاويها لا سيما متى كانت المادة دموية وأوجاع المفاصل من جملة الأمراض المتوارثة²⁰¹. وأولى الفصول بأن تحدث فيها أوجاع المفاصل الربيع والخريف. أما الربيع فلأن الأخلط فيه قد سالت وماعت. والخريف لبرده يحتبس²⁰² المواد فيه²⁰³ في المفاصل ولاختلاف الهواء فيه وسبق توسيع المسام في الصيف. وإذا تدرّجت أوجاع المفاصل في أول ما تظهر سهل علاجها. وإذا تمكنت واعتادت لم يسهل بل كثيراً ما تصير معالجتها وتعويتها ودفع الفضول عنها سبباً للهلاك لأن تلك الفضول التي اعتادت الانصباب إليها تفصل. وإذا لم تصر إلى المفاصل أوقعت في خطر عظيم.

البحث الرابع: في الصلح: هو ذهاب الشعر لذهاب الرطوبات الأصلية. ولنوسع القول في ذلك فنقول ذهاب الشعر ونقصانه إما لسبب في المادة وإما لسبب في الشيء الذي فيه يثبت. والكائن من المادة إما أن يقل أو يعدم، والقلة إما لوجود ما يغمر المادة وإما لقلة المادة في الأصل، والغامر كما في سن الصبي والمرأة وهو كثرة البخار الرطب الغامر. والكائن لحدّة البخار والقلة الأصلية إما لعارض وإما لأنتهاء الطبيعة إليه،²⁰⁴ والعارض كما يعرض لناقهين الذين كانت بهم أمراض متطاولة. وأما الذي من جهة الطبيعة فهو إما لقلة المادة في الأصل وإما لنظامن جوهر الدماغ عن مماسة القحف فيكون البخار ضعيف الاتصال بالقحف. وأما الذي في المنبت فعلى ثلاثة أوجه: إما لأن ينفذ فيه مادة الشعر وإما أن ينفذ فيه ولا يحتبس وإما أن تفسد ويستحيل إلى كيفية رديئة غير ملائمة لتكون الشعر [Y 299a] والانسداد وإما لتلّزّز المسام وإما لليسها. ولذلك يُسرّع في حار المزاج ولذلك أيضاً يكثر في المستعدين للصلح شعر الرأس والصدر، والذي لا يحتبس فهو لشدة تحليل المسام واتساعها، ولذلك يسرّع في متخلخلي²⁰⁵ السخنة. والذي يفسد كما في داء الثعلب وداء الحية والصلح يعسر معالجته إذا تمكن، ومن الناس من يكون أصلح فإذا جامع وأكثر منه يثبت شعر رأسه وسببه أنه كان هناك رطوبة سادة للمسام، ثم تحللت بحركة الجماع وصار الصلح تختصاً بمقدم الرأس مع أنه أرطب من مؤخرة، وذلك لتخلخل جرمه، فتكون مسامه واسعة فلا يقف فيها

199. Y فإنه: L5 [فأما

200. Y: om. L5 [لوجود التجويف فيها، وثانيها لكثرة حركاتها، وثالثها التسفل أكثرها، ورابعها

201. L5 المتوارثة: Y [المتوارثة

202. Y يحبس: L5 [يحتبس

203. L5: om. Y [فيه

204. Y: om. L5 [الغامر. والكائن لحدّة البخار والقلة الأصلية إما لعارض وإما لأنتهاء الطبيعة إليه،

205. Y تحليل: L5 [متخلخلي

²⁰⁶إلا ما غلظ من البخار. فإذا تناقضت الدخانية فإن الشعر يدق لقلة الغذاء فيسقط ويبقي شعر المؤخر لضيق مسامه والله أعلم²⁰⁷.

.29

قال أبقرط: المرأة لا يصيبها النقرس إلا أن ينقطع طمثها.

الشرح: أما الصلة فمن وجهين: أحدهما أن الأول لما كان يتضمن ذكر من ليس مستعداً للنقرس أردفه بهذا الفصل لاشتماله على ذلك، وثانيهما أنه كالمؤكد والمقرر للمتقدم فإن فيه بيان أن الرطوبة مانعة من حدوث النقرس، ولذلك صارت المرأة لا يعترها النقرس إلا أن ينقطع دم حيضها لأنه فضلات بدنها. قال جالينوس «وهذا القول حق أعني أنه لا يمكن أن يحصل للمرأة نقرس دون [L5 163a] أن ينقطع طمثها. وإنما كان هذا ذلك²⁰⁸ حقاً في ذلك الزمان لقلة الخطاء الذي كان للنساء في الزمان المتقدم. وأما في هذا الزمان فلعظم الخطاء الذي يخطئنه على أنفسهن فالمرأة على جميع التقادير إذا كان طمثها جارياً على عادته نقي بدنها من فضلات لأنه فضل بدنها وذلك لأنها لما كانت كثيرة السكون والدعة سيئة التدبير كانت فضلات بدنها متوفرة فاحتاجت الطبيعة أن تدفعها، ولذلك لما كانت نساء البادية والبر كثيرات الحركة قل مقدار دم²⁰⁹ طمثهن. فإذا انقطع احتبست تلك الفضلات واحتدت باحتقانها وتعنفها وأنصب شيء منها إلى مفصل إبهام الرجل وحصل فيه المرض المذكور، وذلك لأن هذا الفضل أسفل جميع مفاصل البدن فإن كان انقطاعه لأجل السن كان حدوث ذلك [Y 299a] أكثر لأنه يلزمه ضعف الأعضاء واستحالة المزاج إلى اليبس والأخلاط إلى البورية. وترك أبقرط ذكر الصلح لأنه نادر أن يوجد للنساء لرطوبة أمزجتهن والله أعلم.

.30

قال أبقرط: الغلام لا يصيبه النقرس قبل أن يبتدي في مباذعة الجماع.

الشرح: أما الصلة فإنه كالمقرر للماضي وهو قولنا أن رطوبة المزاج مانعة من حدوث النقرس ولذلك لا يعترى الصبيان إلا أن يجامعوا، فإن الصبي في مثل هذا الوقت يحتد مزاجه ويجف وأيضاً فإن الجماع يعين على انحلال المادة إلى مفاصل الرجل لما عرفته. وأعلم أن أبقرط ذكر هنا حكماً من أحكام النقرس في الأصناف الثلاثة التي من نوع الانسان وهم الذكر والانثى وما ليس بذكر ولا انثى والله أعلم²¹⁰.

206. L5 هناك Y: [فيها]

207. Y: om. L5 [والله أعلم]

208. Y هذا L5: [ذلك]

209. Y: om. L5 [دم]

210. Y: om. L5 [والله أعلم]

.31

قال أبقرط: أوجاع العينين يحلها شرب الشراب²¹¹ الصرف أو الحمام أو التكميد أو فصد العروق أو شرب الدواء.

الشرح: أما الصلة فهي أن الفصول الماضية مشتملة على بيان ما يوجبه الرطوبة العذبة الصالحة وهذا على بيان ما توجبه الرطوبة الرديئة وضرب المثال في ذلك بالعين لقربها من محل الصلع. إذا عرفت هذا فنقول هذه الرطوبة لا تخلوا. أما إن تكون باردة أو حارة فإن كانت باردة فأما إن تكون خاصة بالعينين أو عامة لجملته البدن فإن كان الأول نفعه شرب الشراب الصرف أو الحمام أو التكميد، وإن كان الثاني نفعه شرب الدواء. ثم ما ذكرناه أن أحتج إليه. وإن كان حاراً فأما أن تكون المادة غليظة أو لطيفة، فإن كانت غليظة فإما أن تكون لاححة في العين والبدن كله. فإن كان الأول نفعه الحمام ثم الشراب الصرف ثم الفصد الماقين ثم التكميد. وإن كان الثاني نفعه الفصد ثم ما ذكرناه أن أحتج إليه. وإن كانت لطيفة فإما أن تكون خاصة أو عامة، فإن كان الأول نفعه فصد الماقين أن أحتج إليه ثم ما ذكرناه وإن كان الثاني نفعه شرب الدواء بعد الفصد ثم ما ذكرناه أن أحتج إليه. فهذا الفصل قد ذكر فيه الإمام أبقرط جميع أنواع المعالجة المستعملة فيما يمكن أن يعرض للعين والله أعلم.

.32

قال أبقرط: اللثغ يعترهم خاصة اختلاف طويل.

الشرح: أما الصلة فهي أن هذا الفصل حكمه حكم الأول، وما قبله فإنه يتضمن ذكر ما يؤثره الرطوبة العذبة فيما يستولى عليه، وذكر اللسان بعد ذكر العين لأنه دونها في [Y 300a] الوضع²¹². والألثغ هو الذي لا يفصح عن الحروف لا سيما المتشابهة على الواجب، وهو أن يأتي باللام عوض الراء وبالتاء عوض السين وبالدال عوض الكاف²¹³، وذلك لأن هذه الحروف تحتاج في الأفصاح بها إلى حركة قوية لا يفي بها اللسان الرخو وذلك لاستيلاء رطوبة مرخيه على اعصابه وعضلاته. وهذه الرطوبة تارة تكون من الدماغ فيكون العصب النازل منه رطباً رخواً فتوجب ذلك رخاوة في اللسان، وتارة تكون خاصة باللسان وبعضه. لكن اللسان متصل بالمعدة فإن غشاء الفم هو بعينه غشاء المعدة فإذا كان اللسان رطباً رخواً فالمعدة في الغالب الأمر تكون كذلك، ولهذا كثيراً ما يعترى الصبيان لثغاً. فإذا نشؤوا وكبروا زالت في الأكثر إلا أن تكون الرطوبة مفرطة جداً. ويعتري أيضاً هذا القدر للسكاري كثيراً بسبب الرطوبة الحاصلة من الشراب فتبلّ الدماغ ثم الأعصاب الناشئة منه ولهذا صار اللثغ لا يصلعون حتى قيل أنه²¹⁴ لم يرأ أصلع اللثغ البتة. وعلى جميع التقادير يكون اللثغ مستعدين للإسهال الطويل لأنه إن كانت الرطوبة من الدماغ انحدر منها شيء إلى المعدة وأوجبت ضعف الهضم لارخاوة المعدة.

211. L5 الشرب: Y [الشراب]

212. Y الموضع: L5 [الوضع]

213. عوض الراء وعوض السين ثاء وعوض الكاف دال: L5 [باللام عوض الراء وبالتاء عوض السين وبالدال عوض الكاف]

214. L5 أنه قيل: Y [قيل أنه]

وكذلك متى كان سبب ذلك رطوبة المعدة. ومعنى قوله اللغغ يعتربهم خاصة اختلاف طويل أي أنهم يكونوا مستعدين للاختلاف الطويل والله أعلم.

.33

قال أبقرط: أصحاب الجشاء الحامض لا يكاد يصيبهم ذات الجنب.

الشرح: أما الصلة فهي أن الفصل الماضي لما أشتمل على ما يتضمن ذكر كثرة رطوبة الدماغ والمعدة للدرب ناسب أن يذكر هذا الفصل بهذه. فإن أصحاب الجشاء الحامض يكون معدهم رطبة وكذلك²¹⁵ ضعف²¹⁶ الهضم فيهم حتى حصل لهم الجشاء الحامض. وصار من يكون حاله كذلك قلما يعتره ذات الجنب لوجهين: أحدهما أن من كانت معدته كذلك كان كثير الإسهال، ومن كان كذلك كان بدنه نقياً من الفضلات. قال أبقرط²¹⁷ في كتابه في الأهوية والبلدان «من كانت طبيعته لينة قلما يعتره شوصة» وثانيهما أن من كان حاله كذلك كان الغالب عليه البلغم والبلغم غليظ الجوهر وذات الجنب ورم حار في الغشاء المستبطن للاضلاع. والغشاء لصفافته [Y 300b] لا ينفذ فيه إلا ما لطف من المواد والمادة الغليظة لا تنفذ فيه. وقوله «لا يكاد» أي يحتمل أن يحصل ذات الجنب عن ذلك فإنه من الجائر أن يتلطف البلغم حتى يصير رقيقاً²¹⁸ ويرق قوامه ويحتد مزاجه وعند ذلك يجوز أن يحدث المرض المذكور والله أعلم.

.34

قال أبقرط: الصلع لا يعرض لهم من العروق التي تتسع²¹⁹ التي تعرف بالدوالي شيء كثير ومن حدث له من الصلع الدوالي²²⁰ عاد شعر رأسه.

الشرح: أما الصلة فلأنه يتضمن ذكر حكم من إحكام الرطوبة الرديئة فإنه ليس مراده بالصلع ذهاب الشعر لذهاب الرطوبات الأصلية. فإن الصلع الحادث لذلك يستحيل زواله بل مراده بالصلع هاهنا انتشار الشعر ويندرج فيه داء الحية وداء الثعلب. فإن هذه تحدث من مواد بلغمية بورقية أو سوداوية. فإن هذه المواد إذا استولت على جلدة الرأس سدت المسام وأفسدت المنبت. فإذا قويت الطبيعة عليها ودفعتها إلى أسافل البدن حصل منها ما ذكره. وقوله شيء كثير يفهم منه أن ذلك يعرض في الأقل وهو إن يحدث بانسان صلع ودوالي وذلك عند توفر المادة المذكورة بحيث أنها تعم الجهتين. والفرق بين داء

L5 ولهذا: Y: وكذلك. 215.

L5 يضعف: Y: ضعف. 216.

L5: om. Y: أبقرط. 217.

L5: om. Y: يصير رقيقاً. 218.

L5: om. Y: التي تتسع. 219.

L5: om. Y: الدوالي. 220.

الثعلب وداء الحية²²¹ من وجهين: أحدهما أن داء الثعلب [L5 163b] يحصل فيه ذهاب الشعر من غير انسلاخ جلدة الرأس وداء الحية يحصل فيها كما يحصل للحية عند سلتها لجلدها. وثانيهما أن ذهاب الشعر في داء الثعلب لا يكون فيه تعريج شبيهة بالحية عند مشيها والله أعلم.

35.

قال أبقرط: إذا حدث بصاحب الاستسقاء سعال فليس يرجى. وفي نسخة أخرى: كان ذلك دليل رديء.²²²

الشرح: أما الصلة فهي أن هذا الفصل كالمقابل للأول فإن كل واحد منهما وإن كان يتضمن ذكر حالة تحدث عن حالة أخرى غير أن الفصل الماضي يتضمن إن الحالة الحادثة منذرة بزوال الحالة الأولى. وهذا الفصل يتضمن²²³ أن الحالة الحادثة منذرة برودة الحالة الأولى كالسعال الحاصل في الاستسقاء الدال على رذته. وقد عرفت الاستسقاء له أقسامه. وقوله «إذا حدث بصاحب الاستسقاء سعال» أي إن السعال حادث عن ذلك لا عن أمر آخر كما إذا حصل له نزلة. فإن المستسقي إذا حصل له سعال من نزلة فإنه لا يدل على الرأدة [Y 301a] كما إذا كان حادثاً عن الاستسقاء وسببه إما في الرقي فشدّة مزاحمة المائبة لآلات التنفس وكذلك الريحي وإما اللحمي فدلالته على توفر الرطوبة والاستيلائية على آلات التنفس والله أعلم.

36.

قال أبقرط: فصد العروق يحل عسر البول وينبغي أن يقطع العروق الداخلة.

الشرح: هاهنا مباحث ثلاثة

البحث الأول: في الصلة، وهي أن المواد المودية على نوعين منتشرة في جملة الأعضاء وخاصة بعضو دون عضو. ولما تكلم في الفصل الأول²²⁴ في حكم العامة ذكر في هذا الفصل شيئاً من أحكام الخاصة. ثم الخاصة على نوعين: مومة وغير مومة ذكر في هذا الفصل الخاصة بنوعيهما. فإن عسر البول قد يكون لورم وقد يكون لغير ورم على ما ستعرفه.

البحث الثاني: عسر البول هو توقفه لا امتناعه عند خروجه ولا خروجه قليلاً قليلاً. فإن الأول هو احتباس البول والثاني تقطيره. وعسر البول سببه إما أن

L5 داء الحية وداء الثعلب: Y [داء الثعلب وداء الحية 221.

إذا حدث بصاحب الاستسقاء: L5 [إذا حدث بصاحب الاستسقاء سعال فليس يرجى. وفي نسخة أخرى: كان ذلك دليل رديء 222.

Y سعال كان ذلك دليلاً ردياً

[ذكر حاله تحدث عن حالة أخرى غير أن الفصل الماضي يتضمن إن الحالة الحادثة منذرة بزوال الحالة الأولى. وهذا الفصل يتضمن 223.

L5: om. Y

L5 الماضي: Y [الأول 224.

يكون من جهة المثانة أو القوة أول الآلة أو العضو الباعث أو البول. والكائن من جهة المثانة هو أن تضعف عن دفع البول وذلك إما المزاج رديء أو لضربة²²⁵ وقعت على العانة. والكائن من جهة المجري وذلك إما عنق المثانة أو الإحليل، وذلك إما ورم أو حصاة صغيرة. والكائن من جهة القوة إما في القوة الحساسة وهو أن تضعف فلا يحسن باجتماع البول ولذعه للمثانة فيطول مقامه واحتباسه في المثانة. وذلك كما في فرانيطس أو ليثرغس. وأما في القوة المحركة الإرادية التي فيها فتضعف وتعجز عن دفع البول. وأما في القوة الطبيعية الدافعة لما عرفته. وأما الكائن من جهة الآلة وهي العضلة المحيطة بفمها، فمثل إن يحصل فيها تشنج أو استرخاء على هيئة توقف خروج البول. والكائن من جهة الباعث مثل أن يحصل في الكلية ورم حار أو صلب أو حصاة أو ضعف جاذبة من فوق أو دافعة إلى أسفل أو ضعف مميزة الكبد. والكائن من جهة البول هو أن يقل مخالطة الصفراء له فيطول زمان احتباسه في المثانة. ومراده هاهنا بالعسر ما كان حادثاً عن ورم خاص [Y 301b] بالمثانة أو حاصلاً لها بالمحاورة.

البحث الثالث: قوله «فينبغي أن تقطع العروق الداخلة» المراد بها الأناسية²²⁶ وهي في اليد الباسليق لأنه ينحدر من الإبط والخارج القيغال لأنه ينحدر من الكتف والداخل في الرجل الصافن والخارج عرق النساء. وجالينوس لم يفرق بين نفع فصددهما لأنهما ينبعثان من عرق واحد إلا أن التجربة تشهد بنفع فصد العروق المذكورة.

37.

قال أبقرط: إذا ظهر الورم في الحلقوم من خارج فيمن اعترته ذبحة كان ذلك دليلاً محموداً.

الشرح: أما الصلة فهي أنه لما ذكر في الفصل الماضي طريقة²²⁷ في معالجة بعض الأورام الباطنة ذكر في هذا الفصل علامة محمودة في تلك الأورام ضرب المثل بأورام الحلقوم أي الحنجرة لأن ورمه مخطر لكونه مجرى النفس وعليه تنفس سائر أورام الأعضاء الباطنة. وإلا ليس هذا القدر خاصاً بورم العضو المذكور فقط وصار انتقال الورم من الباطن إلى الظاهر دليلاً محموداً، لأن الباطن أشرف من الظاهر لما عرفته وأيضاً فإن الانتقال المذكور نشاهد فيه المرض ونعرف سببه ونتمكن من وضع الأدوية عليه وبالجملته من معالجته والله أعلم.

38.

قال أبقرط: من حدث به سرطان خفي فالأصلح له أن لا يعالج فإنه إن عولج هلك سريعاً وإن لم يعالج بقي زماناً طويلاً.

الشرح: هاهنا مباحث ثلاثة.

225. L5 ضربة: Y [لضربة]

226. Y, L5, أنسية: conj. [أناسية]

227. L5 طريقه: Y [طريقة]

البحث الأول في الصلة وهي أن هذا الفصل كالمؤكد لما أدعاه في الفصل الماضي وهو أن ورم الباطن أَرْدَى من ورم الظاهر، ولذلك صار²²⁸ السرطان الخفي أي الباطن رديئاً إن غُلِجَ وإن لم يعالج ويفهم من هذا أنه لو كان في الظاهر لما كان كذلك فإن الخفي يفهم منه المبتدي في الظهور ويفهم²²⁹ منه الباطن. وعلى²³⁰ هذا التقدير يكون الصلة حاصلة.

البحث الثاني: السرطان ورم سوداوي حادث عن سوداء احتراقية عن مادة صفراوية أو فيها مادة صفراوية²³¹. ويفارق الصلابة من وجوه أربعة: أحدها أن السرطان مود متحرك والصلابة ساكنة غير مودية، وثانيها أن السرطان متصل به عروق شبيهة بآرجل السرطان والصلابة ليس حالها كذلك، وثالثها أن السرطان متقرح والصلابة غير [Y 302a] متقرحه، ورابعها أن في غالب الأمر السرطان حدوثه ابتداء والصلابة انتقالاً عن أورام حارة إما بافراط استعمال المحللات أو المبردات القوية. فإن الأول يحلل لطيف المادة ويبقي كثيفها، والثاني يجمد قوامها. ويفارق سقيروس الخالص وهو الحادث عن البلغم الحامد من ثلاثة أوجه: أحدها أن سقيروس لا حس له والسرطان له حس، وثانيها أن سقيروس لونه يميل إلى البياض والكمودة والسرطان أسود، وثالثها أن سقيروس غير متقرح والسرطان متقرح وأكثر عروض السرطان في المواضع المتخلخلة ولذلك يكثر حدوثه بالنساء وبالثدى من الرجال. وأعلم أن الجدام سرطان عام والسرطان جدام خاص، ومع هذا فمداواة الجدام أسهل من مداواة السرطان وذلك لأن الجدام الافة فيه عامة لجميع الأعضاء، فإذا استعملنا العلاجات التي يجب استعمالها في مداواته لم تخف منها لأنه ليس هناك عضو صحيح يخشي عليه من ضرر الادوية المستعملة والسرطان الافة فيه خاصة بعضو دون عضو، فإذا استعملنا ذلك حصل فيه ضرر بالعضو السليم. وسمي هذا المرض بهذا الاسم المذكور لوجهين: أحدهما لأنه يتشبث بالعضو الحاصل فيه كما يتشبث السرطان، وثانيهما المشابهة للحويان المذكور فإن [L5 164a] وسطه مستدير الشكل ومتصل به عروق شبيهة بآرجل السرطان.

البحث الثالث: قوله خفي قد يفهم منه المبتدي الظهور وقد يفهم منه الحاصل في الباطن والثاني هو الأولى بكلام أبقرط. فإن المبتدي الظهور علاجه سهل بالادوية وبالحديد. أما بالادوية فذلك ظاهر وأما بالحديد فمممكن فيه في جميع عروقة الساقية. وأما الباطن فهو الذي يصح كلام أبقرط فيه وهو الحاصل داخل الفم والأنف والفرج. فإن مثل هذا السرطان هو مراد أبقرط بأن لا يعالج، ومراده هاهنا بالمعالجة العمل بالحديد أو بالكي لأن هذا هو العلاج الخاص بالسرطان ولذلك لم يحتج أن يقول بالحديد أو بالكي. فإن الباطن لا يمكن استئصال أصوله التي هي العروق الممددة له والممتدة منه. وإذا لم يكن [Y 302b] كذلك تفرحت تلك الأصول والمادة التي فيها فاسدة فلا تقبل الالتحام والبرؤ وذلك مود إلى الموت، وإن ترك ذلك السرطان بحاله وهو أن لا يقطع ولا يكوي بقي زماناً طويلاً وذلك لأخذ مادته في الازدياد. وإن نقي البدن وبولغ في استعمال المبردات المرطبات كان تحليل ما بقي من مادته بالادوية الموضوعية في زمان طويل والله أعلم.

L5 كان: Y [صار 228.

L5: om. Y [من هذا أنه لو كان في الظاهر لما كان كذلك فإن الخفي يفهم منه المبتدي في الظهور ويفهم 229.

L5 فعلى: Y [وعلى 230.

Y: om. L5 [أو فيها مادة صفراوية 231.

.39.

قال أبقرط: التشنج يكون من الامتلاء ومن الاستفراغ وكذلك الفواق.

الشرح: أما الصلة فهي أن معالجة التشنج تشابه معالجة السرطان، فإن كل واحد منهما من حيث هو هو يُستعمل فيه الشيء وضده وينتفع بهما. فإن السرطان يستعمل فيه المرطبات والمجففات لأن المسهلات مجففات بوجه ما، ومع ذلك ينتفع بهما ويستعمل فيه العلاج بالحديد وتركه وينتفع بهما فيه، وكذلك التشنج من حيث هو تشنج. فإننا نستعمل فيه الترطيب والتجفيف وينتفع.²³² وفي هذا الكلام اشعار بدفع ظن في معالجة السرطان وهو أنه كيف يجوز استعمال الشيء وضده في مرض واحد وينتفع بهما، وهذا مثل ما يستعمل في المعالجة في التشنج من حيث هو تشنج فإنه يستعمل ذلك فيه وينتفع بهما فقدر هذا القدر في التشنج وصار التشنج كذلك لأنه يحدث عن سببين متقابلين: الامتلاء والاستفراغ. فإن هذا هو وجه استعمال الشيء وضده في المرض المذكور ونفعهما فيه وأما وجه استعمال²³³ ذلك في السرطان فإن مادته يابسة فهو بالنظر إلى أنه مادي²³⁴ يفتقر في معالجته إلى الاستفراغ وبالنظر إلى أن مادته يابسة²³⁵ يفتقر في معالجته إلى المرطبات وقد عرفت التشنج والفواق فيما تقدم والله أعلم.

.40.

قال أبقرط: من عرض له وجع فيما دون الشراسيف من غير ورم ثم حدث به حمى حلت ذلك الوجع عنه.

الشرح: هاهنا بحثان

البحث الأول: في الصلة وهي أنه لما ذكر في الفصل الماضي مرضاً ينفعه الشيء إذا كان بحالة ويضره إذا كان بأخرى، فإن التشنج²³⁶ من حيث هو، إذا كان معه امتلاء نفعه الاستفراغ وتجفيف المادة وإذا كان معه استفراغ ضره ما ذكرنا ذكر في هذا الفصل هذا القدر في صورة أخرى وهو وجع [Y]

232. L5: om. Y [فيه، وكذلك التشنج من حيث هو تشنج. فإننا نستعمل فيه الترطيب والتجفيف وينتفع.

233. Y: om. L5 [الشيء وضده في المرض المذكور ونفعهما فيه وأما وجه استعمال

234. Y: om. L5 [فهو بالنظر إلى أنه مادي

235. Y فهو بالنظر إلى أنه مادي. L5: add. [يابسة

236. L5: om. Y [فإن التشنج

[303a] فيما²³⁷ دون الشراسيف فإنه من حيث هو²³⁸ وجع قد يكون لرياح في هذا الموضع وقد يكون لورم. فإن كان الأول نفعت²³⁹ منه الحمى لأنها بحرارتها تحلل الرياح، وإن كان الثاني ضرته لأنها تزيد في سببه فإنها ترق قوام المادة وتهيئها للاندفاع إليه وتزيد في عفونته.

البحث الثاني: قال جالينوس وجع ما دون الشراسيف قد يكون لمواد لذاعة تلذع هذا الموضع وقد يكون لورم حادث فيه وقد يكون لسدد في هذا الموضع وقد يكون لرياح غليظة. قال غير²⁴⁰ أن²⁴¹ من عادة اليونان²⁴² أن لا يسموا الوجع الحادث عن المواد اللذاعة وجعاً بل لذعاً وحرقاً²⁴³. وإذا كان كذلك فلا ينحصر اللذعي في قوله عن ورم فإن اللذعي لا تنفعه الحمى بل تزيد فيه فبقي أن يكون كلامه محمولاً على الريحي والسددي ولا شك أن الحمى تحلل الرياح الغليظة وتلطف المواد المسددة وترققها والحمى إنما تشفي من الوجع المذكور إذا كان في ابتداءه. وأما إذا أزم بحيث أنه يولد الاستسقاء الطبلي فإن الحمى لا تحلله بل تضعف القوة وتؤذيها. ولما كان الحال كذلك قال من عرض له وجع ولم تقل من كان به وجع أو صاحب الوجع والله أعلم.

.41

قال أبقرط: إذا كان موضع من البدن قد تقيح وليس²⁴⁴ يتبين تقيحه فإنه²⁴⁵ لا يتبين ذلك من قبل غلظ المادة أو الموضع.

الشرح: هاهنا بحثان

البحث الأول: في الصلة وهي أنه لما ذكر في الفصل الماضي نفع الحمى فيمن به وجع فيما دون الشراسيف عن ريح أو عن²⁴⁶ سدد غير أنه ربما كان

Y ما: L5. فيما. 237.

Y: om. L5. هو. 238.

Y نقت: L5. نقت. 239.

Y: om. L5. غير. 240.

L5 فإن: Y. أن. 241.

Y: om. L5. اليونان. 242.

Y حرقة: L5. وحرقاً. 243.

L5 ولم: Y. وليس. 244.

L5 فإن ما: L5. فإنه. 245.

Y: om. L5. عن. 246.

هناك ورم غائر غير بين للحس. فيظن بطلان قوله²⁴⁷ نَبّه على هذا الأمر بما ذكره وهو أنه قد يحصل ورم هناك ولم يتبين للحس ويكون سببه إما غور الورم²⁴⁸ وإما غلظ المادة وإما غلظ الموضع فلما كان حصول أحد هذه موجباً لخفاء الورم واشتباؤه لغيره²⁴⁹ نَبّه عليه بذكر هذا القدر وذكر من أسباب خفاء الورم غلظ المادة وغلظ الموضع وترك غور الموضع لظهوره لأنه إذا كان ما ذكره موجباً لخفاء الورم²⁵⁰ فبالأولى إن يكون غور الألم²⁵¹ موجباً لذلك.

البحث الثاني: في علة خفاء الورم بسبب غلظ المادة أو الموضع. أما [Y 303b] الأول فإن المادة²⁵² متى كانت غليظة كانت ثقيلة طالبة للغور والغوص بخلاف ما إذا كانت لطيفة. فإنها تكون طالبة للظهور وصارت هذه كذلك²⁵³ لا نطباعها لدفع الطبيعة²⁵⁴ إلى ظاهر البدن الذي هو أقل شرفاً من الباطن. وأما الثاني فإن الجلد متى كان غليظاً لم يظهر لون المادة الموجبة للورم ولم يكن أيضاً فيه قبول للتمديد إلى جهة العلو وعند ذلك تضغط المادة لما هو قابل للضغط. ولا شك أن الأعضاء الباطنة لينة فتكون المادة ضاغطة لها فلذلك يميل الورم إلى الباطن فيكون خفياً عن الحس. فلذلك قال «إذا كان موضع من البدن قد تقيح ولم يتبين تقيحه فذلك إما لغلظ المادة أو الموضع والله أعلم»²⁵⁵.

.42

قال أبقراط: إذا كانت الكبد فيمن به اليرقان صلبة فذلك دليل رديء.

الشرح: هاهنا بحوث ثلاثة

البحث الأول: في الصلة. لهذا الفصل صلة بما قبله وبما²⁵⁶ قبل ذلك. أما الأول فلأنه لما بين أن خفاء الورم قد يكون لغلظ المادة أو الموضع ذكر في

L5 بطلانه: Y [بطلان قوله 247.

L5 الدم: Y [الورم 248.

L5 بغيره: Y [لغيره 249.

Y الدم: L5 [الورم 250.

Y الدم: L5 [الألم 251.

L5: om. Y [إن المادة 252.

Y لذلك: L5 [كذلك 253.

L5: [لدفع الطبيعة 254.

Y: om. L5 [والله أعلم 255.

L5 وما: Y [وبما 256.

هذا ما يدلّ على صحة هذا القدر وهو أنه لما كان الحال كذلك صار ورم محدب الكبد ظاهراً للحس لأن الحائل بيننا وبينه جسم رقيق وهو المراق. وأما الثاني فلوجهين: أحدهما أن الفصل المذكور يتضمن ذكر ألم ما دون الشراسيف والكبد موضوعة فيما دون الشراسيف²⁵⁷ وثانيهما أنه قد عرف أن وجع ما دون الشراسيف في الأكثر قد يكون لريح وقد يكون لورم. والريحي قد ذكره في الفصل الماضي وفي هذا الفصل ذكر الورمي ولذلك ذكر ما يدلّ عليه وهو الصلابة وذكر اليرقان لأن له مع وجع هذا الموضوع مناسبة وهو أن ورمه معه رديء والله أعلم.

البحث الثاني: قد عرفت اليرقان وأقسامه وأسبابه، فاليرقان من حيث هو هو رديء، لكن صلابة الكبد أردى لاحتياج الطبيعة إلى مقاومته ومقاومة الورم ثم ورم الكبد على نوعين حار وغير حار. ومراده هنا به الحار لأنه الذي يكون معه اليرقان في الأكثر وهو²⁵⁸ أردى [L5 164b] من غير الحار لأنه يتبعه ذوبان جوهر الكبد. فلذلك قال أن ذلك دليل رديء.

البحث الثالث: ورم الكبد تارة [Y 304a] يكون في جرمها ثم هذا تارة يكون أميل إلى المحدب وتارة إلى المقعر وتارة يكون في الغشاء وتارة في العضلات وربما عم أصنافاً من أجزائها، ثم الورم نفسه تارة يكون دمواً وتارة صفراوياً وتارة بلغمياً وتارة سوداوياً سرطانياً وغير سرطاني وأسباب ذلك سوء مزاج حار مادي أو غير مادي مذيب لجوهر الكبد وجاذب من المعدة²⁵⁹ فوق ما تسعه أو من غير المعدة. وذلك إما مع حميات أو من غير حميات أو سوء مزاج بارد يمنع الهضم ثم الدفع عن الكبد أو ضعف هضم المعدة فينفذ الغذاء إليها وهو فاسد، أو سدة في مجاريها تمنع المواد من النفوذ عنها و تنفدها في جرمها ثم تعفن لاحتباسها ثم تورمها. وأما علامة هذا الورم أما مطلقاً وهو أن يحس العليل بثقل في الجانب الأيمن تحت الشراسيف مع وجع شديد في بعض الأوقات وذلك عند نفوذ الكيلوس إليها واحتوائها عليه لهضمه وإحالاته، فإنه في هذا الوقت يقوي ويشند وكذلك الحمى. وبهذا يفارق الورمي للسددي وبالحمى أيضاً إن كان الورم حاراً وإلا بالصلابة إن كان الورم بارداً إن كان تحديبياً، وإن كان تعفيرياً بقوة الثقل في الباطن وتتغير معه السخنة إلى الصفرة إن كان حاراً أو إلى الكمودة مع برد الأطراف إن كان بارداً، وانجذاب الترقوة إلى أسفل لتمديد الورم، فإن كان الورم تحديبياً كان ميل الثقل إلى الظاهر ومدركاً باللمس والوجع الممتد إلى الترقوة ظاهراً ومعه سُعال يابس وضيق نفس وخصوصاً إذا كان التنفس بقوة وذلك لمزاحمة الحجاب والرئة وقلة البول وربما احتبس لاحتباس المائية عن النفوذ إلى جهة الكلى، وإن كان تعفيرياً كان الثقل غائراً وهو ومع ذلك أقل مما في التحديبي لاعتماد التعفري على المعدة وفوق لما عرفته ولم يكن معه من السُعال وضيق النفس كما يكون في التحديبي²⁶⁰ بل أضعف ولم يقع تحت اللمس وقوعاً معتداً به ويكون تمديد الترقوة أقل من تمديد التحديبي لاعتماده على المعدة فإن كان الورم في الجانبين تبعته²⁶¹ الاعراض المذكورة جميعاً. ومتى كان الورم في

257. L5 ذلك: Y [الشراسيف]

258. L5 وهي: Y [وهو]

259. L5 للمعدة: Y [من المعدة]

260. L5 om. Y [لا اعتماد التعفري على المعدة وفوق لما عرفته ولم يكن معه من السُعال وضيق النفس كما يكون في التحديبي]

261. L5 تبعه: Y [تبعته]

الغشاء كان الوجع قوياً لقوة حس الغشاء وكان²⁶² قريباً من الحس. وأما متى كان الورم في العضلات فإنه يكون ظاهراً للحس دائماً ويكون شكله هلالياً ويكون [Y 304b] أحد طرفيه غليظاً والأخرى دقيقاً والله أعلم.

.43

قال أبقرط²⁶³: إذا أصاب المطحول اختلاف دم وطال به حدث استسقاء أو زلق المعاء وهلك.

الشرح²⁶⁴: هاهنا مباحث²⁶⁵ ثلاثة.

البحث الأول²⁶⁶: في الصلة وهي أن الفصل الماضي لما كان متضمناً²⁶⁷ لحكم من أحكام أورام الكبد. ذكر في هذا الفصل حكماً من أحكام أورام الطحال لأنه مقابلها ولأنه دون الشراسيف وقدم في هذا الحكم ذكر حكم الكبد على حكم الطحال لأن الكبد أشرف من الطحال.

البحث الثاني²⁶⁸: قال جالينوس «مراده بالمطحول من كان في طحاله صلابة مزمنة» وهذه الصلابة تارة تكون دموية وهو الأقل وتارة سوداوية وهو الأكثر، وذلك لأنه معدن السوداء لكن المزمّن في الأكثر لا يكون إلا عن سوداء. فإن السوداء لغلظها وأرضيتها يطول زمان ما يحدث عنها لا سيما متى كان وقوعها في عضو يحصرها كالطحال. فإن الغشاء يمنع المادة من التحليل²⁶⁹ فإن²⁷⁰ حدث بهذا المطحول اختلاف دم فهذا الدم إذا كان أحمر فهو لا محالة من غير الطحال لأن الطحال²⁷¹ أسود اللون وهذا أردى لأنه يضعف القوة. ثم الأسود تارة يكون من الطحال وتارة من دم محترق ويفرق بينهما بما

262. L5 وإن كان: Y [وكان 262.

263. Y: om. L5 [قال أبقرط 263.

264. Y: om. L5 [الشرح 264.

265. Y بحوث: L5 [مباحث 265.

266. Y: om. L5 [البحث الأول 266.

267. Y: منتظماً [متضمناً 267.

268. Y: om. L5 [البحث الثاني 268.

269. Y التحلل: L5 [التحليل 269.

270. Y فإذا: L5 [فإن 270.

271. L5: om. Y [لأن الطحال 271.

يعقبه من الخفة والراحة، فإنه متى كان²⁷² من الطحال أعقبه ذلك ومتى كان من غير الطحال²⁷³ فلا يعقبه ذلك²⁷⁴. وليس مراده هاهنا بالخارج الاختلاف الطحالي وذلك لأنه لو²⁷⁵ أراد به ذلك لا يقطع بسرعة وذلك عند فراغ ما كان محتبساً فيه ويلزم من ذلك زوال الصلابة لذلك. وأبقراط قد قال في اختلاف²⁷⁶ أنه طويل وإن الصلابة باقية بعد فبقي حينئذ إن يكون مراده بما يخرج بالاختلاف الدم السوداوي²⁷⁷ الاحتراقي فإنه يجوز تسمية السوداء الاحتراقية بالدم لأن لونها احتراقي والدم غير المحترق.

البحث الثالث²⁷⁸: في كيفية إيجاب هذا الخارج للاستسقاء والزلق. أما الاستسقاء فإن الدم إذا أزم من خروجه آل أمر²⁷⁹ مزاج الكبد إلى البرد فيضعف هضمها لما يرد عليها من صفو الكيلوس. وأما زلق الأمعاء فلطول زمان مرور الأخلاط المحترقة بالمعاء. والأجود عندي أن الاستسقاء حادث عن اختلاف الدم الطويل وزلق المعاء عن الدم الاحتراقي [Y 305a] فإن الأول أولى بضعف الحرارة الغريزية وإيقاع صاحبه في الاستسقاء من الثاني. والثاني أولى بالجرد للمعاء من الأول²⁸⁰. وكل واحد من الاستسقاء وزلق المعاء رديء مهلك إلا أنهما إذا عرضا بعد اختلاف الدم الطويل المدة الحاصل بعد صلابة الطحال المزمع كانا أولى بالهلاك والله أعلم²⁸¹.

.44

قال أبقراط²⁸²: من حدث به من تقطير البول القولنج المعروف بإيلاوس وتفسيره المستعاد منه فإنه يموت في سبعة أيام إلا أن يحدث به حمى فيجري منه

272. Y: om. L5 [كان]

273. Y ذلك: L5 [الطحال]

274. L5: ذكرناه [ذلك]

275. L5: لأنه لو

Y في هذا الاختلاف: L5 [في اختلاف]

Y الأسود: L5 [السوداوي]

278. Y: om. L5 [البحث الثالث]

279. Y: om. L5 [أمر]

280. Y: om. L5 [من الأول]

Y: om. L5 [والله أعلم]

Y: om. L5 [قال أبقراط]

بول كثير.

الشرح²⁸³: هاهنا مباحث خمسة

البحث الأول²⁸⁴: في الصلة. هذا الفصل عندي ليس هو²⁸⁵ من كلام أبقرات بل مُدَلَّساً عليه ولنذكر ما قيل في شرحه ثم كلامنا فيه. ولما كان حاله عندي كذلك لم أذكر له صلة بل نقول القولنج مرض معوي مؤلم يتعسر معه خروج ما يخرج بالطبع. ويقال حقيقة على ما كان من ذلك خاصاً بالمعاء الغلاظ²⁸⁶ وخصوصاً في قولن وذلك لبرودته²⁸⁷ وكثافته. فإن كان في المعاء الدقاق فيخص بايلاوس وتفسيره يا رب أرحم. وقوله «من حدث به من تقطير البول القولنج المعروف بايلاوس» أي إن حدوث²⁸⁸ ايلاوس يكون عن تقطير البول أو عن السبب الذي أوجب تقطير البول²⁸⁹ لا أن تقطير البول موجب له. قال جالينوس «قال بعضهم المثانة إذا حدث فيها²⁹⁰ ورم فإنه بسببه يحدث في المعاء ضيق بطريق المزاحمة فكان منه هذا الصنف من القولنج». قال «وقد رأيت خلقاً كثيراً فيما سلف من دهري كله بعضهم أشرف على الموت وبعضهم مات من احتباس البول. وكانت المثانة ترى عياناً في جميعهم مملوءة منحاظة». قال «ولو فرضنا أن ورمها بلغ²⁹¹ إلى أن زاحم المعاء فإنما²⁹² يزاحم المعاء المستقيم وذلك لا يوجب ايلاوس». ثم قال «وأشنع من هذا قولهم أن الحمى الحادثة تنفع من ذلك القولنج والحمى إنما يجب أن يكون حدوثها بسبب ورم المثانة. وكلما كان ذلك الورم أعظم وأصعب [L5 165a] كانت الحمى²⁹³ بحسب ذلك أزيد لأنها عارضة بسبب الورم وليس يرجى إقلاعها إلا بسكون ذلك الورم. فالعلامة المحمودة الدالة على انحلال ذلك القولنج بسكون تلك الحمى وإقلاعها. فأما حدوثها وتزايدها فليس علامة محمودة ولا سبباً محموداً فإن الحمى لا ينتفع بها إلا إذا كان [Y 305b]

283. Y: om. L5 [الشرح]

284. Y: om. L5 [البحث الأول]

285. L5: om. Y [هو]

286. L5: om. Y [الغلاظ]

287. L5: لبرودته [البرودته]

288. Y حدث: L5 [حدوث]

289. Y: om. L5 [أو عن السبب الذي أوجب تقطير البول]

290. Y: إذا حدث في المثانة [المثانة إذا حدث فيها]

291. L5: أبلغ [بلغ]

292. L5: إنه [إنما]

293. Y: om. L5 [الحمى]

حدوث المرض المذكور عن البرد أو عن ريح غليظة أو عن أخلاط نية بلغمية». وهذا الكلام حق من جالينوس فإن المفهوم من كلام أبقرات أن الحمى حادثة بعد ايلالوس وهو خطأ، فإن الأورام لا تبلغ إلى أن توجب تقطير البول إلا إذا عظمت ومتى عظمت أوجبت الحمى فتكون الحمى سابقة على حدوث ايلالوس لا بعده. وعلى هذا التقدير يصح ما قاله جالينوس وهو أن هذا الورم كلما ازداد عظماً اشتدت الحمى فتكون قوة هذه الحمى واشتدادها علامة رديئة في ايلالوس لا جيدة. ثم قال هذا²⁹⁴ الفصل لا يصححه القياس²⁹⁵ «ولا التجربة وليس نجد شيئاً ثالثاً يصححه. فإن كان أبقرات و²⁹⁶ غيره قد رأى مريضاً هذه حاله فاني لا أدري هل هذا الفصل لأبقرات أو لغيره». هذا ما ذكره جالينوس في هذا الفصل²⁹⁷ وفيه نظر من وجه آخر وهو قوله «فيجري منه بول كثير» فإن كثرة البول إنما تكون إذا زال سبب²⁹⁸ تقطير البول. وإذا زال ذلك لزمه زوال الحمى فيكون عدم الحمى هو الذي يعقبه أو يكون معه كثرة البول لا وجودها.

البحث الثاني: قال ابن أبي صادق: «تقطير البول إذا كان من كثرة خام دفعته الطبيعة إلى المثانة ثم دفعته بعد ذلك إلى المعاء الدقاق حدث منه القولنج المستعاد منه على سبيل الانتقال من العلة إلى العلة وليس ينفذ في هذا القولنج شيء من الطعام إلى أسفل ولا يخرج شيء بالبراز أصلاً إذا كانت المعاء²⁹⁹ الفوقانية مسدودة بكثرة الخام الغليظ وصاحب هذا الداء يهلك في سبعة أيام لأن منتهى الامراض الحادة جداً لا تتجاوز هذه المدة³⁰⁰. فإن حدث في هذه المدة حمى فإنها تذيب تلك الرطوبة³⁰¹ ويبول صاحبه بولاً كثيراً وبيراً وإلا فيهلك. فهذا ما أمكنني أن أقوله في تفسير هذا الفصل». ثم قال «وبالجمري أن يكون هذا الفصل من الفصول المدلسة على أبقرات».

البحث الثالث: قال علاء الدين ابن النفيس: «قوله «من حدث به من تقطير البول القولنج المعروف بإيلالوس» المفهوم منه أن حدوث ايلالوس يكون عن تقطير البول والمراد به أن يكون حادثاً عن المرض الذي أوجب تقطير البول وأسباب تقطير البول كثيرة. والذي يصلح منها [Y 306a] لأحداث ايلالوس هو ورم المثانة والكلبي والرحم والمعاء. فإن كل واحد من هذه يوجب تقطير البول ويوجب ايلالوس. أما ورم المثانة فإيجابه لتقطير البول ظاهر، وذلك لأنه

294. Y فهذا L5: هذا.

295. القياس لا يصححه L5: لا يصححه القياس.

296. L5 أو: Y. و.

297. L5: om. Y [في هذا الفصل.

298. Y: om. L5 [سبب.

299. Y: om. L5 [المعاء.

300. L5 المدد: Y [المدة.

301. Y الرطوبات: L5 [الرطوبة.

يضيّق المثانة فلا تسع من البول الا مقداراً قليلاً. ويكون ذلك المقدار القليل مؤلماً بحدّته وحرارته الورمية فتفتقر³⁰² الطبيعة إلى دفع كل قليل يرد إليها من البول. وأما ايجابه لا يلاوس فقد منعه جالينوس واحتج بأنه شاهد³⁰³ خلقاً كثيراً ممن أفرط بهم احتباس البول حتى تمددت مثانتهم جداً. وكان ذلك يشاهد منها من خارج ومع ذلك فلم يصيبهم قولنج. قال «ولو فرضنا أن ورمها بلغ إلى أن زاحم المعاء فإنما يزاحم المعاء المستقيم وذلك لا يوجب ايلالوس». قال «نقول ما ذكره جالينوس ليس بلازم فإن الفرق بين البول المحتبس وبين الورم ظاهر وذلك لأن البول إذا ملأ المثانة انسدت المجرى الذي منه البول إليها وبيان ذلك أن المثانة مخلوقة من طبقتين والمجريان الاتيان من الكلبي ينفذان أولاً في الطبقة الخارجة. وبين الطبقتين مسافة لها قدر ثم ينفذان في الطبقة الداخلة إلى فضاء المثانة، فإذا امتلأت بولاً انطبقت لطبقة الباطنة على الخارجة حتى تصير طبقة واحدة فانسد المجريان ولهذا لا يرجع إلى فوق إذا امتلأت المثانة. وإذا كان الأمر كذلك فالمثانة لا يبلغ امتلاؤها³⁰⁴ من البول إن تراحم المعاء كمزاحمتها إذا كانت واردة، لأن الورم يمكن أن يعظم حتى يزاحم أكثر من البول، وذلك إذا كان الورم في جانبها الأنسي. وأيضاً فإن البول إذا ملأ المثانة فأكثر ما يظهر تمديده لها وتعظيمه اياها من خارج لأن إشهاقها أسهل من مزاحمة الأعضاء المجاورة لها من داخل، على أننا نمنع أن امتلاء المثانة من البول لا يوجب مزاحمة الأمعاء³⁰⁵ ولهذا فإنه لا يمكن الانسان أن يبول ويتبرز دفعة واحدة لأن البول إذا كان كثيراً زاحم المعاء فممنع خروج الثقل، وإن كان الثقل كثيراً زاحم المثانة فممنع خروج البول. وأما ورم الرحم فايحابه لتقطير البول ظاهر، وكذلك ايجابه لسدة المعاء، فإنه قد يبلغ من عظمه أن يسد المعاء الدقاق بالمزاحمة. وأما ورم الكلبي فايحابه [Y 306a] لانسداد المعاء ظاهر، وهو للقرب منها وخصوصاً وحرارته تجفف الثقل فتعين على السدد وعلى حدوث ايلالوس. وأما ايجابه للتقطير³⁰⁶ فإن كان قد يقيح فيها قد عرفته، وإن كان غير متقبح³⁰⁷ فبالمزاحمة للمجرى النافذ إلى المثانة فلا يجري فيه البول إلا قليلاً قليلاً، ومع ذلك فإنه يكتسب حدة عند نفوذه في الكلبي بسبب ما يوجب الورم من سوء المزاج. وأما ورم المعاء فايحابه لا يلاوس ظاهر. وأما تقطير البول فبالمزاحمة للمثانة وحدة البول بسبب حرارة الورم». قال «وقول أبقراط «فإنه يموت في سبعة أيام» ظاهر، فإن ايلالوس من الأمراض الحادة جداً والطبيعة لا تصير عليه أكثر من سبعة أيام³⁰⁸، هذا إذا كان وحده. فإذا كان مع تقطير البول ورم كان ذلك أولى». قال «وقوله «إلا أن يحدث به حمى فيجري منه بول كثير» ربما³⁰⁹ قال قائل أن الحمى تلزم هذه الأورام من أول حدوثها والأورام توجب ايلالوس ولا تقطير البول المذكور يوجب ايلالوس إلا إذا عظم فتكون الحمى سابقة على حدوث

302. L5: Y: [فتفتقر]

303. Y: رأى L5: [شاهد]

304. L5: امتلاء بها Y: [امتلاؤها]

305. Y: المعاء L5: [الأمعاء]

306. Y: لتقطير L5: [للتقطير]

307. Y: المتقبح L5: [متقبح]

308. L5: om. Y: [ظاهر، فإن ايلالوس من الأمراض الحادة جداً والطبيعة لا تصير عليه أكثر من سبعة أيام]

309. L5: om. Y: [ربما]

ايلاوس. فكيف يصح أن يقال فإنه يموت في سبعة أيام إلا أن تحدث به حمى؟ فإن هذا إنما يقال إذا كانت الحمى حادثة بعد ايلاوس ثم أنه إيجاب عن هذا بان». قال «قول أبقرات» إلا أن يحدث به حمى» لائناً في أن يكون قد كان قبل ذلك³¹⁰ حمى أخرى وهذه تكون عن انفجار الورم، فإن الأورام الباطنة يصحبها حمى وكلما تزايدت قوت الحمى. فإذا جمعت قوت الحمى³¹¹ جداً لزيادة حرارة الجمع. فإذا نضجت خفت الحمى. فإذا انفجرت عرض أولاً نافض بسبب لذع المادة ثم عرضت حمى خفيفة بسبب حرارة الحمى³¹² ولذعها. فقلوه «إلا أن يحدث به حمى فيجري منه بول كثير» يريد هذه الحمى فإنها لا محالة يعقبها بول كثير³¹³ يزوال³¹⁴ السدة الحادثة عن مزاحمة الخراج واختلاط المدة به فيكثر³¹⁵. فظهر اذن صحة هذا الفصل وإنه ليس [L5 165b] من الفصول المدلسة» هذا كلام هذا الرجل مع الفاضل جالينوس.

البحث الرابع: في النظر فيما قاله هذا الرجل. أما قوله أن أورام الأعضاء المذكورة يوجب³¹⁶ تقطير البول وايلاوس بما قاله، أقول إما إيجاب ذلك لتقطير البول فهو حق وإما لا يلاوس [Y 307a] فليس بحق لأن الأعضاء المذكورة بعيدة عن المعاء الدقاق التي القولنج المذكور خاص بها قوله، وأما إيجابه لا يلاوس فقد منعه جالينوس واحتج أنه شاهد خلقاً كثيراً ممن أفرط بهم احتباس البول حتى تمددت مثانتهم إلى خارج ومع ذلك لم يصيبهم القولنج. فإن هذا القول من الفاضل³¹⁷ جالينوس ليس³¹⁸ بلازم فإن الفرق بين البول المحتبس وبين الورم ظاهر، نقول لا شك أن ذلك ظاهر³¹⁹ لكن لا مما ذكره بل من جهة الصلابة والصلابة والحمى وعدمها، وذلك لأن المثانة إذا امتلأت بالبول على الوجه الذي ذكره. قال «وإذا كان الأمر كذلك فالمثانة لا تبلغ من امتلائها إلى³²⁰ أن تراحم المعاء كمزاحمة الورم. فإن الورم يمكن أن يعظم حتى يراحم أكثر من البول، وذلك إذا كان الورم في الجانب الأنسي. نقول لا

310. Y هذه: L5: ذلك

311. L5: om. Y [فإذا جمعت قوت الحمى]

312. Y المدة: L5: الحمى

313. Y: om. L5 [يريد هذه الحمى فإنها لا محالة يعقبها بول كثير]

314. L5 لزوال: Y [يزوال]

315. L5: om. Y [فيكثر]

316. Y: om. L5 [توجب]

317. L5: om. Y [الفاضل]

318. Y: om. L5 [ليس]

319. L5: om. Y [نقول لا شك أن ذلك ظاهر]

320. Y: om. L5 [إلى]

يمكن أن يراحم الورم كمزاحمة البول البتة، فإن البول قد يملأ تجويف المثانة ملئاً تاماً والورم لو بلغ إذا كان في الجانب الأنسي من العظم³²¹ ما يملأ تجويف المثانة كما تملؤها المائية. قوله وأيضاً فإن البول إذا أملأ³²² المثانة وأكثر ما يظهر تمديده لها من خارج لأن إشهاقها أسهل من مزاحمة الأعضاء المجاورة لها من داخل وكذلك نقول³²³ في الورم. فإن ظهوره وميله إلى جهة التجويف أسهل من ميله إلى داخل لأن الأعضاء المجاورة له من داخل تمنعه من قبول التمديد والبروز إلى هذه الجهة. وإذا كان كذلك فيكون شهوقها في الورم أكثر من غورها. قوله على أنا نمنع أن امتلاء المثانة من البول لا يوجب مزاحمة المعاء ولهذا³²⁴ فإنه لا يمكن الانسان أن يبول ولا يتبرز دفعة، نقول لا شك أن امتلاء المثانة بالبول يراحم المعاء لكن المعاء³²⁵ المستقيم لا المعاء الدقاق التي ايلأوس خاص بها. وأما باقي الأعضاء التي ذكرها فورمها لا شك أنه³²⁶ يوجب تقطير البول. وأما ايلأوس فلا بل القولنج المشهور ولبعد أوضاعها عن موضع المعاء الدقاق. وقوله عن أمر الحمى وهو أنه لا ينافي أن يكون³²⁷ قبل هذه الحمى الحادثة حمى وهي اللازمة لنضج مادة³²⁸ الورم والحادثة هي الكائنة³²⁹ عند³³⁰ انفجاره، نقول لو كان الأمر على هذه الصورة لكان قال إلا أن تضعف حماه لأن الحرارة تأخذ في [Y 307b] الانتقاص فإن قوة الحرارة عند تولد المدة ثم إذا تولدت تناقصت إلى الغاية. وأما الحادثة عند³³¹ الانفجار فليست بتلك القوة حتى يصح أن يقال إنها حمى، بل ذلك سوء مزاج خفي إلى الغاية. وأما أن أورام الأعضاء إذا قاحت وانفجرت كثرت البول فهو صحيح لأنه إذا حصل خرجت المدة وخالطت البول وزادت في مقداره. وأيضاً فإن البول الذي كان محمبساً في عروق الكبد وفي غيرها فإنه أيضاً يخرج .

البحث الخامس: في النظر فيما قاله ابن أبي صادق. قوله «إذا كان تقطير البول عن بلغم خام ثم دفعته الطبيعة إلى المعاء الدقاق فأوجبت ايلأوس»،

321. L5 الأنسي Y: [من العظم]

322. L5 ملأ Y: [أملأ]

323. Y نقول وكذلك L5: [وكذلك نقول]

324. L5: om. Y [ولهذا]

325. L5: om. Y [لكن المعاء]

326. L5: om. Y [أنه]

327. Y كان. L5: add. [يكون]

328. L5: om. Y [مادة]

329. L5 والكائنة Y: [والحادثة هي الكائنة]

330. L5 عن Y: [عند]

331. L5 عن Y: [عند]

نقول كيف يتصور هذا الانتقال فإن المادة تحتاج أن تمر بالحاليين ثم بالكلّي ثم بالبريخين ثم بالكبد³³² ثم بالماسريقا ثم بالمعاء. وإذا مرت بالكبد فلم لا يقال أن الكبد بحرارتها أفادتها رقة ونضجاً وهيئتها للخروج لا لا يلاوس. وأيضاً فإن الحمى إذا حصلت بعد حصول ايلالوس على ما فرضه كيف يتصور أن المادة إذا رقت ولطفت ان تخرج بالبول وهي إن ترجع وتندفع في الماساريقا ثم في الكبد ثم في المجاري المذكورة بل خروجها بالإسهال أولى³³³. وأيضاً نقول³³⁴ كيف يتصور حدوث الحمى وأي شيء يوجبها في هذه الصورة فإنه ليس هناك ورم حار ولا عفونة توجبها. فإذا ظهر هذا القدر ثبت أن هذا الفصل ليس من كلام أبقرات بل من الفصول المدلسة والله أعلم³³⁵.

.45

قال أبقرات: إذا مضى للقرحة³³⁶ حول أو مدة أطول من ذلك وجب ضرورة أن يتبين منها عظم وإن يكون موضع الأثر بعد اندمالها غائراً.

الشرح: هاهنا بحثان

البحث³³⁷ الأول: في الصلة. لهذا الفصل صلة بما قبله على تقدير أن يكون من كلام أبقرات وبما قبل الفصل المذكور. أما الأول فهو أنه قد عُرف أن معنى قوله أن ايلالوس يحدث عما يوجب تقطير البول ومن جملة ذلك ورم بعض الأعضاء التي ذكرها الورم إذا انفجر وطالت مدته سمّي قرحة. فذكر في هذا الفصل حكماً من أحكام القرحة. فأما الثاني فهو أيضاً كذلك فإنه قد عرف أن المراد بالمطحول من كان به ورم متقادم في الطحال وهذا الورم متى انفجر سمّي قرحة. فذكر في هذا الفصل حكماً من أحكام القرحة.

البحث الثاني: طول زمان القرحة هو أن لا تندمل وإن اندملت انتقصت من غير خطأ يحصل في العلاج [Y 308a] وهذا القدر يكون لأحد أمور ثلاثة: إما مادة رديئة تنصب إليها، وإما رطوبات رديئة حاصلة فيها، وإما فساد في عظم من عظام الموضع بحيث أنه يرشح منه صديد دائماً يفسد اللحم ويورمه. فمتى حصل أحد هذه طالت مدة القرحة أو نقصت بعد الاندمال. ومراد أبقرات بالقرحة الطويلة المدة الحادثة عن السبب الثالث لأن الكائنة عن المادة المنصبة أو عن رطوبة عفنة حاصلة فيها لم تطل هذه المدة لأنه لا بد أن يتقدم ذلك استفراغ تلك الرطوبات في النوع الأول ويستعمل أدوية مجففة

332. Y: om. L5 [ثم بالكبد]

333. L5: om. Y [أولى]

334. Y: om. L5 [نقول]

335. Y: om. L5 [والله أعلم]

336. Y بالقرحة: L5 [للقرحة]

337. L5: om. Y [البحث]

بمقدار تطيب الرطوبة في النوع³³⁸ الثاني بل التي تبقى حولاً أي³³⁹ سنة أو أطول من ذلك هي الحاصلة عن الأمر الثالث. فإذا رأيت قرحة قد طال مدتها مع حسن التدبير وهو³⁴⁰ أن يكون قد حصل نقاء عام وخاص والأغذية المستعملة على ما ينبغي وكان مزاج البدن صالحاً فسببها هذا الأمر حتى أن كثيراً من هذه القروح يندمل في الظاهر بحسب التدبير المذكور ثم بعد مدة يسيره يرسل العظم شيئاً من صديده يورم ذلك الموضع وينقضه. ولأجل هذا قال وجب ضرورة أن يتبين منها عظم أي يخرج منها عظم لأنه متى فسد لم يكن هناك حيلة في برؤها سوى إخراجها لأنه هو السبب في طول المدة، ولا شك أنه متى أزيل السبب زال المسبب. وقال «وجب ضرورة أن يتبين منها عظم»، إنما أوجب ذلك لأنه سبب لطول المدة فلذلك وجب إخراجها [L5 166a] وقال «يتبين منها عظم ولم يقل كله أو بعضه، وذلك لأن حصول الغرض في ذلك قد يتم بحك العظم الفاسد وقد يتم بجرده وقد يتم بقطع بعضه وقد يتم بإخراجه كله. والعبارة التي ذكرها تعطي الغرض في هذا جميعه لأن في هذه الصورة³⁴¹ جميعها قد أبان³⁴² منها عظم أي أخرج. وإذا أخرج³⁴³ منها هذا العظم أعادت الطبيعة اللحم الذي كان يعلوه على ما كان عليه غير أنه يبقى في ذلك الموضع غور، وذلك لأن الموضع يضعف هضمه فيقل استعماله للغذاء والتحلل في البدن عام ودائم فيبقى ذلك الموضع غائراً والله أعلم.

.46

قال أبوقراط: من أصابه حذبة من ربو أو سعال قبل نبات الشعر في العانة [Y 308b] فإنه يهلك.

الشرح: هاهنا مباحث ثلاثة

البحث الأول: في الصلة. وهي أن الفصل الماضي لما كان يتضمن ذكر³⁴⁴ حكم من أحكام الرطوبة الغربية بالإضافة إلى العظم ويلزمها غور في موضع ذلك العظم ذكر في هذا الفصل حكماً آخر لتلك +++ الرطوبة بالإضافة إلى العظم يلزمها أيضاً غور في موضع ذلك العظم³⁴⁵. فإن الفقرة إذا زالت إلى أي جهة كانت حصل غور في الموضع التي زالت عنه لكن الفرق بين إضافة الرطوبتين أنها في الصورة الأولى إلى العظم بمعنى إفسادها له وفي الثانية

338. L5: om. Y [النوع]

339. L5 أو: Y [أي]

340. Y: om. L5 [وهو]

341. Y الصور: L5 [الصورة]

342. L5 بان: Y [أبان]

343. L5: om. Y [وإذا أخرج]

344. L5: om. Y [ذكر]

345. L5: om. Y [ذكر في هذا الفصل حكماً آخر لتلك الرطوبة بالإضافة إلى العظم يلزمها أيضاً غور في موضع ذلك العظم]

بمعنى أنها زالتة عن موضعه.

البحث الثاني: الحدية عبارة عن زوال الفقرات عن مواضعها الخاصة بها ثم هذا الزوال تارة يكون إلى قدام ويسمى حدية المقدم وقوم يسمونه التقصع. فإن تنامع ذلك عظام القص إلى قدام سمى ذلك تقصعاً وتارة إلى خلف ويسمى حدية³⁴⁶ المؤخر وتارة إلى أحد الجانبين ويسمى الالتواء، وإذا مالت الفقرة إلا قدام مالت التي يقربها إلى خلف لخلو الموضع هناك فتميل الفقرات المذكورة إلى الجهة المذكورة. ثم هذا الزوال تارة يكون سببه من خارج وتارة من داخل، فالخارجي كضربة أو سقطة تحصل لبعض الفقرات والداخلي إما رطوبات لرجة تزلق الفقرات وتهيئها لزوال بعضها عن بعض لا سيما عند الفقرة القوية أو الوثبة أو الصياح الشديد. وأما رياح غليظة تمدد الرطوبات والأوتار المتصلة بالفقرات فعند ما يزداد عرضها ينقص طولها فتجذب³⁴⁷ الفقرات إلى قدام لذلك أو تدفعها إلى خارج غير أن هذا الزوال يكون إلى خلف. وأما من ورم في بعض الأعضاء الجاورة للفقرات فإنه متى حصل في أحد هذه ورم جذب الفقرات إلى داخل بتمديد الورم للرطوبات المتصلة بها إلى داخل. فالحدية³⁴⁸ إذا حدثت من تلقاء النفس من غير ضربة أو سقطة وبالجملية سبب خارجي فسببه من داخل وذلك من أسباب المذكورة.

البحث الثالث: قوله «من أصابه حدية من ربو أو سعال»: الربو علة في الرئة³⁴⁹ لا يجد الوادع³⁵⁰ منها³⁵¹ بدأ، أي إن صاحب الدعة والراحة³⁵² كثيراً ما يعتريه الربو وذلك لما يتولد في بدنه من الرطوبات الفضلية بسبب ضعف الهضم. وأما كونها غليظة فلضعف الحرارة الغريزية المرققة الماطفة لها فإذا قويت الطبيعة عليها ودفعتها إلى جهة الصلب. فأما إن تورم ما مالت إليه أولاً فإن لم تورمه بلس الأوتار والرباطات المتصلة بالفقرات. وأزلقت الفقرات أيضاً وأوجب الزوال وإن ورمته انجذبت أيضاً بما ذكرنا³⁵³. قوله «من أصابته حدية³⁵⁴ من ربو أو سعال» أي مما يحدث عنه الربو والسعال. فإن كان حصول

346. Y جذبة: L5 [حدبة.

347. Y فتنجذب: Y [فتجذب.

348. Y الجذبة: L5 [الحدية.

349. Y رسه: L5 [الرئة.

350. Y ذو الدعة: L5 [الوادع.

351. Y معها: Y [منها.

352. Y الراحة: L5 [والراحة.

353. L5 بما ذكرنا وأوجب الزوال وإن ورمته انجذبت أيضاً: Y [وأوجب الزوال وإن ورمته انجذبت أيضاً بما ذكرنا.

354. Y جذبة: L5 [حدبة.

هذه الحدة³⁵⁵ قبل³⁵⁶ نبات الشعر في العانة فإنها تكون مهلكة وذلك لأن القلب والرئة فيمن هذه حاله ينميان ويزدادان عظماً، ثم إنهما لا يجدان من عظام الصدر سعة بمقدارهما وذلك مما يلزمه سوء التنفس لا سيما والرئة ضعيفة مستعدة للآفات فبسبب ما كان فيها من المادة³⁵⁷ الربوية والسعالية لا سيما والحرارة أخذته في الازدياد والحدة والقوة وظهور الفعل عند قرب الإدراك المعبر عنه بنبات الشعر والمجري التي للهواء الداخل والخارج ضيقة بسبب ما نالها من إذى المادة المذكورة ومن الالتواء عند زوال الفقرات إلى داخل. وصاحب الحدة³⁵⁸ أبداً تدق ساقاه وذلك لالتواء المجري والمنافذ الواصل إليها فيما غداؤهما والله أعلم.

.47

قال أبقراط: من أحتاج إلى فصد أو شرب دواء فينبغي أن يستعمل ذلك في الربيع³⁵⁹.

الشرح: هاهنا مباحث أربعة

البحث الأول: في الصلة. وهي أنه لما ذكر في الفصل الماضي أن الحدة³⁶⁰ تحصل من الربو أو من السعال. لما ذكرنا ذلك كان³⁶¹ دالاً على أن بدن من هو كذلك ممثلاً وهو محتاج إلى استفراغ. ثم هذا الاستفراغ تارة يكون بالفصد وتارة يكون بالإسهال بما يخص واحداً واحداً من المواد الثلاث، وذلك بحسب الحاجة. ولا شك أن المرض المذكور الذي هو سبب الحدة³⁶² طويل المدة. ومتى كان المرض كذلك كان استعمال ذلك فيه قريباً من

355. Y جذبة: L5 [حدة]

356. L5 قتل Y: قبل

357. L5 الآفات Y: المادة

358. Y الراحة: L5 [والراحة]

359. يسقي الدواء ويفصد في الربيع: L5 [يستعمل ذلك في الربيع]

360. Y الراحة: L5 [والراحة]

361. Y: om. L5 [كان]

362. Y الراحة: L5 [والراحة]

استعماله للإرادة، أي لحفظ الصحة التي تجب مراعاة³⁶³ الفصد فيه³⁶⁴. والفصل الموافق لذلك على مذهبه ومذهب الجمهور الربيع. وستتكمم³⁶⁵ في هذا وقدم في الاستفراغ الفصد على شرب³⁶⁶ الدواء لأنه استفراغ عام والدواء استفراغ خاص، وتقديم العام على الخاص واجب لأنه أقل معانداً وشرطاً.

البحث الثاني: قد [Y 309b] علمت أن الفصد والاستفراغ بالدواء³⁶⁷ كل واحد منهما منه اختياري ومنه ضروري. فالاختياري يراعي فيه شروط وقد عرفتها ومن جملتها الفصد وقد اختلف الأطباء في هذا الفصل للإسهال المذكور. فذهب أبقرات وجمهور الأطباء إلى أنه الربيع. وذهب الشيخ الرئيس³⁶⁸ في قوانين الإسهال في الكتاب الأول من القانون إلى أنه الخريف. واحتج الجمهور على صحة ذلك باعتدال الربيع والقوة تقوى بالاعتدال. وقد عرفت أن خروج المادة البدنية تتم بشيئين: بجذب الدواء المسهل وبدفع الطبيعة، لذلك غير أن المواد المستفرغة متى كانت صفراوية الواجب أن يكون استفراغها في أول الربيع، وإن كانت سوداوية ففي وسطه أو بلغمية ففي آخره. وذلك لترق المادة وتلطف بحرارة الوقت المذكور. واحتج الشيخ الرئيس³⁶⁹ بوجهين: أحدهما أن خروج الأخلاط في الربيع خروج تنقيصه بالفصد أولى من تنقيصه بالدواء المسهل لأنه في الكمية وخروجها في الخريف خروج تنقيصه بالدواء المسهل أولى من تنقيصه بالفصد لأنه في الكيفية. وثانيهما أن الأدوية المسهلة أكثرها حار وإسهالها بقوة سمية فيها فهي بالصفة الأولى تفيد البدن سوء مزاج وبالثانية تفيد البدن ضعفاً وإنهاكاً. فإذا استعملت في زمان الربيع ولا شك أن³⁷⁰ الربيع يعقبه الصيف وهو موجب لإفادة البدن سوء مزاج حار ويضعف القوة بفرط التحليل. فإذا كان قد سبقه ما يوجب ذلك فيكون البدن شديد الوقوع في ذلك بخلاف الحال في الخريف [L5 166b]. فإن البدن فيه منتقل إلى الشتاء وهو كاسر من السوء المزاج الحار مقو للوقى يتوفر الحرارة الغريزية في الباطن فاستعماله حينئذ في الخريف أجود منه في الربيع. وأما الضروري فاستعماله واجب في أي وقت كان سواء³⁷¹ كان في الربيع أو في غيره.

البحث الثالث: نقول خروج الأخلاط إما في كميتها أو في كفيته. فإن كان الأول فإما أن تكون نسبتها مع ذلك محفوظة أولاً فإن كان الأول فإخراجها

L5 مراعى Y: مراعاة. 363.

L5 فيها Y: فيه. 364.

L5 ولنتكلم Y: ستتكمم. 365.

Y: om. L5 [شرب. 366.

Y والإسهال L5: [والاستفراغ بالدواء. 367.

Y: om. L5 [الرئيس. 368.

L5: om. Y [الرئيس. 369.

Y: om. L5 [ولا شك أن. 370.

Y: om. L5 [كان سواء. 371.

بالفصد ثم بما يخرج المستولى بعد ذلك، وإن كان الثاني فيما يخص الغالب من الإسهال وإن كان [Y 310a] الثاني³⁷² وهو أن يكون خورجها في الكمية. فأما إن تكون النسبة محفوظة مع ذلك أولاً فإن كان الأول فأخرجها بالفصد، وإن كان الثاني فإن كان الدم هو المستولى فأخرجها بالفصد وإن كان غيره فيما يخصه من الدواء وينبغي أن يكون مقدار قوته بحسب مقدار المادة وأن يكون أخذه³⁷³ بعد ظهور النضج التام إلا في المرض المهياج وأن يستعمل معه المصلح وقد عرفت ذلك.

البحث الرابع: لقائل أن يقول: تخصيص أبقراط ذلك بالربيع ليس له³⁷⁴ وجه لأنه يقال له وكذلك من احتاج إلى ذلك في الخريف فينبغي أن يستعمله بل³⁷⁵ وفي الصيف أيضاً. وإذا كان كذلك فلا وجه للتخصيص والذي يمكن أن يقال في دفع هذا السؤال وجهان: أحدهما ما ذكره الفاضل جالينوس في شرحه لهذا الفصل وهو أن حكم الإمام أبقراط هاهنا يحتمل³⁷⁶ على الاختياري من ذلك لا الضروري ولا شك أن ذلك يراعي في استعماله الفصل الموفق له وهو الربيع على مذهبه، وثانيهما أن يقال تقدير كلام أبقراط من احتاج إلى فصد أو شرب دواء العادة ينبغي أن يستعمل³⁷⁷ ذلك في الربيع لا في الصيف لفرط تحليله ولا في الخريف لقلة الدم فيه ولا في الشتاء لجمود المادة فيه. واعلم أن في كل واحد من القوانين نظر. أما ما قاله جالينوس فهو أن نقول له متى وجد في البدن الصحيح³⁷⁸ امتلاء يخاف منه حدوث حالة رديئة فإنه متى لم يبادر إلى تخفيفه بالفصد أو بشرب الدواء أوقع صاحبه في³⁷⁹ ضرر لا يقدر على³⁸⁰ تداركه ولا شك أن هذا ينبغي أن يستعمل في أي فصل كان، وإذا كان الحال كذلك فلا وجه لما ذكره جالينوس، وأما الثاني فإنه متى جرى للانسان عادة بفصد أو شرب دواء في أي فصل كان فينبغي أن يستعمل ذلك في ذلك الفصل لأنه متى أخره أضر ذلك به. واعلم أن الحق في هذا الموضوع ما ذكره الفاضل جالينوس فإن الصحيح الذي أشار إليه المعترض أن احتاج إلى تخفيف امتلائه بالفصد وبشرب دواء فالأولى به أن يدافع بذلك إلى وقت الربيع إن أمكن لأنه هو الأولى بذلك على مذهبه لما عرفت مع استعمال تخفيف الغذاء وصلاح [Y 310b] كفيته والله أعلم.

372. Y: om. L5 [وإن كان الثاني]

373. L5 أحده: Y [أخذه]

374. L5 هو: Y [له]

375. L5: om. Y [بل]

376. Y يحمل: L5 [يحتمل]

377. L5 أن ينبغي استعمال: Y [ينبغي أن يستعمل]

378. Y بدن صحيح: L5 [البدن الصحيح]

379. Y: om. L5 [في]

380. L5 [لا يقدر على]

.48

قال أبقرط: إذا حدث بالمطحول اختلاف دم فهو محمود.

الشرح: أما الصلة فهي أنه لما بين وجوب الاستفراغ عند خروج الأخلاط في كميتها وكيفيتها من جهة الطبيعة ومن جهة الصناعة ذكر في هذا الفصل ما يشهد بنفعه من جهة الحس. فإن المطحول إذا حصل له إسهال من مادته كان ذلك محموداً سواء كان من جهة الطبيعة أو من جهة الصناعة لكن يجب أن تعلم أن الطبيعي أفضل من الصناعي لراحة العليل من كراهة الدواء المسهل وقوته السمية ولأجل هذا ذكر الإسهال الطبيعي النوعي. وقوله «إذا حدث بالمطحول³⁸¹» أي إذا كان ورم في الطحال قريب العهد بالحدوث ولا شك أنه متى كان كذلك ثم حصل بعده دفع طبيعي انتفع به المطحول لأنه لم تكن مادته قد استقرت استقراراً تاماً ولا ضعفت كبده من ذلك. وقوله «إختلاف دم» أي دم³⁸² سوداوي وأيضاً فإن السوداء تشابه الدم في اللون فلذلك كان محموداً لأن فيه إخراج المادة المرضية. فإن قيل لم حكم بضرر الاختلاف في قوله إذا أصاب المطحول اختلاف دم فطال به حدث به استسقاء أو زلق الأمعاء وهلك. وينفعه في هذا الفصل قلنا الجواب عن هذا أن قول في الفصل الماضي «إذا أصاب المطحول اختلاف» المراد به من كان به ذلك في زمان طويل. وقوله في هذا الفصل «إذا حدث بالمطحول اختلاف دم» المراد به على ما فهمت أن يكون ورم الطحال قريب العهد بالحدوث والله أعلم³⁸³.

.49

قال أبقرط: ما كان من الأمراض من طريق النقرس وكان معه ورم حار فإن ورمه يسكن في أربعين يوماً.

الشرح: هاهنا مباحث ثلاثة³⁸⁴.

البحث الأول: في الصلة وهي أنه لما كان الفصل الماضي يتضمن ذكر ورم طويل ليس معه تقيح، ذكر في هذا الفصل ورماً آخر على تلك الصورة كالنقرس. فإن الورم الذي معه تطول مدته بلا تقيح وصار كذلك لأن الفصل الذي هو محل هذا الورم دائم الحركة وذلك مانع من التقيح لاحتياجه إلى السكون بل أمر ذلك يؤول إلى أحد أمرين: إما إلى تحليل وإما إلى صلابة. والثاني هو الأكثر لما يستعمل عليه من المبردات القوية [Y 311a] والمخدرات لأجل تسكين ألمه المبرح.

البحث الثاني: قوله «ما كان من الأوجاع» مراده بالأوجاع الأمراض فإنه لا فرق عنده بين الأوجاع والآلام والأمراض. وقوله «من طريق النقرس» أي ما

381. L5: om. Y [بالمطحول]

382. Y: om. L5 [دم]

383. L5: om. Y [والله أعلم]

384. L5: مباحث ثلاثة [ثلاثة مباحث]

كان من ذلك حاصلًا لأجل النقرس أو مع النقرس وبالجملة لازماً له وقوله³⁸⁵ ومعه ورم حار. أما حدوث الورم فلأجل الألم فإن الألم جذاب للمواد وأيضاً فميل الطبيعة إلى الجهة طلباً لمقاومته ولميل الدم معها لما عرفت. وأما كونه حاراً فذلك لقوة الألم³⁸⁶ وشدته. فإن ذلك مما يثير الحرارة ويقويها وذلك مما يعين على تسخين المواد الموجبة للورم. فالحاصل أن الورم لازم للوجع وهو لازم للنقرس فإذا سكن الورم سكن³⁸⁷ الوجع الذي هو المرض ضرورة انتفاء الملزوم لانتفاء لازمه ويلزم من ذلك انتفاء النقرس لانتفاء لازمه³⁸⁸ الذي هو الوجع.

البحث الثالث: النقرس من أوجاع المفاصل وهو عند جالينوس على ما ذكره في كتاب المياعر عبارة عن وجع مفصل القدم. ثم قال وهو إنما يبتدي من مفصل واحد ولم يعين ذلك المفصل. وأما عند المتأخرين فعبارة عن وجع مفصل إبهام الرجل وهذا المفصل ضيق. فإذا انصبت المادة المرضية إلى المفصل المذكور وملأته تمددت الأعصاب والأوتار والرباطات التي هناك إلا أن الاشبه أن الأوتار والأعصاب لم يحصل لها ورم في وجع النقرس، ولهذه لم يوجد على ما ذكره جالينوس أحد ممن أصابه النقرس حدث به تشنج، فإنه لو حصل لأحدها ورم للزمه التشنج وذلك³⁸⁹ [L5 168a] لوصول الأفة والادي³⁹⁰ إلى الأعصاب المذكورة³⁹¹ ثم إلى الدماغ ثم هذه متى وصل إليها ذلك تقلصت إلى ذاتها واجتمعت لدفع المؤدي ثم إنها عند ذلك تمتد ثم تجتمع وبالجملة يحصل لها حركة تشنجية. وأما ما يوجد فيها من الوجع فهو لأجل التمديد الحاصل لها من امتلاء المفصل. وأما الرباطات فإنها قد تتورم فيكون الأمراض التي تعرض للنقرس التي هي الأوجاع حاصلة في الأجسام المحيطة بالمفصل والورم الحار هو ورم الرباط. وهذا الورم يسكن في أربعين يوماً وذلك لأنه قد أجمع فيه ما يوجب الأزمان وما [Y 311b] يوجب الحدة. أما الأول فإن ورم الرباط يقتضي طول المدة بسبب تكاثفه وغلظ جرمه. فيعسر تحليل المواد منه وأيضاً يعسر تشربه لها ولذلك تقل أوزانها وإن حصلت فلم تعظم. وأما الثاني فلأن قوة الوجع تقتضي قصر المدة التي هي الحدة وذلك لشدة ضرر الطبيعة وانتهاضها لمقاومته. ولما كان حال الورم كذلك وجب أن يكون بحرانه فيما هو مشترك بين الأمراض الحادة والمزمنة وذلك هو الأربعون. فإنه آخر بحارين الأمراض الحادة وأول بحارين الأمراض المزمنة، وتقدير هذا المدة بعد شرط وهو أن يكون علاج العليل على الواجب وكذلك

385. Y: om. L5 [وقوله 385.]

386. Y: om. L5 [الألم 386.]

387. Y: om. L5 [الورم سكن 387.]

388. Y: om. L5 [ويلزم من ذلك انتفاء النقرس لانتفاء لازمه 388.]

389. folios are misplaced, text skips to 168a

390. الأذى والأفة: Y [الأفة والأذى 390.]

391. L5: om. L5 [المذكورة 391.]

تدبيره هو في حق نفسه من جهة الحماية على ما ينبغي وإلا فمتى حصل تفريط في ذلك وهو أن مال تدبيره³⁹² إلى جانب الغلظ أو إلى³⁹³ اللطافة طالت مدة المرض أو قصرت والله أعلم.

.50

قال أبقرط: من حدث به في دماغه قطع³⁹⁴ فلا بدّ أن يحدث به حمى وقيء مرار.

الشرح: هاهنا بحثان

البحث الأول: في الصلة. وهي أنه قد عرف أن المرض المذكور إذا لم يكن³⁹⁵ حصوله للعضو لذاته فقد يكون حصوله له بطريق المجاورة وقد يكون بطريق المشاركة ولما تضمن الفصل الماضي المعنى الأول فإن ورم الرباط وضرر الأعصاب والأوتار في النقرس بطريق المجاورة، ذكر في هذا الفصل المعنى الثاني وهو الحاصل بطريق المشاركة وضرب المثال في ذلك بالدماغ لأن مشاركته لغيره من الأعضاء ظاهرة وذلك بالأعصاب وهذا القدر وإن كان حاصلاً للأعضاء الثلاثة التي هي الدماغ والقلب والكبد غير ذكره للدماغ³⁹⁶ أولى وذلك لأن كلامه في الفصل الماضي يتضمن ذكر ضرر الأعصاب والأوتار والأعصاب نابتة من الدماغ والقوة التي فيها وفي الأوتار أتية إليها من الدماغ. وإذا كان كذلك فذكر الدماغ بعد ما³⁹⁷ ذكره في الفصل الماضي أنسب من ذكر العضوين الآخرين. ثم المشاركة عند الأطباء على نوعين: عامة وخاصة. وقد أشار إليها أبقرط في هذا الفصل بقوله «حمى وقيء مرار» فإن الحمى عامة وقيء المرار خاص بالمعدة وقدم ذكر العام على ذكر الخاص لما عرفته.

البحث الثاني: في كيفية حصول ما ذكره. أما الحمى فلأن قطع كل عضو يتبعه ورم حار وكل ورم حار وكل ورم حار³⁹⁸ لا سيما متى كان في عضو رئيس يتبعه حمى. أما الأول فلأن القطع متى حصل في عضو مالت الطبيعة إليه بكليتها طلباً لمقاومة المؤذي. فإن كان العضو رئيساً كان الميل³⁹⁹ أبغ وأقوى

L5 تقريظه: Y [تدبيره. 392.

Y و L5: [أو إلى. 393.

Y: om. L5 [قطع. 394.

Y: om. L5 [يكن. 395.

L5 أن الدماغ: Y [ذكره للدماغ. 396.

Y: om. L5 [ما. 397.

Y: om. L5 [وكل ورم حار. 398.

Y أميل: L5 [الميل. 399.

والطبيعة يصحبها عند ذلك الدم والروح والحرارة الغريزية لما عرفته وتوفر المادة فيه مع الحرارة ولأن قواه الخاصة⁴⁰⁰ به قد ضعفت بسبب القطع فيضعف تصرفها وتديرها في ذلك الدم الكائن فيه والواصل إليه وعند ذلك يستعد للعفن ثم يعفن ثم يورم لأنه قد عرف أن الدم متى أنصب إلى فضاء غير طبيعي له فإنه لا بد أن يتقيح في الأكثر أي يأخذ في التوريم ثم في التقيح. وأما الحمى فسببها⁴⁰¹ عفونة الورم ولكونه حاصلاً في عضو رئيس وذلك لاهتمام الطبيعة به. وأما وصول الحرارة الغريبة إلى القلب ففي الشرايين المتصلة بالقلب، وأما في المرار فلما ينحدر من ورم الدماغ إلى فم المعدة في العصب المتصل به وأيضاً فإن الحرارة القوية تحيل رطوبات البدن إلى المرار ولأن الدهن مشغول ويلزم ذلك ضعف الشعور أو عدمه وبعوز⁴⁰² الغداء فتبقى المعدة خالية في أكثر أوقاتها من الغداء ومتى خلت المدة⁴⁰³ المذكورة أنصبت⁴⁰⁴ إليها رطوبة مائية لها وأكثرها الصغراء لأنها أطف المواد وأقبلها للانصباب لا سيما في هذا الوقت. فإنها أوفر مواد البدن القابلة للانصباب والميل إلى أي عضو ضعيف والله أعلم.

.51

قال أبقرط: من حدث به وهو صحيح وجع بغفة⁴⁰⁵ في رأسه⁴⁰⁶ ثم أسكت على المكان وعرض له غطيط فإنه يهلك في سبعة أيام إلا أن يحدث به حمى.

الشرح: هاهنا مباحث ثلاثة

البحث الأول: في الصلة. وهي أنه لما ذكر في الفصل الماضي عروض حالة للدماغ الصحيح موجبة لميل المواد إليه ذكر في هذا الفصل حالة أخرى عارضة له عند كونه صحيحاً موجبة لميل المادة⁴⁰⁷ إليه وهو حصول الصداع له الذي أراد به الوجع فإنه متى حصل وكانت المواد الموجبة له متوفرة وكان الدماغ ضعيفاً أوجب السكتة.

البحث الثاني: قوله «من حدث به وهو صحيح» إنما قيد هذا الحكم بالصحيح لأن المريض [Y 312b] متى حصل له هذا الورم العظيم فإنه يموت

400. L5: om. Y [يصحبها عند ذلك الدم والروح والحرارة الغريزية لما عرفته وتوفر المادة فيه مع الحرارة ولأن قواه الخاصة .

401. Y فبسبب L5: [فسببها .

402. Y لعوز L5: [بعوز .

403. L5: om. Y [المدة .

404. L5 انصب Y: [أنصبت .

405. L5 شديد Y: [بغفة .

406. L5 بغة. Y: add. [رأسه .

407. L5 المواد Y: [المادة .

لضعف قواه ولا ينتفع⁴⁰⁸ بالحمى الحادثة. ومراده بالوجع الصداع وقوله «بغثة» لأن مثل هذا الوجع يكون لصعود مواد كثيرة دفعة إلى الدماغ ومثل هذا يوجب السدة. أما إذا كان حدوثه قليلاً قليلاً فإنه لم يمكن حصول السدة التامة إلا بعد حصول السدة الناقصة التي هي موجبة للصرع وحدث مانع من حدوث السكتة لأنه يحلل المادة بحركته ويقصه للمواد إلا مخارجها⁴⁰⁹، فلأجل هذا قال «بغثة» والوجع الحاصل بغثة الانسب به أن يكون سببه رياحاً لكن الرياح لا تبلغ أن يسد مسالك الحس والحركة وتوجب السكتة وذلك للطافتها. فبقي أن يكون سبب ذلك على ما ذكره جالينوس في شرح هذا الموضوع أحد أمرين: إما رياح غليظة جداً وإما بلغم رقيق متوفر المقدار والغليظ لاستكراه النفس. وذلك لأن الدماغ لما حصل له ما حصل للأعصاب النابتة منه أحد أمرين: إما امتناع نفوذ القوة المحركة للصدر حركة الانبساط والانقباض إليه بسبب اشتغال قوى الدماغ بمقاومة المؤذي أو بسبب الشدة⁴¹⁰ والضغط الحاصل لمبادي الأعصاب وذلك من الريحي. وأما استرخاء الأعصاب وضغط أجزائها بعضها على⁴¹¹ بعض ولا شك أنه عند ذلك يتعذر على القوة المحركة للصدر النفوذ على الواجب فيحصل الغطيط. والسكتة من الأمراض الحادة جداً فهي لا تتجاوز السابع لأن الأفة فيها حاصلة في عضو رئيس فلا يحتمل صعوبة المرض أكثر من هذه [L5 168b] المدة فلذلك قال فإنه لا يتجاوز السابع.

البحث الثالث: قوله «إلا أن يحدث به حمى» المادة الموجبة للمرض المذكور محتاجة في مداواتها إلى تحليل وتلطيف وليس شيء في ذلك أبلغ من الحمى. فإنه لا يقوم مقامها شيء في التحليل والتلطيف والتسخين والتجفيف. وشفاء المرض المذكور بالحمى يدل على أن سببه ما ذكرنا وسبب حصول الحمى بمن هو بهذه الصورة مجاهدة الطبيعة ومقاومتها للمرض المذكور بحصوله في عضو. وقد عرفت ما هي السكتة وأنها تنقسم إلى قوية وضعيفة. ومراده [Y 212b] هنا بها القوية وكذلك⁴¹² فإنه ذكر ما يدل على ذلك وهو الغطيط فإن الغطيط لا يحصل إلا في القوية والله أعلم⁴¹³.

408. L5: om. Y [ينتفع]

409. L5 مجاريها: Y [مخارجها]

410. L5 السدة: Y [الشدة]

411. L5 إلى: Y [على]

412. L5 ولذلك: Y [وكذلك]

413. L5 om. Y [والله أعلم]

قال أبقرط: قد ينبغي أن يتفقد باطن العين في وقت النوم فإن⁴¹⁴ تبين شيء⁴¹⁵ من بياضه⁴¹⁶ والجفن منطبق وليس ذلك يعقب اختلاف دم⁴¹⁷ ولا شرب دواء فتلك علامة رديئة مهلكة جداً.

الشرح: أما الصلة هذا بما قبله فهي أن الفصل الماضي يتضمن ذكر حالة دماغية توجب أيضاً ضرراً في القوة المحركة للصدر، وهذا أيضاً يتضمن ذكر حالة دماغية توجب⁴¹⁸ أيضاً ضرراً في القوة المحركة للأجفان. وقدم ذكر ما يتضمن ضرر القوة المحركة للصدر على ما يتضمن ضرر القوة المحركة للأجفان لأن الحركة الأولى أشرف من الثانية. قوله «ينبغي أن يتفقد باطن العين في وقت النوم»، نقول ظهور بياض العين عند التغميض قد يكون لقصر الجفن في الأصل وقد يكون ليس في الأجفان فتقتصر عن الانثناء والانطباق عند التغميض. ومراد أبقرط للظهور الحاصل للضعف فإن قوله «ينبغي أن يتفقد باطن العين» يخرج الظهور الطبيعي لأنه موجود في حالة الصحة. ومثل هذا لا يصلح أن يقال له يتفقد لأنه حاصل ليس له حاجة بالتفقد. وقوله «ليس ذلك يعقب اختلاف أو شرب دواء» يخرج اليبسي فبقي أن يكون سببه ضعف القوة المحركة للأجفان وعجزها عن الانطباق على ما ينبغي لكن قد يكون هذا العجز لا للضعف بل لاحتلال القوة في فعلها وهو اشتغالها بمقاومة موز للدماغ كما في قرانيطس وليثرغس فإن في هذه الصورة ينام العليل وتبقى العين مفتوحة ولا شك أن ذلك ليس بطبيعي ولا يبسي ولا للضعف. فلذلك عبر عن ذلك بلفظه قد أتى أن دلالة ذلك على ضعف القوة المحركة الدماغية للأجفان دلالة أقلية. ومتى حصلت كانت علامة رديئة مهلكة جداً أي دالة على الموت السريع بخلاف الكائن للإسهال سواء كان عن شرب دواء أو عن هبضة التي أرادها بقوله اختلاف لأن حدوث ذلك يكون دفعة فإذا انقطع وعادت الأعضاء إلى الاعتداء ولا شك أنها [Y 313b] ليس فيها مانع من قبول الغذاء الموجب لبرد الرطوبات فيمكن الترطيب بالتغذية في مدة قصيرة. وأما إذا كان ذلك عن المرض كان وقوع ذلك في زمان طويل لأن الرطوبات لا تنحل عن المرض إلا قليلاً قليلاً وصار هذا القدر يظهر في الجفن أو لا لأنه يابس في الأصل. فإن⁴¹⁹ جوهر غضروفي فيكون الجفن إليه أسرع من غيره من أعضاء الوجه لأن أعضاء الوجه الغذاء⁴²⁰ الآتي إليها يصل إليها من جهة الدماغ. فإذا انقطع عنها ذلك لضعفه عن إحالة الغذاء⁴²¹ ذلك لنفسه ولغيره ضعفت أعضاء الوجه وضعف أولاً منها ما كان مستعد الجفاف وهو الأجفان والله أعلم.

414. L5: فإنه Y: فإن

415. L5: om. Y [شيء]

416. L5: بياضها Y: بياضه

417. L5: om. Y [دم]

418. L5 [sic] موجبت Y: توجب

419. L5: om. Y [جوهره]

420. Y: om. L5 [أعضاء الوجه الغذاء]

421. L5: om. Y [الغذاء]

.53.

قال أبقرط: ما⁴²² كان من اختلاط العقل مع ضحك فهو أسلم وما كان منه مع هم وحزن فهو أشد خطراً.

الشرح: أما الصلة فهي أن الفصل الماضي يتضمن ما يدلّ على ضعف قوى الدماغ اللازم لنقصان غذائه اللازم للجفاف الساذج، وهذا الفصل يتضمن ما يدلّ على أحوال الدماغ بما يستولى عليه من سوء المزاج اليابس المادي. قوله «ما كان من اختلاط العقل مع ضحك فهو أسلم»، قال جالينوس ليس من اختلاط العقل شيء سليم إلا أن الاختلاط الذي معه ضحك فهو أقل خطراً وهذا أحق. فإن الدهن لا يختلط إلا الأمر قوي⁴²³ غير أنه متى كان مع ضحك دلّ على أن المادة الموجبة له مادة دموية⁴²⁴ محترقة والدم المحترق نكايته بالأعضاء أقل من نكايته الصفراء والسوداء المحترقتين والبلغم المحترق. وإن كان أقل نكايته من الدم المحترق لأنه أبعد من الدم في الأصل وأرطب بالرطوبة الغريبة غير أنه لم يبلغ المحترق يبلغ من قوة إحراقه إلى أن يوجب اختلاط الدهن ومع ذلك لو فرضنا أن البلغم المحترق يبلغ من قوته وتأثيره إلى أن يفعل الفعل المذكور. فإن الدم المحترق أقل نكايته منه فإنه طبيعي وهو العادي على المذهب الحق⁴²⁵ ومادة الحرارة الغريزية بخلاف البلغم فإنه كيف كان خارجاً عن الطبيعة بالنسبة إلى الدم؟ ولما كان حال الاختلاط الحاصل عن احتراق الأخلاط الأربعة لذلك قال [Y 314a] إن الحادث عن احتراق الدم أسلم⁴²⁶ أي من غيره ولم يقل سليم. وصار هذا النوع من الاختلاط أسلم⁴²⁷ لأن حرارة الدم أكثر غريزية من باقي الأخلاط. فإذا احترق لم يبعد عن ذلك بعد غيره من المواد ورطوبته بعينه على الانبساط والانتشار فيعرض لصاحبه عند احتراقه حالة شبيهة بالرعونة والحمق فلذلك كان الاختلاط الدموي معه ضحك. وأما الذي يكون معه تقحم وإقدام وكثرة اضطراب فسببه مادة صفراوية محترقة لأن هذه إذا احترقت كانت شديدة النارية واليبس فتكون نكايته بالدماغ قوية جداً والذي يكون معه من وحزن وكآبة فسببه مادة سوداوية فإن هذه لميلها إلى البرد واليبس وسواد اللون تجمع النفس ويقبضها ويمنع الحرارة الغريزية والقوى البدنية من الانبساط والانتشار وبالجملّة يعرض منها ضد ما يعرض مع الفرح. فيحصل من ذلك الهم والحزن والكآبة. ولما كانت السوداء موجبة لذلك وكان الطحال جامعاً وجاذباً وحاصراً لها، قيل أن الطحال من آلات الضحك لكن من الآلات العرضية. وإن كان مع الاختلاط فتور في الحركات وجبن وسكون فهو حادث عن البلغم المحترق والله أعلم.

.54.

Y من L5: ما. 422.

Y عظيم L5: قوي. 423.

L5 رديئة: Y دموية. 424.

Y: om. L5 [الحق]. 425.

Y أسهل L5: [أسلم]. 426.

Y: om. L5 [أي من غيره ولم يقل سليم. وصار هذا النوع من الاختلاط أسلم. 427.

قال أبقرط: نفس البكاء في الأمراض الحادة التي يكون معها حمى دليل رديء.

الشرح: أما الصلة فظاهرة، فإن نفس البكاء هو الذي ينقطع في وسطه شبيه بنفس الصبي عند بكائه⁴²⁸ وله أسباب. أما في الأمراض التي ذكرها فسبب ذلك احتراق المواد بحيث أنها تقبض القوى وتمنعها من الانبساط التام. وإذا كان حال هذا الفصل كذلك ناسب أن يذكر عقيب الفصل الماضي المتضمن ذكر ما تؤثره المواد السوداوية. وأما في غير هذه الأمراض فهذا النفس له سبب من جهة القوة وسبب من جهة الآلة والكائن من جهة القوة إما لأن القوة المحركة في الأصل ضعيفة وإما لمانع يمنعها من النفوذ على الواجب، وذلك لسدة في الأعصاب، وإما لاشتغال الدماغ بافة فيه، فتشتغل القوة التي فيه بمقاومة المؤدي عن النفوذ كحركة⁴²⁹ التنفس [Y 314b] على الواجب. والكائن من جهة الآلة هو أن يكون صلبه فلا تطاوع القوة للتحريك. [L5 167a] وفي هذه الصورة جميعها تعجز القوة عن أن تبسط الصدر قدر الحاجة، وعند ذلك تقف كالمستريحة في وسط المسافة، ثم بعد ذلك تعود ويتم الانبساط فتقف قسراً ولذلك يغيرها عند الانقباض⁴³⁰. وإذا كان حال نفس البكاء كذلك كان حصوله في جميع الأمراض علامة رديئة. لكن إنما خصص كلامه بالأمراض الحادة لأنه كان قد تقدم منه ذكر هذه الأمراض. وقال التي يكون معها حمى لأمرين: أحدهما لتخرج السكتة عن هذا الحكم، فإنها مرض حاد وليس معها احتراق المواد، وثانيهما ليفهم منه أن الموجب للاحتراق الموجب⁴³¹ للتنفس المذكور قوة المرض لأن طبيعة المادة الموجبة للمرض موجبة لذلك كالأمراض السوداوية، فإنه متى كان التنفس المذكور حاصلاً فيها لم يكن فيه من الردأة كما إذا كان عن قوة المرض، وأحتاج إلى ذكر هذا القيد ليكون كلامه مناسباً لما مضى من كلامه في اختلاط الدهن لأنه حاصل عن المواد المحركة الحاصلة عن قوة الحرارة الغريبة. ولا شك أن قوة الحرارة الغريبة⁴³² إذا أبلغت في القوة إلى أن تحرق المواد وتوجب ما ذكرناه من التنفس كان ذلك علامة رديئة والله أعلم.

.55

قال أبقرط: علل النقرس تتحرك في الربيع والخريف على الأمر الأكثر.

الشرح: أما الصلة فهي أنه جواب عن أشكال مقدر وهو أنه لقاتل أن يقول إذا كان البكاء واختلاط الدهن حادثين عن السوداء فلم كانا يحدثان في الربيع لأن طبيعة الربيع ليس من شأنها توليد المواد السوداوية. أجاب عن ذلك بقوله هذا هو أنه ليس توليد الأمراض الحادثة فيه بطبيعته بل بما يحدثه من حركة

428. إذا بكى Y: عند بكائه

429. L5 لحركة Y: كحركة

430. L5 الانقباض Y: الانقباض

431. L5: om. Y [للاحتراق الموجب

432. L5: om. Y [الغريبة

المواد لما عرفت في المقالة الثالثة من هذا الكتاب، ولهذا صار النقرس يتحرك فيه وهو حادث عن مواد مختلفة، فإنه يحدث عن مادة⁴³³ دموية وصفراوية وبلغمية لطيفة. وضرب المثال بالنقرس لأنه مرض قد جمع بين الزمانة والحدة⁴³⁴. ولا شك أنه قد تقدم منه ذكر أمراض حادة وهو لأن منتقل إلى ذكر أمراض مزمنة، ولما كان الحال كذلك ناسب أن يذكر [Y 315a] هذا الفصل في هذا الموضع. وذكر الخريف في هذا الفصل لأنه ناسب الربيع في أحداثه للمرض⁴³⁵ المذكور من جهة أن توليده له بطريق العرض كما ولده الربيع. فإن كل واحد من الفصلين المذكورين يولد ذلك بطريق العرض، أما الربيع فبواسطة إنهاض القوة وتسييل المواد وترقيقها، والخريف من جهة تكثيفه للمسام وجمعه⁴³⁶ للمواد البدنية. فالربيع لما كان بطبعه يحرك المواد ويفعل فيها الفعل المذكور فأى عضو كان ضعيفاً أنصبت تلك المواد إليه وفعلت فيه ما من شأنها أن تحدثه، والخريف أيضاً لما كان شأنه الجمع والتكثيف للمواد المحترقة صارت إذا احتبست. فأى عضو كان قابلاً لها مالت إليه وأوجبت فيه ما من شأنه أن توجهه والله أعلم.+++

.56

قال أبقرط: الأمراض السوداوية يخاف منها أن تؤول إلى السكتة أو إلى الفالج أو إلى التشنج أو إلى الجنون أو إلى العمى.

الشرح: هاهنا بحوث ثلاثة

البحث الأول: في الصلة. وهي⁴³⁷ أنه لما تكلم في شيء من أحكام الأمراض الحادة انتقل إلى ذكر شيء من أحكام الأمراض المزمنة ليكون قد أعطى نوع المرض خطأ من الذكر وقدم ذكر ما توجه به المواد السوداوية على ذكر ما توجه به المواد البلغمية لأن كلامه فيما مضى في الأمراض السوداوية. قوله «الأمراض السوداوية» مراده بالأمراض المواد فكأنه قال المواد السوداوية يخاف منها كذا وكذا، فإنه كثيراً ما يطلق لفظة الأمراض على المواد⁴³⁸ الموجبة لها كقوله «البقايا التي تبقى من الأمراض» أي من مواد الأمراض، وقوله «حيث كان العرق فهناك المرض» أي مادة المرض، وقوله «إنما ينبغي أن يستعمل الدواء أو التحريك بعد أن ينضج المرض» أي مادة المرض.

البحث الثاني: قال ابن أبي صادق: «أحسب أنه لم يعن بالأمراض السوداوية نفس الأمراض بل المتهئين للوقوع في الأمراض كمن يكون في صحته

433. L5 مواد: Y [مادة]

434. L5 الحدة والزمانة: Y [الزمانة والحدة]

435. L5 أحداث المرض: Y [أحداثه للمرض]

436. L5 om. Y [للمسام وجمعه]

437. Y وهي: L5 [وهي]

438. Y الأمراض: L5 [المواد]

ماليوخولياً أو سوداويًا، فإنه يكون مستعداً للوقوع في الأمراض⁴³⁹ التي ذكرها على أنه لو فهم منه نفس الأمراض كان جديراً بأن يكون حقاً. فإننا نرى كثيراً ممن به صرع سوداوي يبرأ منه بجنون يصيبه كما يوجد كثيراً ممن به جنون يبرأ بصرع يعرض له». قال «ولا يلتفت إلى ما قاله الرازي من أنه رأى من طال به المالىخوليا أو السرطان في وجهه وبدنه وفي أصل أذنيه وفي مواضع [Y 315b] كثيرة من بدنه لا يصير إلى السكته ولا إلى العمى». أقول هذا الكلام من أصله خال عن الفائدة فإنه على التأويل الأول لم يصح لأنه لا يجوز⁴⁴⁰ أن يسمي المستعد للمرض مريضاً والإجاز أن يسمي الأصحاء مرضى، فإنهم مسعدون للأمراض. وعلى الثاني فهو أيضاً خطأ فإن من حصل له مرض سوداوي لا يخاف منه⁴⁴¹ أن يحصل له منه مرض آخر بل الحق في هذا ما ذكرناه، فإن المواد السوداوية يخاف منها أن تحدث ما ذكره لأنها مستعدة لحدوثها وليس هذا خاصاً بهذه المادة فقط بل⁴⁴² وبجميع المواد. وذكر هذه المادة على سبيل المثال وجعل المثال بها لأنه قد كان سبق منه ذكر أمراض سوداوية ثم أنه ذكر ما يحدث عنها من الأمراض الحادة والمزمنة. وما ذكر الرازي ليس بشيء، فإن أبقرات جعل حكمه في مطلق الأمراض السوداوية لا في مرض واحد أي أن هذا المرض يخاف منه أن يحدث منه⁴⁴³ كذا وكذا فإن هذا محال لا سيما إذا كان قد يمكن.

البحث الثالث: في كيفية إيجاب هذه المادة لما ذكره. أما السكته فإنها تكون من سدة تامة في بطون الدماغ ومجاري عروقه. ثم هذا السادة تارة يكون سوداء وتارة يكون بلغمًا وتارة يكون غير ذلك. فإن السدة تحدث عن الأخلاط إما لغلظها أو للزوجتها أو لكثرتها. وأما التشنج فالمراد به الامتلائي، فإن السوداء إذا دخلت جرم العصب غلظته وزادت في عرضه ونقصت فيه طوله وقد تفعل ذلك بلذعها إذا كانت محترقة. لكن هذا يخص باسم العقال في المشهور. وأما الفالج فهو عندما تقوي الطبيعة على دفع المادة عن أحد الجانبين إلى الجانب الآخر وهو الضعيف. وأما الجنون فذلك ظاهر. وأما العمى فهو عندما تميل إلى أحد عصبي الروح الباصر أو إليهما جميعاً وذلك بحسب الاستعداد وفيسد منفذها ويحجب الإبصار والله أعلم.

.57

قال أبقرات: السكته والفالج يحدثان خاصة بمن كان سنه فيما بين الأربعين سنة إلى الستين.

الشرح: ههنا بحوث⁴⁴⁴ ثلاثة

439. L5: om. Y [كمن يكون في صحته مالىخولياً أو سوداويًا، فإنه يكون مستعداً للوقوع في الأمراض]

440. Y: om. L5 [لا يجوز]

441. Y: om. L5 [منه]

442. Y: om. L5 [بل]

443. Y: om. L5 [منه]

444. L5 مباحث: Y [بحوث]

البحث الأول في الصلة: وذلك ظاهر. قال جالينوس «لو أوصل هذا الفصل بما قبله كان ذلك حقاً وهو أن يقال الأمراض السوداوية [L5 167b] يخاف منها أن تؤول إلى السكته أو الفالج اللذين⁴⁴⁵ يحدثان خاصة لمن كان سنه فيما [Y 316a] بين الأربعين سنة والستين، فإن هذا هو وقت توليد السوداء، فأما الحادثان عن البلغم ففي السن التي بعد هذه السن.

البحث الثاني: قال الرازي «مراده بالسكته والفالج الحادثان عن البلغم فإنه قال⁴⁴⁶ لا سن من الأسنان أشد استعداداً لهذين المرضين عن البلغم من سن الكهول من قبل أن كلا سني الصبي والشبيبة حارة بعيدة عن حدوث الأمراض الباردة الرطبة وسن الصبي وإن كان فيها رطوبة فإن حرارتها غريزية والتحلل فيها متوفر فتسلم من الأمراض الرطبة⁴⁴⁷. وأما الشباب فمزاجهم مضاد في الكيفيتين جميعاً للبلغم. وأما المشايخ فالييس مستول عليهم فإن الحيوان كلما كان أسن كان دماغه أجف فلم يبق في الأسنان ما هو أكثر استعداداً لهذين المرضين إذا كانا بلغميين سواء الكهول. وأما استعدادهم لهما إذا كانا سوداويين فبعيد لقلة حدوثهما عن السوداء حتى أنا لم نجد طبيياً يروم أن يرطب مفلوجاً أو مسكوتاً».

البحث الثالث: هذا الكلام من الرازي فيه نظر. فإن لكل سن من الأسنان مادة مخصوصة فكما أن لسن الصبي المادة الدموية والشباب المادة الصفراوية والمشايخ المادة البلغمية والكهول المادة السوداوية. وأما قوله أن المشايخ الييس مستول عليهم نقول لا شك أن مزجتهم الأصلية كذلك. وأما بحسب ما يتولد في أبدانهم من ضعف الهضم فالرطوبة الغريبة متوفرة فيهم ولا شك أن مادة المرض المذكور الرطوبة الغريبة. وأما قوله أنا «لم نجد طبيياً يروم أن يرطب مفلوجاً أو مسكوتاً» نقول لأن حدوث ذلك عن السوداء قليل الوجود ولأن الغالب على مزاج الدماغ البرودة والرطوبة واغتداؤه بدم بارد رطب أو ببلغم على اختلاف المذهبين. ولما كان حاله كذلك صار أكثر حدوث السكته والفالج من المواد البلغمية بخلاف حصولهما من المادة السوداوية. وأبقراط جعل حكمه بحصولهما في هذه السن مأخوذاً من جهة القياس بالنظر إلى نفس السن، فإن طبيعة السن تقتضي حدوث السوداء كما تقتضي باقي الأسنان لمادة مادة على ما عرفت والله أعلم.

58.

قال أبقراط: إذا بدأ الثرب⁴⁴⁸ فهو لا محالة يعفن.

الشرح: [Y 316b] لم⁴⁴⁹ أجد لوضع أبقراط هذا الفصل في هذا الموضع علة لأنه مبين لما هو فيه ولذلك لم أجد له صلة بما قبله بل الواجب أن

445. L5 اللذان Y: [اللذين]

446. Y قال فإنه: L5: [فإنه قال]

447. L5: om. Y: [وسن الصبي وإن كان فيها رطوبة فإن حرارتها غريزية والتحلل فيها متوفر فتسلم من الأمراض الرطبة]

448. Y بجرح. L5: add. [الثرب]

449. L5 لو: Y: [لم]

يكون هذا الفصل ذكره بعد ذكر قوله «من حدث به في دماغه قطع» فإن هذا القدر من لوازم تفرق الاتصال. قوله إذا بدأ الثرب أي إذا ظهر إلى خارج بخراجات واقعة في المراق والثرب هو الغشاء الملبس على المعدة والمعاء وغيرهما من الأعضاء الموضوعة في الجوف الأسفل. وقوله «لا محالة يعفن» وذلك لأنه إذا خرج برد برذاً شديداً⁴⁵⁰. فإنه لرطوبته ودهنيته شديد الانفعال مما⁴⁵¹ يرد عليه، فإذا خرج ضعفت الحرارة الغريزية التي فيه ثم أعيد إلى موضعه. فإنه يعفن لحصوله في موضع حار رطب ويولد في الجراحة بعد ختمها فتقاً. ولذلك تقطع الأطباء ما ينذر منه اللهم إلا أن يكون زمان ظهوره قصيراً جداً. والزمان حاراً أو يسيل عليه دم كثير فإنه إذا صادف هذه الأمور لم يبرد. وإذا برد وأعيد إلى موضعه لم يعفن. فأما ما يظهر مع الثرب من زواية الكبد أو من المعاء فإنه إذا أعيد إلى موضعه فإنه لم يعفن⁴⁵² وذلك لصلاية جوهره والله أعلم.

.59

قال أبقرط: من كان به وجع النسي⁴⁵³ وكان وركه ينخلع ثم يعود فإنه قد حدث فيه رطوبة مخاطية.

الشرح: هاهنا بحثان

البحث الأول: في الصلة: لما تكلم فيما يوجبه المواد السوداوية تكلم فيما توجبه المواد البلغمية وذكر ما يوجبه من أوجاع المفاصل لأنه قد تقدم له كلام في النقرس الذي هو منها قوله «من كان به وجع النسي» المراد به الوجع المزمن فإنه قد عرف أنه إذا قال من كان به كذا المراد به ما تقادم عهده من ذلك. وقال «وجع النسي» ولم يقل وجع عرق النسي⁴⁵⁴ بحسب المشهور في زماننا اليوم وذلك لأن النسي اسم للعرق. ومن هذا الوجه يسمى النسي لأنه لقوة وجعه ينسى غيره من الألم. قوله «وكان وركه» يريد به عظم الفخذ فإنه يقال له الورك على سبيل المجاز، وإنما لم يقل عظم الورك ليعلم أنه أراد به الطرف الذي عند الورك. قوله «ينخلع ثم يعود» المراد به أنه يكون سهل الزوال سهل العود وهذا سببه توفر الرطوبة المرخية للرباطات حتى [Y 317a] لا يبقى فيها مما نعة عن الانخلاع ولا عن العود إلى الموضع الطبيعي. ومراده بالرطوبة المخاطية الغليظ من البلغم⁴⁵⁵.

البحث الثاني: قال جالينوس في كتاب الميامر «العلة إذا كانت في المفاصل كلها كان من ذلك وجع المفاصل، وإذا كانت في مفصل الورك وحده سميت عرق النسي. وإذا كانت في القدم سميت نقرساً. والعلة التي يقال لها النقرس إنما يبتدي من مفصل واحد والتحقيق في ذلك وجع النسي هو

450. Y: om. L5 [شديداً]

451. L5 لما Y: [مما]

452. L5: om. Y [إذا أعيد إلى موضعه فإنه لم يعفن]

453. L5 عرق النسي أو وجع النسي Y: [وجع النسي]

454. L5 وجع يسمى النسي Y: [وجع عرق النسي]

455. L5 البلغم الغليظ Y: [الغليظ من البلغم]

من جملة أوجاع المفاصل وهو وجع يبتدي من مفصل الورك وينزل من⁴⁵⁶ خلف على الفخذ وربما امتد إلى الركبة وإلى الكعب وإلى أصابع القدم وهو ما بين الخنصر والبنصر منها. ومادة عرق النسي تنجلب إلى أسفل من المفصل المذكور في عصابة عريضة وصار قصد العرق المشهور وهو الذي بين الخنصر والبنصر مسكناً لوجعه، وذلك لأنه يخرج المادة المزاحمة للعصبه وصار ملمس الدم الخارج بارداً لأنه ستفيد البرد من مجاورة العصبه. والدليل على أن مادة هذا الوجع منحدره إلى العصبه من وجهين⁴⁵⁷: أحدهما أن الشد بالنوار عندما يراد فصد العرق⁴⁵⁸ المشار إليه⁴⁵⁹ ينحدر الموضع، وقد عرفت أن الوجع الخدري خاص بالعصب، والثاني أنه قد عرف بالتحربة أن الصمغ المسهلة فعلها في الأعصاب والأغشية. والتجربة أيضاً تشهد أن صاحب النسي إذا استعمل الأدوية المذكورة انتفع بها في إزالة وجعه وتسكينه وصار وجعه يختلف في الامتداد إلى أسفل على ما عرفت وذلك لوجهين: أحدهما من جهة طول مدته وقصرها فإنها متى طالت نزل⁴⁶⁰ الوجع إلى أسفل. وثانيهما من جهة المادة في مقدارها وهو أنها متى كانت متوفرة المقدار انحدر الوجع إلى أسفل، ومتى كانت قليلة لم تنحدر. وأوجاع المفاصل غير عرق النسي والنقرس [L5 170a] إذا عولجت واستوصل مادتها لم تعد بسرعة. وأما النسي والنقرس⁴⁶¹ فيهما مما يعود بسرعة من أدنى سبب وذلك لوضع العضو في أسفل البدن. وهما مما يتوارث خصوصاً النقرس ومادة النسي في الأكثر بلغم لزج [Y 317b] بطي التحليل. والدليل على أنه بلغم انتفاع صاحبه باستعمال المسهلات للبلغم. والدليل على غلظه احتياج صاحبه إلى مسهلات متواترة، واستعمال ما يحلل من النطولات وغيرها وسبب النقرس دم لطيف أو صفراء وربما كان في بعض الأوقات عن بلغم لطيف والله أعلم⁴⁶².

60.

قال أبقراط: من أعتره وجع الورك المزمن وكان وركه لا ينخلع فإنه⁴⁶³ رجليه كلها تضمر ويعرج إن لم يكوي⁴⁶⁴.

الشرح: وهنا بحثان

456. L5 إلى Y: من

457. L5 لوجهين Y: من وجهين

458. L5 عرق النسي Y: العرق

459. L5 om. Y: المشار إليه

460. L5 ترك Y: نزل

461. L5 والنقرس والنسي: L5 [النسي والنقرس]

462. L5 om. Y: والله أعلم

463. Y فإن L5: فإنه

464. Y يكو L5: يكوي

البحث الأول: في الصلة. وذلك ظاهر حتى إن جالينوس قال «لا ينبغي أن يعزل هذا الفصل عن الفصل الذي قبله بل ينبغي أن يقرن به حتى يكون قولاً واحداً، وهو أن يقول «صاحب وجع النسي» الذي يعرض من قبل كثيرة الرطوبة البلغمية في الورك إن كان ينخلع فخذته ثم يعود إلى موضعه فرجله كلها لا محالة على طول المدة تضر وتقص إن لم يبادر فيجفف تلك الرطوبة بالكي».

البحث الثاني: الفرق بين وجع الورك والنسي أنه متى كان الوجع حاصلاً⁴⁶⁵ بمفصل الفخذ ولم ينزل إلى أسفل فإنه يسمي وجع الورك. ومتى امتد إلى أسفل ونزل فإنه يسمي وجع⁴⁶⁶ النسي. وانخلاع الورك يكون لرطوبة بلغمية تبلّ رباط المفصل وترخيه. وعند ذلك ينخلع المفصل عن موضعه أي تخرج الزمانة عن موضعها. ومتى حصل ذلك حصل العرج لقلّة التمكن من الوقوف على الرجل وضعفها عن حركة النقل. ومتى بقيت الرجل على هذه الصورة ضمرت لوجوه ثلاثة: أحدها استيلاء البرد عليها من البلغم، وثانيها لقلّة حركتها وعند ذلك تضعف عن إحالة الغذاء الوارد إليها، وثالثها أن تجاوبف العروق التي هي مصب الغذاء إلى الرجلين يتغير وضعها الطبيعي بخروج المفصل عن موضعه فيعرض لها التواء⁴⁶⁷ ويتغير عن استقامتها الطبيعية فيتعذر نفوذ الغذاء فيهما إلى الرجل على الواجب فيقل اغتداؤها وتضر. فإذا كوى المفصل جفت الرطوبة التي كانت ترخي الرباط المهينة لزوال الزمانة عن موضعها، وعند ذلك تبقى الزمانة في موضعها وينصلح حال المفصل ويشد ويقوى وأيضاً فإن الكي يشد رخاوة الجلد الذي [Y 318a] كانت الزمانة تميل إليه والله أعلم.

تمت المقالة السادسة تحمد الله وعونه...

465. L5 خاصا: Y [حاصلاً]

466. L5: om. Y [وجع]

467. Y الهواء: L5 [التواء]